
King Saud University 1957
جامعة الملك سعود

مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، تأليف الفاكهي، عبد الله بن أحمد ـ ٩٧٢هـ. كتب سنة ١٢٣٢هـ.

١٤٤ ق ٢٠ س ٢١×١٥سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٤ : ١٩٣، معجم المطبوعات ٢ : ١٤٢٢

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف

ب ـ تاريخ النسخ ج ـ شرح قطر الندى.

ان الكلام لفي الفؤاد وانما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا

يا كبيكج

الحرف ما ليست له علامة
فقس على قولي تكن علامه

بليت بنحوي يصول مغاضبا

اذا نزل السماء بارض قوم
رعيناه ولو كانوا غضابا

اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن

رضينا قسمة الجبار فينا
لنا علما وللجهال مال
فان المال يفنى عن قريب
وان العلم باق لا يزال

قيل ان الاله ذو ولد
قيل ان الرسول قد كهنا
ما نجا الله والرسول معا
من لسان الورى فكيف انا

بحرمة كهيعص اكتب حاجتي عافني من كل داء واقض عني حاجتي
اخفني ما في ضميري دلني يا الدليل ان لي قلبا سقيما انت من يشفي العليل

[illegible]

شكوت الى وكيع سوء حفظي
فاوصاني الى ترك المعاصي
لان العلم فضل من الله
وفضل الله لا يعطى لعاصي

فقد طلب مني بهذا الكتاب بالبيع بتسعين قرشا

صاحبه عبد الرحمن الاغواني اليوسفي

ومصنف كتاب هذا الفاكهي عبد الله بن احمد المشهور بالفاكهي

اصفافا

حبت الحلو ... ولوز سكر

هذا فاكهي

فلفل السود

عبد الله

هذا الكتاب مجيب الندا الى شرح قطر الندا للامام الفاكهاني رحمه الله تعالى

٤٠٥


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على
من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه المغني بواسع
فضله من انتفض لجوده واحسانه الفاعل لما يشاء فلا
معاند له في فعله ولا مماثل في شانه والصلوة والسلام
على سيدنا محمد الذي بعثه لخلاصة العرب بالايات
والمعجزات الجمة ونصبه لتبيين احوال الجماد وبيان
احكامهم من الحل والحرمة ونعته بصفات الكمال
والحكمة وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر
للعالمين رحمة وخص من امن به فجعل بدل الحسنة
عشر امثالها فاشمل جوده وما اعمه فحصل لامته
به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة بالسعادة الابدية
والامن من العذاب والعقوبة صلى الله عليه وسلم
وعلى اله واصحابه المقتفين لاوضح المسالك ائمة الهدى
صلاة وسلاما دائمين عدد حبات الارض وقطر الندا
اما بعد فهذا شرح وضعته على المقدمة الموضوعة
في علم العربية المسماة بقطر الندا وبل الصدى للعالم
المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها
وقاضي شريعتها وحاكمها ابي عبد الله جمال الدين
محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمه الله تعالى
يتكفل على الفاظها ومعانيها ممتزجا بكلماتها مع
الاتيان بتذليل المسائل وتعليلها في الغالب جانبت فيه
الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا على التقريب لفهم
مقاصدها والحصول على فوائدها وسميته مجيب الندا الى
شرح قطر الندا وبالله اعتصم وعليه اتوكل واليه
اتضرع واتوسل ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصا
لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وان يلقني
احسن الامل ويوفقني في القول والعمل انه خير
موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول الا خيره
مقدمة اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم
على الوجه الاكمل ينبغي ان يتصور ولا حقيقته بحده
او برسمه ليكون على بصيرة من طلبه فان من ركب
متن عميا خبط خبط عشوي وان يعرف موضوعه
وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه اللاحقة
له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب
ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذي

الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال اواخر
الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية يبحث
فيها عن الحركات الاعرابية والبنائيه وغايته الاحتراز
عن الخطا في اللسان والاستعانة علي فهم معاني الكتاب
والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض
ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث
في كل علم عن احوال موضوعه بدا المص ببيان الموضوع
فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسم القديم واقتداء
بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم كل امر ذي
بال لا يبدا فيه باسم الله فهو ابتر اي اقطع **الكلمه**
بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع
اسكان اللام فيهما وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله
تعالى وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهو
من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا **قول** اي
مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المقول
كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا
كان او مركبا مفيدا او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به
الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه
لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس
بالمعنى اللغوي وخرج بالقول غيره كالدوال الاربع
وهو

وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة
للكلمة في الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان
كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما
يتناوله عموم فصله والقول مع فصله الذي هو **مفرد**
كذلك لصدقهما علي زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه
علي المركب والمفرد بصدقه علي المعنى دون اللفظ كما
يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزئه علي جزء معناه
كزيد فان اجزائه وهي ذوات حروفه الثلاثة التي هي
زيد كل منها لا تدل على معنى وليس اجزاءه الزاء والياء
والباء والدال خلافا لما في الشرح بل هذه اسماء مسمياتها
لا تدل علي معنى وانما يقال لها حروف المباني وتطلق
بازاء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال
كما صرح به العلامة ابن ابي شريف في حاشية علي المحلي
وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزءه علي جزء
معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في
التسهيل مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة علي
معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التانيث
والف المفاعلة لانها ليست بكلمات لعدم استقلالها
واسقطه المص كغيره ولعله لما جنح اليه الرضي من انها

مع ما هي فيه كلمتان كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج
فجعل الاعراب على الاخر كالمركب المزجي واسقط ايضا
من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه
بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير لكن خالف في
تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واثر القول
على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ
يصدق عليه وعلى غيره والقول وان اطلق على غير
اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد
به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في
الحد اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزئه
والجزء مقدم على الكل وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن
قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التخاطب والتفاهم و
اللام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث
هي هي من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي
للوحدة والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف
التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق على
افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا
يقال للمجموع زيد قائم مثلا انه كلمة وهي بالاستقراء
والقسمة العقلية ثلاثة اسم وفعل وحرف لا رابع
لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا

غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها
او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل
وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته
كانقسام الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها
اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه
كانقسام السكنجبيل الى الخل والعسل وعلامة الاول
صدق اسم المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني
فقد ظهر الفرق بينهما وقدم الاسم في الذكر للاخبار
به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه واخر
الحرف لعدمهما فيه ولكل من الاقسام الثلاثة علامات
وكذا حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه واثر
التمييز بالعلامة على التمييز بالحد وان كان الحد اضبط
لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا تنعكس تسهيلا
على المبتدي فقال فالاسم وهو ما دل على معنى في
نفسه غير مقترن باحد الازمنة وضعا فيعرف
اي يتميز عن قسيميه بال المعرفة من اوله كالرجل
لرجل اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد
غيرها قيدت فيقال ال الموصولة والزائدة فخرجت
لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل

ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال عليه كامثل
لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات
واكثر الاعلام ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة
لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم ايضا
وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما ويحمل دخول الموصولة
على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الجرجاني
انه خطأ بالاجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه
هنا وفي الشذور لكن الاول هو مقتضى كلامه في
الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبير من عبر
بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في
بل الباء واللام وتعبير غيره بادات التعريف احسن
من تعبيره بال لشموله لال واللام على قول من يراها
وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله
عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
ويعرف ايضا من اخره **بالتنوين** وهو نون ساكنة
تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة واقسامه
المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء
اشعارا ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبني
ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك كرجل ورجال
الثاني

الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء
المبنية اشعارا بان المراد به غير معين وهو معنى
قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في
باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء
كمسلمات سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض و
هو اللاحق لاذ وكل وبعض واي عوضا عن مضافاتها
اذا حذفت نحو وانتم حينئذ تنظرون وكل في فلك
يسبحون تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى وللجمع المتناهي المعتل اللام
اذا حذفت ياؤه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض
عن الياء على الصحيح واما التنوين اللاحق لروي البيت
وهو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة وللاعاريض
المقفات والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة
لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته لال وثبوته خطا
ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في
التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمص في الاوضح
فلا يرد على اطلاقه هنا وقد انهى ابن الخباز في شرح
الجزولية اقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم

في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها
من خير ما حرزاه مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم
واحك اضطرر غال وما همزا ويعرف ايضا بالحديث
عنه اي بالاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة
كتاء ضربت بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد
حدثت عنها بالضرب ولكن ومن وضرب من قولك من
حرف جر وضرب فعل ماضي فان قيل فاذا كانا اسمين
فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه
فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد
انهما في هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا
استعملا فيما وضعا له نحو خرجت من الكوفة وضرب زيد
كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن ما
لك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الاسناد الى القول اسناد
ما يمكن جناه ليخرج ما اسند اليه ما للفظ كالمثالين المذكورين
واما اسناد خير الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فمؤول وهو اي الاسم بعد التركيب
ضربان احدهما معرب وهو الاصل في الاسماء
الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا متمكن ان
انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه
بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل

نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

جواب سؤال مقدر كان قيل انت لم جعلت من وضرب اسمان فكيف تخبر بان من حرف جر وضرب فعل ماض وهل هذا الا تناقض اجيب قال الرضي الخ

اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب
فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق موقوفة
على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير
والتحسين يقال اعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها
واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية
عروبة اي حسناء واصطلاحا على القول بانه لفظي
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الكلمة او ما
نزل منزلته وعليه المص في الاوضح والشذور وعلى
القول بانه معنوي تغيير اواخر الكلم او ما نزل
منزلتها لاختلاف الداخل عليها لفظا او تقديرا وعليه
كثير من المتاخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله
وهو ما اي الذي او شيء يتغير هيئة اخره
لفظا او تقديرا بسبب العوامل المختلفة المقتضية رفعا
او نصبا او جرا الداخلة عليه لفظا او تقديرا وذلك
كزيد وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل
التغيير الكائن في الاوائل والاواسط والمراد بالاخر
ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد
وقولنا لفظا او تقديرا اشارة الى ان المعرب نوعان
لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد ونحوه و
تقديري وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامي

قوله الذي او شيء اشارة الى انها تحتمل لان تكون موصولة وان تكون موصوفة يس

قوله كالجنس لم يقل جنسا تحاشيا عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقي ما تحته ماهيات متحققة في الخارج يس

ومنه القاضي رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف
الي ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمي وكذا الاسماء الستة
والجمع المذكر مطلقا والمثني رفعا اذا اضيف الي كلمة اولها
ساكن نحو جاء ابو الحسن ومسلموا القوم وصالحا القوم
نبه عليه السيد في حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب
العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها
كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة
عليه اشارة الي ان اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا
اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا
ام تاخر كزيدا ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون
العامل ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في نحو بكم درهم
اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا
لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في اخر
الكلمة من اسم او فعل وحرف والاصل فيه ان يكون
من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا يؤثر العامل
اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان علي معمول واحد
ولا يمتنع ان يكون له معمولان فاكثر والاصل تخالفه مع
المعمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهته
العامل ما لا يكون معمولا من نوع المعمول والصحيح في
الاعراب انه زائد علي ماهية الكلمة ومفارن للوضع

والثاني

والثاني مبني وهو ما كان بخلافه اي المعرب اي ما لم يتغير
اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو ضده
لكان اولي لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان
والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك لكنه قد يشعر
بثبوت الواسطة لان الضدين يجوز ارتفاعهما وهو
مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء علي شيء علي
صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا علي القول بانه
لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الا
عراب من حركة او حذف او سكون او حرف وليس
حكاية ولا نقلا او اتباعا او نقلا او تخلصا من
سكونين وعلي القول بانه معنوي لزوم اخر الكلمة
حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المص
في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه
وانما يبني الاسم اذا اشبه الحرف تشبيها قويا يدنيه
منه في الوضع او المعني او الاستعمال فلو عارض شبه
الحرف ما يقتضي الاعراب استصحب لانه الاصل في
الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما
يبني الاسم لمشابهته لعدم المقتضي للاعراب اذ لا تفتقر
المعاني حتي يعرب لبيان ما اريد منها تنبيه اختلف
في الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالي

فيها لان ها عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك
وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم مقتضى الاعراب
وسبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة واعلم ان
المبني على اربعة اقسام مبني على الكسر ومبني على الفتح
ومبني على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركات
جريا على العادة في تقديمها وان كان الانسب تقديم
السكون لاصالته في البناء واليه اشار بالمثال في
قوله كهولاء في لزوم الكسر في الاحوال الثلاثة وهو
من اسماء الاشارة والهاء فيه للتنبيه وكلها مبنية
الا ذين وتين على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من
معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يودي به كما وضع
للتمني والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان
يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك اذ
الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان الحروف وبني
على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية
في ذلك واتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله
وكذا حذام وامس في لغة الحجاز للاشارة الى ان
المبني على الكسر نوعان متفق على بنائه كهولاء وقد
مر الكلام عليه ومختلف فيه كحذام وامس فاما
حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح اوله علما

لمونث

فالظروف الثابتة للشبه الوضعي واسماء الشروط و الاستفهام والاشارة للشبه المعنوي واسماء الافعال للشبه الاستعمالي

لمونث تشبيها له بنحو نزال في التعريف والتانيث والزنة
وكوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم
لفرس وسجاح بمهملة في اخره اسم لكذابة التي ادعت
النبوة فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا قيل
تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها ۞ فان القول ما قالت حذام
واكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على
الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل عن فاعلة عند س وللعلمية والتانيث
المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل
الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن
اعتبار التانيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد
وقع الجماع جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله
ومر دهر على وبار ۞ فهلكت جهرة وبار فبني وبار
الاول على الكسر اذ اريد به يوم معين ولم يضف ولم
يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم
تضمنه معنى لام التعريف وبني على حركة ليعلم ان
له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه
اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن

[illegible] وعند الاكثر منهم ذهب الى الاعراب للعلمية مطلقا اعراب ما لا ينصرف صح

واعراب الثاني واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا صح

الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر
في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا
خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد
به معين ظرفا فمبني اجماعا كذا في الاوضح واشار الي
القسم الثاني بقوله **وكاحد عشر واخواته** من ثلاثة
عشر الي تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيثها
في المونث وعكس ذلك فيما دونها **في لزوم الفتح** في
الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا
اما الاول فلافتقاره الي الثاني وقيل لتنزيله من الثاني
منزلة صدر المركب من عجزه واما الثاني فلتضمنه معنى
حرف العطف اي الواو لان اصل احد عشر مثلا
احد وعشر ثم حذفت الواو وقصد لمزج الاسمين
وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على حركة لما مر و
كانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب
وانما لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل وامراة لان للعدد
والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة
بخلاف لا رجل وامراة واما اثنا عشر واثنتا عشرة
فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون
فكما ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الواقع موقعها
وترك المصنف استثناء هذه الحالة على ما سياتي من انه يعرب اعراب

المثنى وبني العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف و
اشار الي الثالث بقوله **وكقبل وبعد واخواتهما**
كالجهات الست وحسب واول ودون **في لزوم
الضم** لا مطلقا بل بشرط **اذا حذف لفظ المضاف
اليه ونوي معناه** دون لفظه نحو لله الامر من
قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبعة اي من قبل
الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي
معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف
اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف ونوي ثبوت لفظه
كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت
مولى عليه العواطف او حذف ولم ينو شيء
اصلا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فانهما في هذه الاحوال الثلاثة
يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية
وخفضا بمن لكن يترك التنوين في الحالة الثانية
مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما
يعارضه في اللفظ والتقدير لانهما في هذه الحالة
نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما
اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه
الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب

وبنيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف
من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف
مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل
في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء
بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على الحركة لما مر وكانت
ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف
المضاف اليه مع ان معناه مقصود وليكمل لهما
جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران
بمن او منصوبان او لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما
ومثلهما في جميع ما ذكرنا اسماء الجهات وما عطف
عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها
بعد ان كانت وسطا **تنبيه** الحق بهذه الظروف
في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا وليس
كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس
المقبوض غيرها فاضمر اسم ليس فيها وحذف
ما اضيف اليه غير ونوي معناه فبنيت على الضم
لمشابهتها لها في الابهام وتقييد المص في الاوضح غير
بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت
لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال
في المغني والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا

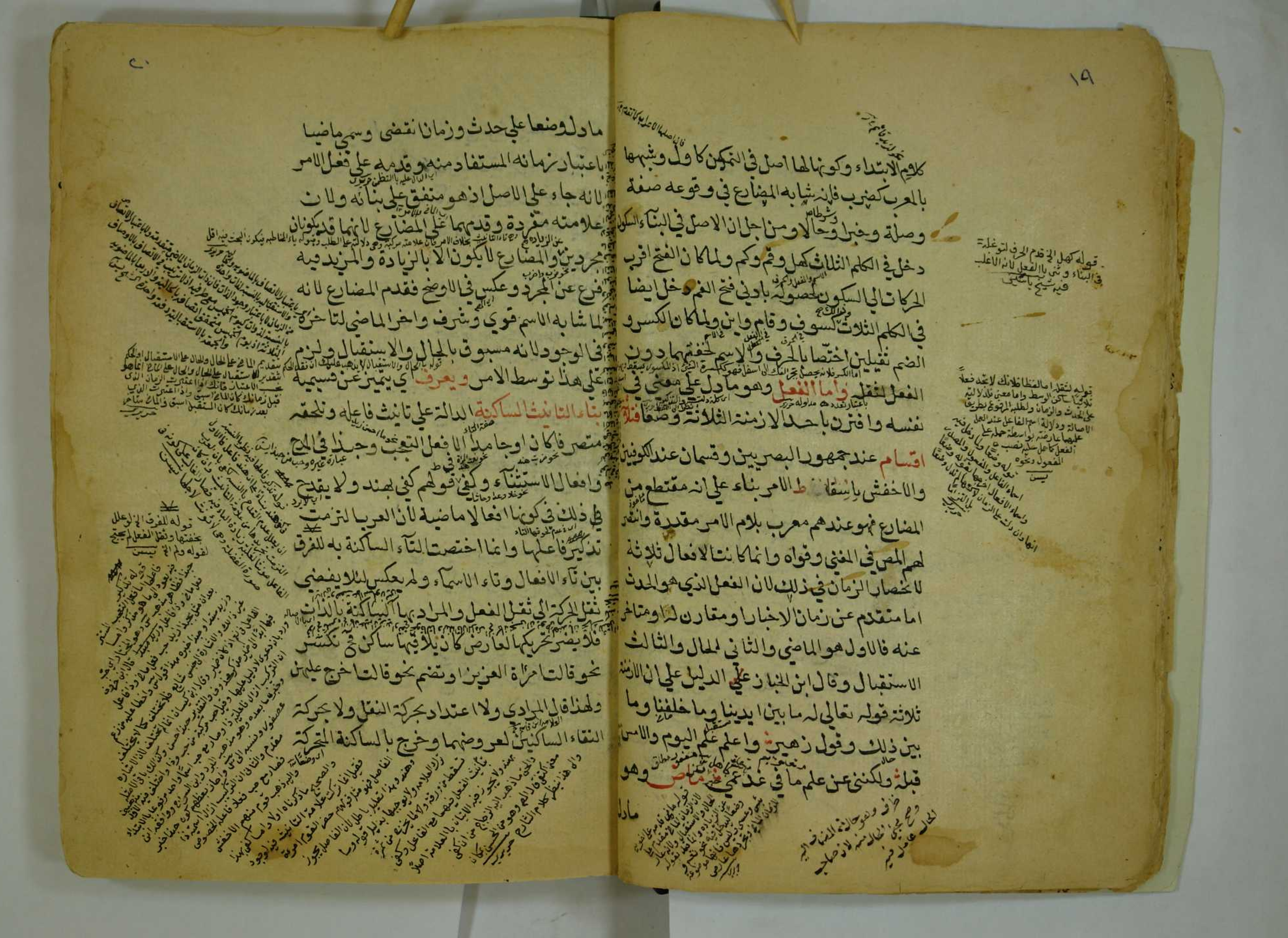
انما بنيا صح

بعد الحذف غاية في النطق صح

وقولهم لا غير لحن صح

اذ الحكم ثابت لهما على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري
في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شا
رحوا كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد
لا انشد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل قوله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير
تسأل فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني و
شرح الشذور لا تغتر به واشار الى الرابع بقوله و
كمن وكم في لزوم السكون في الاحوال الثلاثة ولا فرق
في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة
او نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون استفهامية
بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من
في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع وفي المعنى اذا كانت
شرطية او استفهامية او في الافتقار فيما اذا كانت
موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لشبهها
بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخير السكون
يوهم انه خلاف الاصل اشار الى دفع ذلك التوهم
بقوله وهو اصل البناء لخفته وثقل البناء واستصحابا
للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب
كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدا بها

وانما كان اصل البنا صح



كالمم الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاوّل وشبهها
بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع في وقوعه صفة
وصلة وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل في البناء السكون
دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب
الحركات الي السكون لحصوله بادني فتح الفم دخل ايضا
في الكلم الثلاث كسوف وقام واين ولما كان الكسر و
الضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون
الفعل لثقله **وأما الفعل** وهو ما دل على معنى في
نفسه واقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **فثلاثة**
اقسام عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين
والاخفش باسقاط الامر بناء علي انه مقتطع من
المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر
لهم المص في المغني وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة
لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث
اما متقدم عن زمان الاخبار او مقارن له او متاخر
عنه فالاول هو الماضي والثاني للحال والثالث
الاستقبال وقال ابن الخباز علي الدليل علي ان الازمنة
ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما
بين ذلك وقول زهير واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي **فماض** وهو
ما دل

ما دل وضعا علي حدث وزمان انقضى وسمي ماضيا
باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه علي فعل الامر
لانه جاء علي الاصل اذ هو متفق علي بنائه ولان
علامته مفردة وقدمهما علي المضارع لانهما قد يكونان
مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه
فرع عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم المضارع لانه
لما شابه الاسم قوي وشرف واخر الماضي لتاخره
في الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم
علي هذا توسط الامر **ويعرف** اي يتميز عن قسيميه
بتاء التانيث الساكنة الدالة علي تانيث فاعله ونلحقه
متصرفا كان او جامدا الا فعل التعجب وحبذا في المدح
وافعال الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح
في ذلك في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت
تذكير فاعلها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق
بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضي
نقل الحركة الي ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات
فلا يضر تحريكها العارض كان يلاقيها ساكن فتكسر
نحو قالت امراة العزيز او تضم نحو قالت اخرج عليهن
ولهذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة
التقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة

فانها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت الا
ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء
وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة واما
قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف
فلا يرد على اطلاقه لعدم دلالتها على تانيث الفاعل بل هي
في مثل ذلك لتانيث اللفظ والمصنف وان اطلق التانيث
فالمراد به تانيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر عند
الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه وبناؤه
على الفتح لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا
او سداسيا ولا يزيد على ذلك وبني على حركة لمشابهته
المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة
طلبا للخفة الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم اخره ضمة
بناء كضربوا للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا ففيه
اعلال معروف او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن
اخره كضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع متحركات فيما
هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله وخرج
بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو ففي
هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك
كله عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بناءه على الفتح
مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان

ومثلهما ما مر وعليه المصنف في الاوضح وعبارة المتن
كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم
وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء
ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقد مر ذلك فليتامل
ومنه اي ومن الماضي نعم وبئس لقبولهما التاء المذكورة
ففي الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه
ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة
وكذا عسى وليس لقبولهما التاء ايضا نحو عست هند
ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو قوله تعالى
ليسوا سواء وقوله لست عليهم بمسيطر فهل عسيتم ان
توليتم والحكم على هذه الاربعة بالفعلية انما هو في القول
الاصح اي الصحيح وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول
حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير
على بئس العير واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف
اي بمقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس
العير وسياتي في باب الفاعل الكلام على اعراب مرفوعهما
على هذا القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف
ترج كلعل والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتهما
على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على
غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم

ولا لنهما علي ذلك عارض وبان توقفنا فادة معناهما علي
ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف
فلما شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض
الكلمات قد تعطي حكم بعض اخر لمشابهة بينهما كالمضارع
واشار الي القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله وامر وهو
مستقبل ابدا اذ المقصود حصول ما لم يحصل او دوام
ما حصل ويعرف اي يتميز عن قسميه بدلالته علي الطلب
اي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان
الدالة علي الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي
الذي هو طلب الترك ولا بد مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة
ككلي واشربي وقري عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد
بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه
والجمهور فلو دلت الكلمة علي الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة
او النون فهي اسم فعل كنزال او مصدر كضربا زيدا او
حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتهما ولكن لم تدل علي الطلب
فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو
احسن بزيد فانه ليس امرا علي الاصح بل علي صورته وانما
قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في
الاسم والفعل والحرف نحو مر باخي فاكرمني ولما فرغ
من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه علي السكون

اذا

اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير
جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب وانطلق واستخرج
اذ مضارعه يجزم بالسكون الا المعتل وهو ما اخره واو
او الف او ياء فعلي حذف اخره بناؤه وهو حرف
العلة لكن يشترط انه لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة
كاغز واخش وارم علي حذف الواو واخش علي حذف
الالف وارم علي حذف الياء لان مضارعها مثلها والا
نحو قوما مما هو صحيح الاخر واتصل به ضمير تثنية و
نحو قوموا مما اتصل به ضمير الجماعة ونحو قومي مما
مما اتصل به ضمير المؤنث المخاطبة فعلي حذف النون
بناؤه اذ مضارعه المتصل به نحو اغزوا واغزوا و
اغزوي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني علي السكون
نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون
المذكورة نحو قمن واقعدن واعلم ان المص لو قال كما
في الاوضح وبناؤه علي ما يجزم به مضارعه لكان احسن
لكن لما ذكر ان للماضي ثلثة احوال اراد ان يذكر با
لتنصيص ان للامر كذلك ومنه اي من فعل الامر
هلم في لغة تميم الملحقين بها الضمائر بحسب من هي
مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلما
يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلممن يا هندات واما

اهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة
لا يختلف بحسب من هي مسندة اليه وبلغتهم جاء التنزيل
قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وكذا هات
بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جمع الذكور فيضم نحو
هاتوا وتعال بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح لدلالتهما
على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتي وتعالي
فان امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة
فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا
كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتي وتعالي كارمي
واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل
انهما اسما فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع
وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا
كان او مستقبلا وسمي مضارعا من المضارعة وهي
المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرء عليه بعد
التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة وقضية
ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة
على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها
غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من
المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع وما قيل
من ان العلة في التسمية مشابهة للاسم في الابهام والتخصيص
وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل
وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل ويعرف
اي يتميز عن قسيميه بلم اي بدخولها عليه نحو لم يلد
ولم يولد ومما يتميز به ايضا دخول حرف التنفيس
عليه كسوف وكذا دخول اللام ولا الطلبيتين وانما
اقتصر المص على لم كابن مالك في الفيته لان لها امتزاجا
بالفعل بتغييره الى الماضي حتى صارت كجزئه قال الرضي
وافتتاحه بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه
في الشرح بكون بحرف واحد زائد من احرف نأيت اي
بعدت او انيت اي ادركت نحو قولك نقوم واقوم
ويقوم زيد وتقوم يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف
ليعرف بها المضارع لوجودها في اول الماضي وانما
ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي ومن النحاة
من جعل افتتاحه باحدها من علاماته ايضا وهو ظاهر
كلام المص بل قيل ان التميز بها اولى من التميز بلم لعدم
انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع امثلته
بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه
فيشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون
للمتكلم ومعه غيره او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي
الياء ان تكون للمخاطب مطلقا للغائب المذكر مطلقا

او للغائبة لجمع الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب مطلقا
او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان التعبير بنايت
والحكم الذي اشرنا اليه فيما مر هو قوله ويضم ولاي
المضارع اي الحرف المفتتح به ان كان ماضيه رباعيا سواء
كان كل احروفه اصولا كيدحرج اذ ماضيه دحرج
او بعضها زائدا كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اكرم والهمزة
فيهما زائدة لان وزنهما فعل ويفتح اوله في غيره اي
غير المضارع الذي ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ ماضيه
ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا
كينطلق ويستخرج اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا
يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسي نحو خصّم وقتّل
بالتشديد لان اصلهما اختصم واقتتل ادغمت التاء
فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة
منهما ويستثنى من كلامه نحو اخال فان الهمزة فيه مكسورة
على الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة فيهما
مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس
برباعي وقد يقال بانهما من الشذوذ فلا استثناء او
بان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكانهما
على اربعة احرف تقديرا ويسكن اخره تسكين بناء على الاصح
ان كان مع نون النسوة نحو والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن

بانيث انسب بالنسبة التضعيفيه من التعبير صح بنائيث

قوله ومن الخماسي الى دفع بهذا سوال مقدر تقديره قد حكمت بان كل ما كان على اربعة احرف مخفف النظر فانقول في خصم وقتل فانهما مثل فرح وهما مفتوحان الاول فلك تقول يخصم ويقتل فاجاب بان كانا رباعيين صورة فهما خماسيان حررت

قوله على الافصح مقتضاه ان الفتح فصيح وهو كذلك بالنظر الى القياس حررت

والا ان يعفون وبني الفعل معهما رجوعا الى الاصل
من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه
باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون
لانه الاصل في البناء كما مر وحملا على الماضي المتصل بها
واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن ولن يضربن لم يؤثر
فيه لفظا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا ما ناصب للفعل
او جازم له ولا حكم للاعراب فيه بشاهد ووزن يعفون
يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون
ضمير النسوة لا نون الرفع والفعل معها معرب واصله
بخلاف نحو الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعه
ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها
معرب واصله يعفوون بواوين اولهما لام الكلمة فاستثقلت
الضمة على الواو التي قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى
ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقي يعفون على وزن
يفعون وخصت بالحذف لانها جزء الكلمة ولانها اخر
الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك
حذفوا لام الكلمة من نحو قاض وغاز دون التنوين
ولذلك لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر وجيء
به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور
كقوله ويرجعن من دارين بجر الحقائب فلو عبر بنون

للجمع لكان اولي ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب
فيما عدا ذلك ويفتح اخره فتحة بناء ان كان مع نون
التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة المباشرة وهي المتصلة به
من غير حاجز لفظا وتقديرا هذا مذهب الجمهور وبه
جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها
تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون
فاصل لم يحكموا ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء ومعني
مباشرتها له تقديرا اذ لا ينوي هناك فاصل وذهب
قوم الي البناء مطلقا لانها لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته
الي اصله في البناء وذهب جمع الي الاعراب مطلقا والاصح
الاول ولم يقيد نون النسوة بما قيد نون التوكيد لانها
لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة
نحو لينبذن بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتي
ويعرب المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عري
من النونين نحو يقوم زيد وما اذا لم تباشره نون التوكيد
لفظا وتقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها
فاصل حسيا كان او مقدرا فالاول نحو ولا تتبعان اصله
قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل
الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقي
ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف

لئلا

لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها
فحركة النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد
الالف ولتبلون مضارع بلي يبلو مبني للمجهول مسند
لجماعة الذكور واصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين اولاهما
لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم اكد
بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع للاستثقال
لتوالي الامثال فالتقي ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل
والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركة الواو بحركة
بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل علي المحذوف فصار
لتبلون علي وزن تفعون فاما ترين اصله قبل التوكيد
ترايين نقلت حركة الهمزة الي ما قبلها ثم حذفت الهمزة
فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاول واسكان
الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف
نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقي ساكنان ياء
المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة
لها لتدل علي المحذوف فصار ترين علي وزن تفين
والثاني نحو ولا يصدنك اصله قبل التوكيد يصدونك
فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقي

ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها و
لوجود الضمة الدالة عليها وقوله في الشرح اصله قبل دخول
الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما
بناتي على شذوذ وهو تاكيد الفعل الخالي عن الطلب و
قد تبين مما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني
منها معرب لفظا اذ الاعراب فيهما ظاهر اذ هو بحذف
النون للجازم ورفع في الاوضح من انه معرب في الاول
والثالث تقديرا كالثاني وهي لتبلون سهوا انما لم يبن
فيها على الاصح لانتفاء تركيبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء
فيجعلونها كشيء واحد والضابط في ذلك انما كان من
المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح و
ما كان رفعه بثبوت النون اذا اكد بالنون بقي على اعرابه
لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم
مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هندان لوجود
المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المص حالة بنائه
على اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم واما الحرف وهو
ما دل على معنى في غيره فقط فيعرف اي يتميز عن قسيميه
بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها
ولا شيئا من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها مما
يمنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا مخرج عن
ذلك

ذلك كما دل عليه الاستقراء نحو هل من حروف الاستفهام
وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها
فعل اما اذا كان فتختص بالفعل ولا منافاة بين ما
ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب النصب
اذا وقع الاسم بعد ما يختص به بالفعل كهل والعلة انما
في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون بمعنى
قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا
هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها
عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان
في حيزها الا انها اذا رأته في حيزها تذكرت عهودا بالحمى و
حنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم
بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من
حروف العطف ومعناها الاضراب والحرف ليس منه
مهما لعود الضمير عليه في نحو مهما تأتنا به من آية و
الضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف ولا اذ ما
بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذ ما تقم اقم ويدل
على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء
على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان
المعنى في المثال ان تقم اقم وهو الاصح كما في الاوضح واجيب
عما تقدم بان اذ قد سلب عنها معناها الاصلي بدخول

فمعناه متى تقم اقم صح

ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعمله
مع ما الزائدة استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه
نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزمه من تغيير
زمانها انسلاخها عن الاسمية الي الحرفية بدليل ان المضارع
موضوع للحال اولا وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت
معناه الي الماضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا بل
منه ما المصدرية وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر
نحو ودوا ما عنتم اي عنتكم وقيل انها اسم ولما الرابطة
اي لوجود شيء بشيء وهي عند س حرف وجود
لوجود وقيل انها ظرف فقال ابن جني بمعنى حين وابن
مالك بمعني اذ وفيه معني الشرط واستظهره المص
في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي والاضافة الي الجمل
كما هو شان اذ وعلله بانها مختصة بالماضي وعليه فعا
ملها جوابها ورد بانها اجيبت بما النافية واذا الفجائية
وما بعدهما لا يعمل فيما قبلها ولا خلاف بينهم ان لما النافية
حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الجوابية الا انها تدخل
علي الجمل الاسمية وعلي الماضي لفظا لا معنى كما صرح به
في المغني والحكم علي بهما وادما بالاسمية وعلي ما ولما
بالحرفية انما هو علي الاصح من القولين فيهما وقد مر
ان الاصح في ادما انها حرف فقوله علي الاصح منظور
فيه

فيه بالنسبة اليها وما حكاه [illegible] من الخلاف فيما المصدرية
حكاه غيره وحكي ابن خروف الاتفاق علي حرفيتها ورد على
من نقل فيها خلافا قال في المغني والصواب مع ناقل الخلاف
فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها واعلم ان الحروف
ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال
بل يدخل علي كل منهما ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص بهما
ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص
بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي او النصب والرفع كان واخواتها
الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف
الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او
النصب كلن السادس ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها
كقد والسين وسوف وجميع الحروف مبنية بالاجماع
لا حظ لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها
عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الي الاعراب
ثم منها ما هو مبني علي السكون كقد ولم وما هو
مبني على الفتح كان وليت وما هو مبني علي السكون
الكسر كلام الجر وبائه وما هو مبني علي الضم كمنذ
في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل في البناء
السكون لما مر فاذا جاء شيء مما الاصل فيه في البناء
مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه علي اصله ثم ان

جاء مبنيا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه كذلك
او على حركة يسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة كذا وان
جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل
عنه سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلاثة
اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا ق
الكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه
كما ذكره في القاموس واصطلاحا لفظا اي ملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الاصل مصدر بمعنى
الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول وقدم تعريفه ولو
عبر بالقول هنا كما في الكلمة لكان اولى لما مر وخرج
به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان
كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح خروجه
به وان كان جنسا لما مر مفيدا اي دال على معنى
يحسن السكوت من المتكلم بحيث لا يصير السامع منه
منتظرا لشيء اخر لان الفائدة حيث وقعت قيدا للفظ
او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية
لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها
في نظرهم وخرج به ما لا افادة فيه كالمركب الاضافي
والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نحره ودخل

فيه

فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا
ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى
بعضهم واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغني
عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب
واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه
فانه عار عن القصد وجرى عليه في المغني والشذور و
اسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان
وتبعهم المص هنا وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار
عن المص في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه اي القصد اذ
حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا بما يتكلم به
نغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصودا
ومستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم
التزاما واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما من وجه
لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
على المفرد وانفراد الافادة بصدقها على الاشارة ق
الصورة التي يتالف منها الكلام ستة اسمان وفعل
واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة اسماء وفعل
واربعة اسماء وجملة الشرط وجوابه او القسم و
جوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا
فانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه

قوله بين اللفظ والافادة اي وذي الافادة او الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ والافادة بين

قوله ستة بقي عليه ما بعد وهي تالفه من اسم وجملة وثامنة وهي تالفه من حرف واسم نحو الا ما لان الو لليتمنى للتمني لا خبر لها عند من لا لفظا ولا تقديرا وتم الكلام حملا على المعنى وهو اتمنى ماء وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم كما قالوا في الجواب عن نحو يا زيد وان امكن الفرق بان يا نائبة عن ادعو والا ليست نائبة عن اتمنى بل بمعناه هذا والذي في الخط نسخ ستة بالتاء وفيه نظر لان المعدود مونث لانه صورة جمع صورة فيجب تذكير العدد ويجاب بان محل تذكير العدد مع المونث وتانيثه مع المذكر اذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد واما اذا تقدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمها مع كل من المذكر والمونث على ما نقله الاستاذ الصفوي عن النووي وسياتي ما فيه في باب العدد وبما عرفت من ان المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت انه لا يصح الجواب بان المميز هنا محذوف وعند حذفه يجوز التذكير والتانيث مع تذكير المميز نحو واتبعه بست من شوال اي ستة ايام مع ان السبكي فيه كلام ياتي كما نسخ يس

واقل ائتلافه عند النحاة خبرا كانا وانشاء من اسمين
حقيقة كهذا زيدا وحكما كزيد قائم فان الوصف مع
مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز
مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر
فسقط ما قيل من ان زيد قائم ثلثة اسماء لا اسمان
فقط كذا قيل فليتامل او من فعل واسم كقام زيد
ونعم العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ بهما
معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر كاستقم
وقد لا يلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من
قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح
والتاليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب
اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مولف مركب ولا
عكس بالمعنى اللغوي **فصل** عقده لانواع الاعراب
وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا
وانواع الاعراب الذي هو جنس لها عند النحاة اربعة
بالاستقراء وهي رفع بحركة او حرف ونصب بذلك
او حذف وكلاهما يوجد في المعرب اسم وفعل فالرفع
فيهما نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن
يقوم وجر بحركة او حرف ولا يوجد الا في الاسم
لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه

لايكون

لا يكون الا اسما نحو مررت بزيد فزيد في المعنى مخبر
عنه بانه ممرور به وجزم بسكون او حذف
ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون
الجزم فيه اثقل كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة
فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من
الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم
لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وذلك لان المنون من الاسماء ان جزم التقا
ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول
فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول
عليه وقدم الرفع لتقدم استغناء الكلام عنه كجاء
زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان
عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون
معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه
بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب
البصريين من ان الاعراب ما اختلف به اخر المعرب
لا انه اختلاف اخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين
وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها بعضهم
لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق الالقاب اللقب
ان يصدق على ما لقب به كان يقال الاعراب الرفع

وكذا الباقي وامتنع لاستلزامه حمل الاخص على الا
ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات
نائبة عنها اشار الى الاول بقوله فيرفع اي المرفوع
من اسم وفعل بضمة وينصب اي المنصوب بفتحة و
يجر اي المجرور من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من
فعل بحذف حركة فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي
وقدم امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات
والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل
عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل با
عتبار المحل اي المواضع التي تقع فيها النيابة للنائب سبعة ابواب اعربت بغير ما
ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نا
عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النائب
اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب
جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف
وتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذفه عن
حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حر
فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم
الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق عن
المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم اتى بجمع
المذكر السالم قبل المونث السالم لشرف المذكر ثم بما لا

ينصرف

يصرف لشبهه بالفعل ثم الامثلة الخمسة قبل المعتلة
لصحة اخرها في غالب الاحوال لكن الاولى ان يبدا بما
ناب فيه حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب
الى الاصل وحيث بدا باسماء الستة فكان ينبغي ان يثني
بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين
ما يعرب بالحرف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله
الا الاسماء الستة وما عطف عليها من المثنى وغيره
مما سياتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو
الباب الاول مما خرج عن الاصل وهي ابوه واخوه و
حموها وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه وبعضهم
عدها خمسة بنقص الهن منكرا جوازا تمامه كما سياتي

والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظي
العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة وان اطلقت
على غيرها فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او اخا
او غيرهما فلهذا انث الضمير وقد يطلق على اقارب
الزوجة والهن هو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس و
قيل مختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة
ومثل ذو مال المضافة الى اسم جنس ذو المضافة الى
علم نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم
عليم او جملة نحو اذهب بذي تسلم كما فلو قال كما في العمدة

ودذوا المعرب لكان احسن والتقييد بالمعرب لاخراج
ذوا الطائيه فان المشهور بناؤها وقد تعرب فتجري
مجري ذي المعرب كما قال ابن مالك فالاسماء ح سبعة
فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير
وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال
مبين وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الي ابيكم
ولاعرابها بهذه الاحرف شروط اربعة ان تكون
مفردة فلو ثنيتا وجمعتا اعربتا اعراب المثني والمجموع
وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة
وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله
خالط من سلمي خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها فلو
اضيفت الي الياء اعربت علي الاصح بحركات مقدرة و
كلها تضاف الي الياء الا ذوا وان تكون غير منسوب اليها
فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن
الصايغ والموازي وغيرهما وهو مستغني عنه باشتراط
الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف
واستغني المص عن التصريح بذكرها فيها لنطقه
بها كذلك كما استغني عن تقييد ذوا بمعني صاحب
وفوا بالخلو عن الميم فان لم يخلوا منها اعرب بحركات
ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات

مقدرة مقصورا كعصي ولك تثليث فائه قصرا و
نقصا واتباعها الميمه فهذه عشر لغات افصحها فتح فائه
منقوصا واقتصر في التسهيل علي تسع وانما اعربت با
لحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها
اقوي منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبدا د
المثني والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوي
فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف
ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة و
بالاقوي وهي الحروف وخصوا هذه الاسماء لشابهتها
المثني والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب و
في استلزام كل منهما ذاتا اخري كالاخ للاخ والاب
للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك
اللام الزائدة فتقوي المشابهة وفضلت علي المثني و
المجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد
وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور من
من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زائد علي الكلمة
فيودي الي بقاء فيك وذي مال علي حرف واحد ولا
ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل
الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في
المثني والمجموع من نفسهما وهو علامات التثنية

والجمع وقيل انهما معربة بحركات مقدرة على حرف العلة
كما في المقصور واتبع فيهما ما قبل الاخر للاخر رفعا وجرا
وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المص وابن
مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركة
ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود
النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير
ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه والافصح استعمال
هن كغد مضافا اي منقوص معرب بحركات ظاهرة كاعراب
غد ونحوه مما حذف لامه اعتباطا وجعل الاعراب
على عينه فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك و
منه الحديث مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَاَعِضُّوهُ بِهَنِ
اَبِيهِ ولا تَكْنُوا واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر
استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد
فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت
لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحب ذلك
حال الاضافة فاعربت بالحركات قال في شرح الشذور
وفي كلامه هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة
قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع
عليها الفراء ولا الزجاج فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة
اشياء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه
الا

ومعنى الاعتباط
حذف لام الفعل
بلا موجب الحذف له

الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك
مساواته قال ابن مالك ومن لم يبنه على قلته فليس
بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب ولا يخفى
ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الاخر
وجعل ما قبله الخ ولا يختص بالهن بل يجوز بقلة في الاب و
الاخ والحم ومنه قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن
يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاني اخك والفراء
هذا حمك فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة ويجوز في
الاب وتاليه ايضا القصر وهو التزام الالف مطلقا
في اخرها وهو اشهر فيها من النقص كقوله ان اباها
وابا اباها مكره اخاك لا بطل وحكى عن الاصمعي انه
يقال للمراة حماة والمثنى وهو ما دل على اثنين و
اغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد فعدلوا
عنه كراهة التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين
المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق
اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله
لنحو القمرين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط
وهي الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق
اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان
لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه

وقول بعضهم

الشروط فيرفع ح بالالف نيابة عن الضمة كجاء الزيدان
ويقال فيه حقيقة مثنى والاجمع المذكر السالم بنصب
الميم وعطفه على ماقبله قبل بناء الكلام على المثنى ليجمعهما
في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار
وتفننا في العبارة وهو مادل على اكثر من اثنين
مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ما اشترط في
المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل
خال من تاء التانيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين او
صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة
على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق
وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض وسابق
علامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت
هذه الشروط فيرفع ح كل من الاسم وتلك الصفة بالواو
المضموم ماقبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون
العاقلون واشار الى ذلك ما اشتركا فيه بقوله وجرّان
وينصبان بالياء المكسور ماقبلها ولو تقديرا المفتوح
ما بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة
والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر
دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه
بخلاف الرفع فانه عمدة في الكلام وانما حملوا النصب
على

على الجر لان حق الياء ان تكون للجر اذ علامته الاصلية
الكسرة وهي بعض الياء واختص المثنى في الرفع بالالف
والمجموع بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع
والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا
الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما
يستخفون ويقل في كلامهم ما يستثقلون قاله ابن اياز
في الفصول وحرك مابعد علامة التثنية المزيد لرفع
توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة
الاصلية في ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف
وفتح ماقبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء
محمولة عليها وضم ماقبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا
على شدة الامتزاج وليسلما من التغيير والانقلاب و
حركت نون الجمع المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد
هربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ لان
ماقبلها واوا قبلها ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة
فلو ضمت او كسرت لالتقاء الساكنين لثقل اللفظ جدا
وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا
للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما
بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى
الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثني وكان صحيحا او

معتلا جاريا مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود
او ممدودا همزته اصلية كصحراء الحقته العلامة من غير
تغيير سوي فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور
فالفه ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او
مجهولة الاصل او اصلية واميلت قلبت ياء والا فواوا
وحكمه اذا جمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير
ولا يستثني الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على
ما حذف ويضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر
في غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثني والمجموع في
الاعراب الفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وان
لم يكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منهما فالملحق
بالمثني هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط وهما كلا وكلتا
ولا ينفكان عن الاضافة الي ظاهر او مضمر والشرط
في الحاقهما كونهما مع الضمير فيرفعان بالالف ويجران
وينصبان بالياء كالمثني لانهما في الاغلب اذا اضيفا الي
ضمير غائب كانا تابعين للمثني تاكيدا له كجاء الزيدان
كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد
ذلك اذا اضيفا الي ضمير متكلم او مخاطب بخلاف
ما اذا اضيفا الي ظاهر فانهما لا يجريان على المثني اصلا

فلذا

فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الالف
كالمقصور نظرا الي افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا
كلتا الجنتين اتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف
فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الي الضمير فرعا
عن الاضافة الي المظهر جعل الفرع للفرع والاصل
للاصل و لفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله
وكذا اثنان واثنتان مطلقا اي سواء اضيفا الي
ظاهر ام الي مضمر ام لم يضيفا لان وضعهما وضع
المثني وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما
مفرد فيعربان اعرابه وان ركبا مع العشرة كجاء في
اثني عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما
الي كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الي ضمير
التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة
الشيء الي نفسه نبه عليه في شرح التنبيه لم
يذكر فيما الحق بالمثني في الاعراب ما سمي به منه
كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع
الاتي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب
بالياء ويجوز فيه ان يجري مجري سلمان فيعرب
اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي

بالسبعان والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه اربعة
انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد له من لفظها
فيها اولوا بمعني صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل
من معناه وهو ذو نحو قوله تعالي ولا ياتل اولوا الفضل
منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربي ونحو ان في ذلك
لعبرة لاولي الالباب وعشرون اسم جمع وليس مفرده
عشرة والا لجاز اطلاقه علي ثلاثين لوجوب اطلاق
الجمع علي ثلاثة مقادير الواحد ووجب ان يقال عشرون
بفتح العين والشين واخواته وهي من ثلاثين الي تسعين
بادخال الغاية وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع
له لاختصاصه بمن يعقل والعالم فيه عام وفي غيره
والجمع لا يكون اخص من مفرده وكذلك ابي س ان يجعل
الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين
والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن
تبعه وعلي ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف
الشروط لان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة
والثاني جموع تصحيح الشروط منها اهلون
جمع اهل ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما
ليسا علمين ولا صفتين والثالث جموع تكسير وهي
ما لم يسلم فيها بناء واحدها منها ارضون بفتح الراء

اصحاب

سيبويه

جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في
مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام
من بني هذيل خطيب فوق اعواد منبر وسنون بكسر
السين جمع سنة بفتحها ولامها واو وهاء لقولهم في الجمع
سنوات او سنهات ولمجيئ الفعل علي سانيت وسانهت
واصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء ولتجاوزها
متطرفة ثلاثة احرف وبابه وهو كل ما كان جمعا
لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم
يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمره
لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء
ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون
وهنون لذلك ونحو اسم وبنت لان العوض غير
الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما علي شياه وشفاه
وبنون جمع ابن وقياس جمعه علي السلامة ابنون كما يقال
في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة
تصريفية ادت الي حذف الهمزة والرابع ما سمي به
منه او مما الحق به فمنه عليون اسم لاعلي الجنة وهو
في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام
والياء ووزنه فعيل من العلو وشبهه مما سمي به
كزيدون علما فهذا وما قبله من الانواع كالجمع المذكر

السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجرى
عاغسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة
على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كانا اعجميا كقنسرين
امتنع التنوين واعربا اعراب ما لا ينصرف وما تقدم
من ان المثنى والمجموع معربان بالحروف هو المشهور
من اربعة مذاهب فيهما وكلها مستشكلة ومذهب
الخليل وس ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال
من زيد والحركات مقدرة فيهما واختاره الاعلم و
هو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد يرد بما هو
المذكور مع جوابه في المطولات وذهب الزجاج
الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر
وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة
مستانفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره ورده
الرضي ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه
بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه
الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على اجراء له مجرى
المفرد واولات بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة ونظيره اولو
من كونه اسم جمع الاان اولو مختص بالعاقل ولم يذكر
هنا مما حمل على المؤنث السالم غيره ومثله ما سمي به

منه او ما الحق به كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما
وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعرب
هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية و
قد روي بالاوجه الثلاثة قول امرء القيس ⁂ تنورتها
من اذرعات واهلها ⁂ بيثرب ادنى دارها نظر عالي
وما جمع بالف وتاء مزيدتين على مفرده وعدل عن
تعبير غالبهم بجمع المونث السالم وان كان جريا على الغالب
كما قال الخبيصي الى ما قاله تبعا لابي حيان ليشمل ما كان
مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما
ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان
الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة
ويجاب بما قال ابن مالك الصايغ ان الذي جمع بهما
معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما
فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره
اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء مزيدتين
احترازا عن نحو قضاة وابيات اذ الالف في الاول و
التاء في الثاني اصليتان وقال جدي في شرحه على الاجرومية
ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت
قولنا ما جمع بالف وتاء مزيدتين اذ المتبادر من ذلك
ان تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا

قال ابن مالك على قوله وما بتا والف قد جمعا والذي
يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء
مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثني منهما وصفة
مذكر لا يعقل نحو ايام معدودات ومصغره وهو
اسم جنس مونث بالالف الا ما استثني منه وتحذف
له التاء فان كان قبلها الف او همزة فكالتثنية وجمع
حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده با
لاجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر
قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه
ان ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو
مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف
اللام اذا لم ترد به لامه في حال الجمع يكون نصبه با
لفتحة وفي التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه في الاوضح
وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وح يعلم
استواء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما
تخلف الفرع في الاعراب عن الاصل بالحروف لعلة مفقودة
في الفرع وهو انه ليس في اخره حروف تصلح للاعراب
كخلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على
المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند
الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجحه في المغني
بان

بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
ثم اوقع به الفاعل فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل
فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد
للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق
الله العالم واصطفى البنات افاد بذكر المثالين ان هذا
الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع
كسموات في جمع سماء وان ما فيه تاء التانيث اذا اريد
جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي
تانيث في كلمة واحدة والا ما لا ينصرف وهو الاسم
المعرب الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده
لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع او واحدة
تقوم مقامهما كما سياتي في اخر الكتاب واما الجر
فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر
الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين
لانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر
كنزال ودراك فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب
منها الى الضم فحملت على الاقرب وذلك نحو مررت بافضل
منه وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه الا مع
ال او بدلها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام

وهذان صيغة منتهى الجموع
واعلم ان اوزان صيغة منتهى
الجموع سبعة افاعل نحو
اقارب وافاعيل نحو
اقاويل ومفاعل نحو
مساجد ومفاعيل نحو
مصابيح وفواعل نحو

زائدة نحو مررت بالافضل وباليزيد ونحو قوله رأيت
بليل ام ارملا عتادا ولغة أو مع الاضافة ولو تقديرا
نحو مررت بافضلكم وقوله ابدا بذا من اول في رواية
الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه ح يجر با
لكسرة لفظا او تقديرا على الاصل لان الكسرة انما
حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال
لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما فيستتبع
حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع الصرف
لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا
بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين
والتفصيل ان زالت عنه احدى العلتين بالاضافة
ودخول ال والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت
عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل ويعلم ايضا
استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر
الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل والتابع والا
الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها
كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي
امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان
كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك
الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت

المخاطبين

كدره ان شمت من نحو بريقا ما تقا

حرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول ال صح

المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المص في شرح
اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او
واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء التحتية
للغائبين وتفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين ويفعلون
بالياء كذلك للغائبين وتفعلون بالتاء كذلك للمخاطبين
وتفعلين بالتاء كذلك للمخاطبة لا فرق بين ان تكون
الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان و
الزيدون يفعلون او علامتين على لغة طي نحو
يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء
المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه
الامثلة كانت ثمانية كما قال المكودي وكلها خرجت
عن الاصل في جميع الاحوال فترفع بثبوت النون
المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد اختيها
نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو
من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم وتجزم
وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة نحو
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكره بين ان
يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر او معتلة
وان لحقه شيء من الحذف والتغير كما في نحو انت تدعين
فلعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب

محمول عليه الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده

لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني

فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع لفقد

الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية

مفوت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه اذ هو

حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذور و

عكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن

مالك وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال

واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

ابيت اسري وتبيتي تدلكي ٭ وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والا الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره الف

او واو او ياء وسميت احرف علة لان من شانها ان

ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء

عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان

الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه

فيجزم بحذف اخره وهو حرف العلة نيابة عن السكون

لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات

فتسلط عليها العامل كتسلطه على الحركات نحو زيد

لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات دالة

عليهن واما نحو قوله ٭ الم ياتيك والانباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

ضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم

مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل

الاعراب ظاهرا ومقدرا وقوله تعالى انه من يتقي

ويصبر على قراءة قنبل مؤول وقد يحذف حرف العلة

لغير جازم نحو ويمح الله الباطل وسندع الزبانية ٭

تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا

واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن

عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم و

جرى عليه في الاوضح ~~وما ذهب اليه من ان علامة~~

~~الجزم وجرى عليه في الاوضح~~ وما ذهب اليه من

ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى

على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر

فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا

الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي فيجب المحافظة عليه

وفي الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره وجعل الجازم

كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم

ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن

وذهب س الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما

دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما

صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا

بينهما بحذف حرف العلة فحذف حرف العلة محذوف عند الجازم
لابه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه
فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجازم
حذف حرف الاخير ومن يقول بالتقدير ان الجزم ليس
بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخير للفرق
نبه عليه المص وغيره قوله هنا ان الجزم بحذف الاخر
لا يناسبه ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر
فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار
في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان
المقدر في الاعراب المعرب اما جميع حركاته او بعضها
فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته
شيئان هما المضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا
جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال
المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين
في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما
هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد
بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد
استقرارها وتقدر جميعها ايضا في نحو الفتى من كل
اسم معرب آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك
الالف مع بقاء كونها الفا ويسمى هذا مقصورا لانه

نحو جاءني زيدٌ فيقال في جوابه من زيدٌ

مده او لانه قصر عن بعض الحركات فيه اي منع منها
ومثله المدغم والمحكي بمن واعرابه بالحركات الثلاثة مخصوص
بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر
فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها
فيه وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا فيه لانها انما
امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للتنقل ولا ثقل فيه مع
التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه
بعض حركاته هو الاسم المنقوص وقد اشار اليه بقوله
والضمة والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب
آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلهما على الياء هذا اذا
ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه
الضمة والفتحة كجوار كما مر في المقصود وانما لم تظهر
الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت
معاملتها ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض
الحركات ولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل
هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال
فاشار الى القسم الاول منه وهو ما يقدر فيه جميع
حركاته بقوله والضمة والفتحة في نحو زيد يخشى
ولن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها و
الى الثاني منها بقوله والضمة في نحو زيد يقضي

هذا مذهب الجمهور

ويدعو من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما
وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالياء
والواو نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو لخفتها
تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل
يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقل بعدم تقديره
اي الحركات فيه يرى ان جزمه بحذف اخره والمص
جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم
وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على
الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل
الحروف ايضا بل تقدر كالواو في جمع المذكر السالم
للياء في نحو مسلمي كما مر والنون نحو لتضربان و
لتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن مطلقا
لتضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى
ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقديري فصل
في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه
وجزمه يرتفع الفعل المضارع خاليا من ناصب او
جازم يجزمه نحو يقوم زيد باجماع النحاة واما
قول علي رضي الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس
فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم

وعجز صدره ولا اثما من الله ولا واغل

فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه تجرده
من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو
الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع و
جودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل
هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس
بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي
بل يعمل فيه لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه
حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل
النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل
لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي
وينصب المضارع بحرف واحد من اربعة بدا منها
بلن لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب و
استقبال ولا دلالة لها على تابيد النفي ولا تاكيده
خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتاكيد
نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التابيد
ومحل الخلاف فيها هل تقتضي التابيد ام لا فيما
اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره
نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها
لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله
فيها بتابيد النفي ليس على تحقيق في المسئلة نحو لن نبرح

بهذه الاية وشبهها مما قيد فيه معنفيها بغير
التابيد صح

ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال
ابن مالك والحامل له على ان لن لتابيد النفي اعتقاده
الباطل من ان الله لا يري في الآخرة جعلنا الله من
اهل الرؤيا واما استفادة التابيد في نحو لن يخلقوا
ذبابا ولن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله ولن
يتمنونه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف
الظاهر وهل تاتي للدعاء ام لا فيه خلاف اختار
في المغني الاول قال فيه وتاتي لن للدعاء وفاقا لجماعة
وللحجة في قوله لن تزالوا كذالكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود
الجبال لكنه صرح في الشرح وفي الاوضح بخلافه والاصح
انها بسيطة لكونها على وضعها الاصلي ولا يفصل بينها
وبين معمولها الا في ضرورة كقوله لما رايت ابا يزيد
مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وانبهما بكي
المصدرية لمشاركتها لها في العمل من غير شرط و
علامة المصدرية تقدم اللام عليها لفظا نحو لكيلا
تاسوا اذ لا يجوز كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر
مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة
وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كي
ان تكرمني واللام بعدها نحو جئتك كي لتكرمني اذ
لا يجوز جعلها مصدرية اما في الاول فلوجود
ان

ان المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر
مثله واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري
وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان
بعدها نحو كي لا يكون دولة او ظهرتا معا كقوله
اردت لكيما ان تطير بقربتي تجاز الامران اي كونها
مصدرية مؤكدة وكونها جارة والثاني ارجح عند
بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة
من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم
ولظى الهيجاء تضطرم اي كيف تجنحون واذن باذن
قبل ان لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء
فاذا قلت لمن قال ازورك غدا اذا اكرمك فقد
اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيادته ومجيئها لهما
نص س واختلف فيه فحمله الشلوبيني على ظاهره
فقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه
ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض عنده
للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذا تصدق فقد
اجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف و
عليه فالاصح انها بسيطة وانها ناصبة بنفسها و
كان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ولكن اعملوها
حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على

وهو ان خلقه الشيء وعدم مخالفة الوعد مختص بالله تعالى

وتمامه فنترك لهما شيئا ببيداء بلقع

للجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت
ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها
ثلاثة امور الاول ان تكون مصدرة في اول الكلام
فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها معتمدا على
ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع
الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا
اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو
ان تاتني اذا اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي
قبلها نحو والله اذا لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد
العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها ولا يقع المضارع
بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما
قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل
اذا زيد عمروا وليس الرجل اذا زيدا انتهى نعم ان
تقدمها واو او فاء جاز النصب بها على قلة الشرط
الثاني واليه اشار بقوله وهو اي المضارع الذي يليها
مستقبل فان كان حالا اهملت كما اذا كان الانسان
يحدثك فقلت له اذا اصدقك لان نواصب الفعل
تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما
اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الثالث واليه
اشار بقوله متصل ذلك المضارع بها او منفصل

عنها

عنها اما بقسم او بلا النافية كما في المغني والشذور
واشار الى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله
نحو اذا اكرمك واذا والله نرميهم بحرب على طريق
اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية
نحو اذا لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد
جيء به للتوكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في
قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها و
بلا النافية لان النافية كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل
واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور
الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم حيث
قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة اعمل اذن
اذا اتتنا ولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا الا بحلف او نداء
او بلا وافصل بظرف او بمجرور على راي ابن
عصفور رئيس النبلا وينصب ايضا بان المصدرية
اي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب
لعملها ظاهرة نحو والذي اطمع ان يغفر لي ومضمرة
كما سياتي والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة و
الزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول
دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار

نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك والثانية قال في
اوضحه هي التالية لما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة
بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى
وارق السلم اوبين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو
التقينا وانتم وزاد في المغني والواقعة بعد اذا
كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الماء غامر ومحل النصب بان المصدرية ما لم تسبق
بعلم اي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ
العلم فان سبقت به اهملت وتسمى ح مخففة من
الثقيلة نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع
فان سبقت بظن اي بلفظ دال عليه وان لم يكن
بلفظ الظن كما تقدم فوجهان الرفع والنصب نحو
وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع اجراء له على
اصله للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على اصله
من غير تاويل وهو ارجح ولهذا اجمعوا عليه في
الم احسب الناس ان يتركوا ومن العرب من يجزم بان
كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى
ان ياتنا الصيد نحطب ومنهم من اهملها حملا على
ما اختها اي المصدرية كقوله ان تقرأن على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا كما

عملت

عملت ما المصدرية قليلا حملا عليها على ما روي
في الحديث كما تكونوا يول عليكم ومضمرة واضمارها
اما جوازا ووجوبا اما الجواز ففي موضعين احدها
بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء وثم واو
مسبوق ذلك العاطف باسم خالص من تاويله
بالفعل مثاله بعد واو نحو قول ميسون زوج
معاوية ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة بعد جوازا
بعد الواو وان والفعل في تاويل مصدر مرفوع
بالعطف على الاسم الخالص من التاويل بالفعل والتقدير
ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ
للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله
لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف
وهو تحريف نبه عليه المص في شرح بانت سعاد
ومثاله بعد الفاء قول الشاعر لولا توقع معتر
فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب وبعد ثم
كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله وبعد او كقوله تعالى
او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع عطفا
على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب
الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب

وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه
صلة لال اي الذي يطير والثاني بعد اللام الجارة
سواء كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر للعاقبة
المسمات بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون
ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ال
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم له انما
كان لرافتهم عليه لما القى الله من المحبة فلا يراه
احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل
بهم الامر الى ان صار عدوا وحزنا ام للتاكيد وهي
الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين
فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها
بلا سواء كانت مؤكدة كالتي في نحو لئلا يعلم اهل
الكتاب ام نافية بعد اللام نحو لئلا يكون للناس فتظهر
وجوبا لا غير كراهة اجتماع لامين والا في نحو ما كان
الله ليعذبهم مما هو سبق بكون ماض ولو معنى
منفي بما او لم فقط مسندا لما اسند اليه الفعل
المقرون باللام كما في المغني فتضمر وجوبا لا غير و
تسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام با
لخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب
الكوفي

ام

رما ليعلمه

الكوفي الى انه خبر كان واللام للتاكيد وجرى عليه
ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا
للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري
الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على
الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم
ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع
ما يليق به على حسب ما هو سياق الكلام والدليل
على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض
كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو فصرح
بالخبر الذي هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل
بعدها وفي كلامه استعمال لا غير وقد صرح
في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بانه
لم تتكلم به العرب وقدمر ما فيه واما اضمار ان
وجوبا ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني
اشار بقوله كاضمارها اي ان وجوبا بعد حتى
الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا
فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان
مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك

وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لا سيرن
حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا
كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة
وتحتملهما نحو حتى تفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور
واثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى
الا واستظهره المص في قوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل مع ان احتمال
الغاية متات وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها
بان مضمرة لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب
نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء
لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص
وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو
حيان لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل
الجر فحكم به وحتى تنجر الاسماء بها وامكن حمل
ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار
والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد
في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل
وخلصته للاستقبال وولا ينصب المضارع بان
بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن
التكلم

التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا
موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول با
لنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان
كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم وقد تظهران مع
المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون عزيزا في
نفوسهم وان يتبين جميعا وهو مختان قال ابو حيان
وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان
مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف
لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوائل والتقييد بالجارة
مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما
سيأتي والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها
غاية لشيء قبلها كقوله حتى ماء دجلة اشكل
وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا
يكون الفعل الذي بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف
الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم و
قد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب
النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك
ان يكون الفعل الذي بعدها مسببا عما قبلها فضلة
نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والموضع الثالث
مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد او

زمن التكلم لكنه مستقبل بالنظر الى صحيح

وقبله

وعن تكلمهم في المحل البهيم لا يعلم الجار فيهم انه جار

بيت لجرير وصدره

فما زالت القتلى تمج دماءها

العاطفة الصالح في موضعها الي او الا فالاول نحو قو
لك لالزمنك او تقضيني حقي اي الي ان او الي ان تقضيني
حقي وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى والثاني
نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما اي الا ان تستقيم والفعل في هذه
الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف علي مصدر
منسبك من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني
او قضاء منك وليكونن كسر مني لكعوبها واستقامة
منها واشار الي الرابع والخامس بعد بقوله بعد فاء
السببية وهي التي قصد بها الجزاء او واو المعية و
هي المفيدة معني مع حال كونهما مسبوقتين بنفي
محض اي خالص من معني الاثبات فخرج نحو الم تاتنا
فنكرمك وما تزال تاتنا الا فتحدثنا او طلب بالفعل
لا غير لا صالتنه في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر
نحو حسبك حديث فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا
فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز
النصب بعد شيء منهما وخرج بقيد السببية والمعية
العاطفتان علي صريح الفعل والمستانفتان وشمل قوله
بنفي محض النفي بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا و
ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو ليس زيد

حاضرا

وتمامه
فما انقادت الامال الا لصابر

وصدره
وكنت اذا غمزت قناة قوم

حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت غير ات فتحدثنا
والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي وشمل قوله او
طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام و
العرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي
المتقدم تصير ثمانية اشياء وهو المعبر عنها بالاجوبة
الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك
لثبوت ذلك سماعا فتصير علي هذه تسعة وقد
جمعها بعضهم في بيت وهو مر وانه وادع وسل و
اعرض لحضهم تمن وارج كذلك النفي قد كملا مثال
النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول
الشاعر يا ناق سيري عنقا فسيحا الي سليمان فنستريحا
وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان
ينادي داعيان وفي جواب النهي قوله تعالي ولا
تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقوله لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وقول الشاعر لا تنه عن خلق وتاتي
مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وفي جواب الدعاء
قولك اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني
بعيرا فاحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو قوله تعالى
هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله اتبيت ريان

ام ليان

الجفون من الكرى وابيت بليلة الملسوع لكن يشترط
فيه ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد
فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب
العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنوا فتبصر ما قد حدثوك
فما راءٍ كمن سمعا ونحو الا تقوم وفي جواب التمني نحو قوله تعالى
يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا
نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في
قراءة النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت
الله فيغفر لك او يعفو عنك ويغفر لك وفي
جواب الترجي عند القائل به نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص
عن عاصم ونحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني ولم يسمع
النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة
الامر والنفي والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون
في الباقي صرح لذلك في شرح الشذور تنبيه نواصب
المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها وتبقى هي ولو
لدليل فلو قيل لك اتريد ان تخرج لم يجز ان تجيب
بقولك اريد ان وتحذف اخرج واجازه بعضهم
محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود
ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد وهذا كقولهم
جئت

جئت ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف
الفعل بعدهما لدليل جائز منقول في فصيح الكلام
ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب فان
فان سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب
ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء للطلب السابق
عليه بان قدر مسببا عنه جزم ذلك المضارع
وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط نحو
قل تعالوا اتل فاتل تقدمه طلب وهو تعالوا و
قصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو
فالمعنى تعالوا فان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة مسببة
عن مجيئهم ومثله ابن بيتك ازرك وحسبك
حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي
وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء
عند من اجاز نصبه قال ابو حيان في الارتشاف
وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح
التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي
ميسر يمل منك بعد العسر عطفك لليسر
قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين
فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت
والمنفي او بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء

وجب الرفع وما ذكرنا من ان المضارع بعد سقوط
الفاء مجزوم بالاداة المقدرة وهو مذهب الجمهور
وهو الاصح كما في المغني وقيل انه مجزوم بنفس الطلب
لتضمنه معنى الشرط كما ان اسماء الشرط لما جزمت
لذلك وهو مذهب الخليل وس وجرى عليه في
الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن
الشرط كما ان النصب في قولك ضربا زيدا لنيابته
عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي
والسيرافي وشرط الجزم بعد الامر صحة حلول
ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن
الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك وبعد النهي
عند غير الكسائي صحة حلول ان الشرطية مع لا
النافية محله اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة
الالفية ان لا هذه نافية بالهاء لا بالفاء وشرحها
على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك نحو لا تدن
من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال ان لا تدن من
الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو
بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك اذ لا يصح
ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان
الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن

الدنو

الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في
نحو ولا تمنن تستكثر ونحو قوله من اكل من هذه
الشجرة فلا يقرب مسجدنا فيصل يؤذنا بريح الثوم
فالجزم على الابدال من يقرب بدل الاشتمال لا على
الجواب لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء
انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه واما الكسائي
فلا يشترط ذلك وجوز الجزم في لا تدن من الاسد
ياكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا بالسماع
والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف
الكسائي في مسئلة الامر ويجزم المضارع ايضا بلم
وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم
يلد ولم يولد وقد تهمل حملا على ما او لا فيرفع
المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة او لغة فيه
خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحياني الم
نشرح ولما اختها وهي مركبة من لم ويقال
فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا
نفيه متوقعا ثبوته نحو لما يقض ما امره ويشتركان
في الحرفية والاختصاص بهما بالمضارع والنفي والجزم
والقلب وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد
لم بمصاحبة ادات الشرط نحو ان لم ولو لم وبجواز

انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من
الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم
كان وامتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني لما فيه من
التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم
يمنع من الاخبار بانه سيكون في المستقبل صحيح ولا
ينافي استمرار النفي في الحال وتفردها لما بجواز حذف
مجزومها اختيارا تقول قاربت البلد ولما اي لما
ادخلها واما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعايب ان وصلت وان لم فضرورة وبتوقع
منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن
ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما
وتوقع المستحيل محال ويجزم المضارع ايضا باللام
ولا الطلبيتين اي الدالتين على الطلب فدخل في
ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته
ولام الدعاء ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو
لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا
ان نسينا او اخطانا وجزم فعل الغائب والمخاطب
بلا كثير قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب
كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمها فعل
المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول
وما

وما
في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما
اللام الطلبية فجزمها فعل المخاطب المتكلم مبنيا للفاعل
قليل واقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل صحه
وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان
قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا
وبقية الادوات الاتية تجزم فعلين متفقين ومختلفين
فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان
تعودوا نعد وماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان
عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا
وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الا
خرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة الجمعة ايمانا و
احتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وهي ان واذ ما
وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب با
لشرط واي بالتشديد وهو موضوع بحسب ما
يضاف اليه فهو في نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل
وفي نحو اي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي
نحو اي يوم تصم اصم للزمان وفي نحو اي مكان
تجلس اجلس للمكان واين واني وهما موضوعان
للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط وايان
ومتى وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا
معنى الشرط ومهما وما وهما موضوعان للدلالة

علي ما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ومن وهو موضوع
لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما وهو كاين
واني ومثال الجزم بان نحو ان يشا يذهبكم وباذما
نحو وانك اذما تات ما انت امر به تلف من اياه
تامر آتيا وباي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى وباين نحو اينما تكونوا يدرككم الموت و
باني نحو خليلي اني تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما
لا يحاول وبايان نحو ايان نومنك تومن غيرنا واذا
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا وبمتى نحو متى
تاته تعشوا الى ضوء ناره تجد خير نار عندها
خير موقد وبمهما نحو قوله تعالى ومهما تاتنا به
من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمومنين وبمن نحو
من يعمل سوءا يجز به وبما نحو ما ننسخ من اية او
ننسها نات بخير منها او مثلها وبحيثما نحو حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان فعلم ان هذه
الادوات بالنظر الى موضوعها ستة اقسام الاول
ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق
وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث ما فيه خلاف
ايضا والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف
ايضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع

علي

علي زمان او مكان فظرف او وقع علي حدث فمفعول
مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدا خبره
جملة الشرط علي ما صححه في المغني او متعد واقع
عليه فهو مفعول به او علي ضميره او علي متعلقه
فاشتغال وكذا القول في اسماء الاستفهام ويسمى
الفعل الاول من الفعلين المجزومين باحد هذه
الادوات شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى الثاني
منهما جوابا لانه مترتب علي الشرط كما يترتب الجواب
علي السوال وجزاء ايضا لان مضمونه جزاء لمضمون
الشرط وتسميته جوابا مجازا وكذا جزاء لان الجزاء
هو الفعل المترتب علي فعل آخر ثوابا كان او عقابا
وهذا مفقود هنا واسقطه من الجوازم ما ذكره
بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها
لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله وان تصبك
من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي وفي
كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز
الكوفي الجزم بها قياسا علي غيرها وكذا اجاز الجزم
بها دون ما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا و
من اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشا طار بها
ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وفهم من

كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقترانهما
بما كالمنقط به وهو الاصح واما غيرهما فهو قسمان
قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما واني وقسم
يجوز فيه الامران وهي ان واي ومتي وايان واين
وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط و
الجواب معا هو مذهب س ومحققي اهل البصرة
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين
كما ان الجار لا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد
عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان
الجازم لما كان لتعليق حكم علي آخر عمل فيهما بخلاف
الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم
بالادات والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك
في التسهيل وقيل ان الادات والشرط كلاهما جزم الجواب
كما قيل ان الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر وقيل ان
الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا
واذا لم يصلح الجواب لمباشرة الادات اي ادات الشرط
بان كان جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد
او منفي بحرف ناف غير لا ولم او مقرون بقد او
بحرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا ليحصل الربط بين

الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها معني
السببية ولمناسبتها للجزاء معني من حيث ان معناها
التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب علي الشرط
كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان
كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا ففيه وجهان
كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما
ذكره قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفاء
وقد سبقه اليه ابن مالك وقال ابو حيان و
هذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا
من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو
وان يمسسك الله بخير فهو علي كل شيء قدير
والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب
المتقدمة والتي فعلها جامد نحو قوله ان ترن انا
اقل منك مالا وولدا فعسي ربي والمنفي نحو و
ما تفعلوا من خير فلن يكفروه ونحو وان توليتم فما
سالتكم من اجر والمقرون بقد نحو ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان
خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد
تحذف الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات

الله بشكرها او نذورا كقوله عليه الصلاة والسلام
فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص جزمها
بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث
وقوله ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى سيلفي
على طول السلامة نادما فالربط فيهما متعين
في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون الكلام بها
كما تقدم او باذا الفجائية لشبهها بالفاء في كونها
لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها
نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون لكن لابد في الجملة المقترنة بها اي باذا
ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع زيد اذا سلام عليه
ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو
قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمروا قائم فان
كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن
ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة
فظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان
جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه بالشرح
وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد
ان وغيرها من ادات الشرط ووقع في بعض نسخ
التسهيل تخصيص ذلك بان وجرى عليه المص

في او صحه

في او صحه والمعتمد الاطلاق كقوله تعالى فاذا اصاب
به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ولكن قال
ابو حيان السماع انما ورد في ان واذا من ادوات
الشرط فيحتاج الى اثبات ذلك في غير ان واذا الى
سماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد
نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه
بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول
كلمة او في عبارته فيه لمنع الخلو وبناء على الغالب
كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجتمع **فصل**
في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة الاسم بحسب التنكير
والتعريف ضربان فقط نكرة وهي الاصل لاندراج
كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشيء من اول
وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد
ذلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد يسمى ذكرا
او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد
ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي
الاسم النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج
تعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق
على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده
في الخارج موجود مشاهدا ومقدر وجود

تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق على متعدد
لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره
وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد
الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا
وجود المتعدد واما جمعها كما في قوله الشاعر فكان لمعان
برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس
في كل يوم وخاصيتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف
او تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها
كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شيء ثم موجود
متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ماش ثم ذو رجلين
ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل
غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم
وبالاضافة الى ما تدخل تحته اخص والضرب الثاني
معرفة وهي الفرع لما مر وهي ما وضع ليستعمل في
معين وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة
والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها
وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود
تبعه المص في الاوضح ولعله انما تركه لذكره له في
باب المنادى كما سياتي الاول الضمير ويقال له
المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه ليس

بصريح

اما علامات النكرة

ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها صح

اما لابن هشام

بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف
المعارف على الاصح بعد اسم الله تعالى ويليه العلم ثم الذي
يليه وهكذا الى اخرها كما يوخذ من كلامه فيما بعد
حيث عطف بعضها على بعض بثم والضمير وهو ما
دل وضعا على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب
كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب
ففسره حضور من هو له او لغائب ففسره اما
معلوم اي متعقل في الذهن نحو انا انزلناه او مذكور
متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه
او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة
لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى او متاخر
لفظا ورتبة وهو مخصص في سبعة ابواب ذكرها
في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان
كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب
قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي
الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه مختصا
فهو معرفة جائز التنكير فمعرفة نحو جاءني رجل
فاكرمته او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا ورب
رجل واخيه وعليه جرى في شرح الشذور وهو
اي الضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو

ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر
اما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل
وذلك في ثمانية مواضع احدها وثانيها المضارع
المبدوء بالهمزة او النون نحو اقوم ونقوم وثالثها
المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم ورابعها
فعل الامر من المسند الى الواحد نحو استقم خامسها
افعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو قاموا ما
خلا زيدا وما عدا عمروا سادسها افعل في التعجب نحو
ما احسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كاوه
ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله
نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار
افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلى هذا تكون
تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر كما
سيأتي في مسئلة الكحل او جوازا وهو ما يخلفه ذلك
كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة في نحو زيد يقوم
وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم
او مضروب او احسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد
هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا
بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو
وكذا الباقي او بارز عطف على مستتر فهو قسيم

له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو اما متصل بعامله
وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا او ينقسم
الى مرفوع كتاء قمت والى منصوب ككاف اكرمتك والى
مجرور نحو غلامه وينقسم ايضا بحسب مواقع الاعراب
الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء
كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن
وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة
اقسام ياء المتكلم نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو
ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه و
هو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا
خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرف بنا فاننا نلنا المنح
او منفصل عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما
يبدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع كانا
للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره او للمعظم
نفسه حقيقة او ادعاء وانت للمخاطب وفرعه انت
للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين
وانتن للمخاطبات وهو للغائب وفرعه هي للغائبة
وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات
والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرعه
ايانا له ومعه غيره او للمعظم نفسه واياك للمخاطب

وفروعه اياكِ للمخاطبة واياكما للمخاطبينِ مطلقا و
اياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب و
فروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا و
اياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير
المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور علي الجار
والضمير علي المختار في ذلك هو ان وايا وما عداهما
حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير
وتانيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان
كلا من المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبني الضمائر
علي الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر
كلها مبنية لشبهها بالحرف وضعا كالتاء في ضربت
والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية الضمائر علي الا
ختصار والمتصل اخصر من المنفصل كنحن مجراها
طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها الي المعني
اعني الحضور في المتكلم والمخاطب اخص من ضمير الغائب
واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او
تاخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل قال ولا فصل للضمير
في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير الاتصال
نحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت

اياك

والمنفصل اصل برأسه
وذهب بعضهم الي ان
المتصل صح

وتقدم الذكر في الفاتحة كما
احتياج الحرف الي لفظ يفهم
معناه الافرادي واخصها
اعرفها فضمير المتكلم اعرف
من ضمير المخاطب وهو صح
الاخص

اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا
يزيدهم حبا اليّهم فضرورة الا في صورتين يجوز
فيهما الانفصال مع تاني الاتصال احدهما ان يكون
عامل الضمير عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم
عليه غير مرفوع وذلك نحو الهاء من قولك لشخص
في عبد سلنيه فيجوز فيهما الانفصال بمرجوحية و
منه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو
وصل لقال ملككموهم لكنه فرض الثقل الحاصل من
اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان
لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يات التنزيل الا
به قال تعالي انلزمكموها انلزمكموها اللهم الا ان
يكون ذلك العامل اسما فالمنفصل ارجح نحو عجبت
من حبي اياهما وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن
نحو خلتنيه وظننتكه فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور
لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ ومنه قوله اخي حسبتك اياه وعند
جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء
التنزيل قال الله تعالي اذ يريكهم الله وورد به
الشعر بلغت صنع امرء بر اخالكه وابن مالك
اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم

وردّ على ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك
يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما
افضى الى الممتنع ممتنع وصورة الثانية ان يكون
الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان
قبله ضمير اولا وبذلك فارقت الاولى وذلك نحو
الصديق كنته وكان زيد فيجوز في الهاء الانفصال
برجحان كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله لئن
كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد
يتغير وعند جماعة الوصل ارجح ومنه للحديث
ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم و
يتعين الانفصال ان حصر بالا او انما او رفع بمصدر
مضاف لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها
او اضمر عاملا او اخر عنه او كان معنويا او حرف
نفي او فصله متبوع او ولي واو المعية او اما
او اللام الفارقة او نصبه عامل في مضمر قبله غير
مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصلا غيبة ان
اختلفا لفظا واتحدا رتبة ثم الثاني من المعارف
العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج با
لمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير
صالح لكل متكلم او مخاطب او غائب وليس موضوعا

اولا

تقديره
كنته الصديق

لان

لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره
لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشاركه احد
فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار
اليه فاذا استعمل في احد لم يشاركه فيما اسند
اليه وال صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا
استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه
وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين
لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا
لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزيد وشبهه
فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل
من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل
من اول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب و
منقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية
في غيرها كاسد وزيد وحارث وشمر ويشكر
واصمت وشاب قرناها وزيد منطلق او جنسي
وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظة الوجود
فيه كاسامة علم للسبع اي لماهيته الحاضرة
في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة كقولك اسامة اجرأ من ثعالة بمنزلة قولك

الاسد اجري من الثعلب ودليل اعتبار التعيين
في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية التي لعلم الشخص
عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب
اخر كالتانيث في اسامة وثعالة ومجيء الحال منه
كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم
الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما
وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم للماهية
السبع يقال اسد اجري من ثعلب كما يقال اسامة
اجري من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن
الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته
على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا او مع
قيد الوحدة الشايعة سمي نكرة ومثلها في الابهام
المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ادخل
الاسد اي فردا فعرفت منه ثم استعمال علم الجنس واسمه
معرفا او منكرا في الفرد المعين والمبهم ان كان من
حيث اشتمال على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن
العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض
الاعداد المطلقة والاصح ان اسماء الايام اعلام و
لامها للمح الصفة وان التصغير مطلقا لا يبطل
العلمية والعلم هو باعتبار ذاته تشخيصا كان او
جنسيا

ايما للتزيين
والاشارة

جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما
مثلنا من زيد واسامة او لقب وهو ما اشعر
برفعة المسمي كزين العابدين او بضعة كبطة وقفة
او كنية وهي ما صدر باب او ام كابي عمرو وام عمرو
قال الرضي والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم
فان بعض النفوس تانف ان تخاطب باسمها فائدة
ليس في الكلام كلامهم تصريح بتقليبا للاناث وانما
صرحوا بكنيتهن ويوخر اللقب في اللفظ عن الاسم
غالبا اذا اجتمعا ويجعل تابعا له في اعرابه بدلا او
عطف بيان مطلقا اي سواء كانا مفردين كسعيد
كرز ام مركبين كعبد الله زين العابدين ام مختلفين
افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز
وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه
خبر المبتدا محذوف جوازا او بنصبه مفعولا
لفعل محذوفا ومخفوضا باضافته اي بالاسم
الي اللقب جوازا المراد بالاول المسمي وبالثاني الاسم
ان افردا وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه مع الاتباع

للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا
والاضافة حيث لامانع فيهما وهي الاكثر وجمهور
البصريين يوجبونها اخذا من اقتصاره علي ذكرها
ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل
واعتذر في شرحه عنه بان الاضافة لما كانت علي خلاف
الاصل بان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من
اضافة احدهما الي الاخر اضافة الشي الي نفسه فيحتاج
الي تاويل الاول بالمسمي والثاني بالاسم حتي يخلص
من اضافة الشي الي نفسه فيحتاج الي تاويل الاول
بالمسمي والاتباع والقطع لا يحوجان الي تاويل
ولا يوقعان في مخالفة اصل بينه استعمال
العرب للاضافة انه لا مستند لها الا السماع بخلاف
الاتباع والقطع فانهما علي الاصل واستغني بالتنبيه
عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية
واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه
الاخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت
الثلاثة وقدمت الكنية علي الاسم ثم جي باللقب
فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من
كلامهم وانظر اي في ذلك نقلا ثم الثالث من المعارف
الاشارات علي حذف مضاف اي اسماءها حذف

للقرينة

للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمي واشارة اليه
والاشارة اما المفرد مذكرا ومونثا والمثني او مجموع
او الجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاسماء
الاشارة الي الجمع المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت
الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له
خمسة وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجي وهي
ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته باسكان
الهاء وذهي وتهي وتا وذه وبه بالاختلاس و
ذات بالضم للمونث المفرد وذان وتان ويشار بالا
ول منهما للمثني المذكر وبالثاني للمثني المونث ويعربان
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل
بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان
جي بهما علي صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة
والاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير كما قدروا
اسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا
علي صيغة المثني المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا
علي صيغة المثني المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح
عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقال باعرابهما
مع عدم تثنيتهما ولا قايل به كما نبه عليه العلامة
خالد واولاء ممدودا ومقصورا لجمعهما اي المذكر

والمونث والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هولآء بناتي هن اطهر لكم والقصر لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القران ولم يخصه تميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجيء لغيره كقوله والعيش بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب واما البعيد فيشار بها اليه لكن ملحقة وجوبا بالكاف الحرفيه في الاخر لتدل على البعد ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجردة من اللام في جميع اسماء الاشارة مطلقا اي سوآء كان المشار اليه مفردا ام مثنى ام مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمونث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فلها خمسة احوال وان كان اصلها ستة وقد تقدم ان المشار اليه خمسة فذلك خمسة وعشرين صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها في الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لا بد ان يكون نكرة

الشاعر

ومنه قوله نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا وقولك من ضرب اخوك شديدا والثالث نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي وقوله لا يبغ امرء على امرء مستسهلا وقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا والرابع نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجيء الحال منه تاخره عنها او الوصف وهما وقيل حال من الضمير في لمية وح لا يكون من قبيل تاخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصححه في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها على صاحبها الا لمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة مشبهة الا لمانع ايضا وقد يجب في ذلك ويجوز حذفها الا لمانع لكونها نائبة عن خبر كضربي زيدا قائما او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويحذف عاملها

جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب وو
جوبا كضربي زيدا قائما وزيدا ابوك عطوفا ومن
المنصوبات التمييز اي المميز بكسر الياء على البناء للفاعل
لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير
الفاظ مرادفة وهو اسم فضلة نكرة جامد غالبا يفسر
ما ابهم من الذوات او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو
زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد
ياتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت
النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا وبما بعدها سائر
الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات
ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص ومقيد ورفع الابهام
انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص
وان لزم منه معنى اخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة
كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا ان الحال
يخالفه من ثلاثة اوجه احدها انها في الغالب تكون
مشتقة او مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا
ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا ثانيها
انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات واخرى
لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا
بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان تمييز نسبة

وسياتي

وسياتي وتمييز مفرد وهو المراد بقوله واكثر وقوعه
بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجريب نخلا وصاع
او كيل كقفيز برا وصاع تمرا او وزن كرطل زيتا
ومنوين عسلا والجريب مقدار معلوم من الارض
ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصا وهو
آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد
يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما في
السماء موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو نحي
سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم
على التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد
يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا فان
الخاتم فرع الحديد واكثر وقوعه ايضا بعد العدد
الصحيح وهو من احد عشر فما فوقها الى تسعة و
تسعين بادخال الغاية نحو رايت احد عشر كوكبا و
بعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة الاية وهكذا الى اخر ذلك نحو ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة ومنه اي من تمييز العدد
تمييز كم الاستفهامية بان تكون بمعنى اي عدد و
بتعيين افراده وكذا نصبه نحو كم عبدا ملكت اي
ما لم تجر كم بحرف كما سياتي فعبدا منصوب على التمييز

لكم وهي اي كم مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم
الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبلها فاما
تمييز كم الخبرية بان تكون بمعنى عدد كثير فمجرور
ابدا باضافتها اليه حملا لها على ما هي متشابهة له
من العدد وهو ح اما مفرد وهو ابلغ واكثر كتمييز
المائة فما فوقها من المائتين والالوف فانه مجرور
مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول
مائة عبد والف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما
يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني وقد تمييز
المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين
عاما وقد تضاف الى جمع نحو ثلثمائة سنين على قراءة
الاضافة واما مجموع كتمييز العشرة مفردة فما دونها
من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا
كان بلفظ المائة كقولك ثلثمائة او ثلثمائة رجل فمجرور
مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة
رجال او ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة
فما دونها اسم جنس او اسم جمع فمجرور بمن في الغالب نحو
عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد
يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون
خمس صدقة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين
تمييزان

نميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من
كلامه رحمه الله ان لاحد عشرة والتسعين وما
بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز محذوف اي فرقة و
اسباطا بدل من اثنتي عشرة ولكم في تمييز كم الاستفهامية
اذا كان متصلا بها المجرورة بالحرف وجهان جر
بمن مضمرة على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم
اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه
فكذلك ما كان بمنزلته ونصب على التمييز فتقول بكم
درهم او بكم درهما اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة
لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا
جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على ان
كم اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية ويشتركان
في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير و
الاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة اوجه ذكرها
الابناسي في شرحه على الالفية واشار الى النوع الاول
بقوله وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة في الجمل
كما سياتي وفي الوصف الى مرفوعه كزيد متصبب
عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كاعجبني طيب
زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب

التمييز

اسما

دار محمد وهو قسمان لانه اما ان يكون محولا وهو
ثلاثة اقسام محول عن مضاف فاعل كاشتعل الرأس
شيبا اصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن
المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك
تمييزا مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا
اوقع في النفس من ذكره اولا ومحول عن (margin: مضاف) مفعول نحو
وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فحول
المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض و
محول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدأ وذلك بعد
اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك
مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم
ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار انا اكثر
منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك
ابا واجمل منك وجها (margin: اصلا) وغير محول عن شيء وهذا
هو القسم الثاني نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا
ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتدا
هكذا غير محول وهو قليل في الكلام والحال والتمييز
قد يؤكدان فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد
التوكيد فالحال المؤكدة وهي ما يستفاد معناها من
غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا

(margin: قوله تعالى)
ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى فقط
نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين لان العثو هو الفساد
معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة
لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ونحو
جاء الناس قاطبة واما لمضمون جملة قبلها مركبة
من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا
حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف
وجوبا تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن
دارة معروفا بها نسبي والتمييز المؤكد نحو قوله هو
ابو طالب بن عبد المطلب ولقد علمت بان دين محمد
من خير اديان البرية دينا فدينا تمييز مؤكد كما قال
ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا
ما وردوا وافقهم في المغني ومنه على القول بجواز
الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء
منطيق وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء
به توكيدا كما سبق خلافا لسيبويه وموافقيه في
منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز
المبين له فحلا حال عنده مؤكدة واعلم ان ناصب
التمييز مفسره ان كان مفردا والفعل وشبهه ان كان

(margin: مشفقا)
(margin: وهل بدارة يا للناس من عار)

نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي و
المازني والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل
والعملة ونص في الالفية على قلته ولك في تمييز المفرد
جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا واسمها
تمييز النسبة كعشرين رجلا او مضافا كملأ الارض ذهبا
وجره ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة
فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما احسنه
رجلا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر منك مالا ومنها
المستثنى وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا واحدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث
هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما
هو على سبيل الاستطراد لافادة لتمام القسمة وان
كان تمام الكلام ليس فيه واما الاستثناء فهو الاخراج
بالا واحدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد
وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وادوات
الاستثناء ثمانية وهي اقسام اربعة ما هو حرف وهو
الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك
بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما
هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام
على المستثنى بالا لانها اصل ادوات الاستثناء

وغيرها

و لله دره فارسا ونعم
رجلا زيد بخلاف ما احسنه
ادبا

ليس

وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداءة بما هو
متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون
كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له احوال لانه ان
كان من كلام تام بان كان المستثنى منه مذكورا موجب
بفتح الجيم بان لم يسبق بنفي وشبهه وجب نصبه بها
على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا نحو فشربوا
منه الا قليلا او منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تاخر
المستثنى على المستثنى منه كما تقدم ام تقدم
نحو قام الا زيدا القوم فان كان الكلام تاما ولكن فقد
منه الايجاب بان اشتمل على نفي وشبهه ترجح عند
البصريين البدل اي اتباع المستثنى للمستثنى منه في
اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على
النصب في الاستثناء من المتصل بان كان المستثنى من
جنس المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل منهم برفع
قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن
عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع
ارجح اجماع السبعة على قراءة الرفع في قوله تعالى
ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع
شهادات بالله وقوله ومن يقنط من رحمة ربه
الا الضالون ولا يمتنع ترجيح البدل تأخر صفة

المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازني كما سياتي و
اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما
جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما
زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية
حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء ويترجح النصب
على البدل في المنقطع بان كان المستثنى من غير جنس
المستثنى منه عند بني تميم نحو ما قام احد الا حمارا
بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع على البدل ايضا
ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه
استدلالا بقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء
التنزيل نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب في
قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزي الا ابتغاء وجه
ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بان المراد
بالانيس ما يونس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا
لا منقطعا وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى
منه فيهما اي في المتصل والمنقطع الكائن في كلام
تام غير موجب فان تقدم فالنصب راجح واجب كقول
الكميت وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مذهب
الحق مذهب وانما امتنع فيه الابدال لان التابع

لا يتقدم

لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند
المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو
ما اتاني احد الا ابالك خير من زيد والراجح ما تقدم
واما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا
ما جاء احد فغير جائز وفقد التمام من الكلام النفي
بان لم يصح فيه المستثنى منه فعلى حسب العوامل
الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لالا فيه
بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها
نحو وما امرنا الا واحدة او النصب نصب نحو و
لا تقولوا على الله الا الحق والجر جر نحو ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ويسمى هذا
الاستثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما
بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق
لجواز ما قام الا هند وامتناع ما قام هند وشرط
صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو قال او فقدا
اي التمام والايجاب لكان اولى ويستثنى بغير
وسوى خافضين للمستثنى دائما باضافتهما اليه
معربين اي غير لفظا وسوى تقديرا باعراب
الاسم الذي يقع بعد الا وهو المستثنى بها على
التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم

لما تقدم في باب الفاعل

غيرا وسوي زيد وبنرج عند بني تميم في نحو ما
فيها احد غيرا وسوي زيد والبدل في نحو ما
جاءني احد غيرا وسوي زيد وعلي حسب ما
يقتضيه العامل من فاعلا ومفعولا وغير ذلك
في نحو ما قام غيرا وسوي زيد وما رايت غير
او سوي زيد وما مررت بغيرا وسوي زيد
وكون سوي كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجي
واختاره ابن مالك لورودها فاعلا في حكاية
الفراء اتاني سواك ومبتدا في هو قوله وسواك
بايعها وانت المشتري واسما لليس في قوله اترك
ليلي ليس بيني وبينها سوي ليلة اني اذا لصبور
انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة
وقال المازني انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا
واختاره في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر
السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة و
فتحها ممدودة ويستثني بخلا وعدا مجردين عن
ما وحاشا ولا تصحب ما لجمودها نواصب للمستثني
علي تقدير كونها افعالا جامدة متعدية اليه
استتر فاعلها فيها وهو عائد علي اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق او علي البعض المفهوم من
الكل

واذا تباح كسر ميمه او تستشري

الكل السابق وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب
او مستانفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور منهما
الثاني او خوافض له علي تقدير كونها حروف جر واختار
في المغني انها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو قام
القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا
فان قلت حاشاي تعين الجر وحاشاني تعين النصب
وكذا القول في خلا وعدا انتهي واذا ولي حاشا
مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار
علي جار والصحيح انها ح اسم منتصب انتصاب المصدر
الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن
قال حاشا لله كانه قال تنزيها لله واللام ح مقوية
للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني ويؤيده
هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم
رعيا لك ويستثني بما خلا وما عدا ولا يكون نواصب
للمستثني فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب
النصب بعد الا وليين لوقوعهما بعد ما المصدرية
التي لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل
جامد فدخولها علي هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما
بتقديرها زائدة ورده في المغني وموضع ما وصلتها
نصب بلا خلاف لكن هو علي الحال والمعنى فاموا مجاوزين

زيدا

زيدا او على الظرفية على حذف مضاف والمعني فاموا
وقت مجاوزتهم زيدا فيه فولان وانما وجب نصب
المستثني بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر
فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام
السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثني بخلا وما
بعدها منقطع وافهم كلامه ان جواز الوجهين في
خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما
وهو كذلك **باب** في ذكر المخفوضات وهي ثلاثة
اقسام مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما
المخفوض من التوابع ومخفوض بالمجاورة واسقطه
لشذوذه كالمرفوع بهما وقدم الاول لانه الاصل
ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر
فقط واشار الى الاول مبتدءا به لعمومه بقوله
يخفض الاسم اما بحرف مشترك بين الظاهر والمضمر
وهو سبعة من نحو منك ومن نوح وهي لبيان
الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض
نحو ومن الناس من يقول امنا بالله ولابتداء الغاية
مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام من
اول يوم انه من سليمان وللبدل ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة وللتعليل نحو مما خطيئاتهم

اغرقوا

اغرقوا وللتاكيد بعد نفي او شبهه نحو ما البالغ من
مفر هل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو نصرناه
من القوم وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض
والى نحو الى الله مرجعكم جميعا واليه ترجعون و
هي لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم
اتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم وللظرفية نحو فلا تتركني بالوعيد
كانني الى الناس مطلي به القار اجرب وغير ذلك وعن
نحو يوسف اعرض عن هذا عفي الله عنك وهي للمجاوزة
كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل
نحو يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو
فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها
اياه وغير ذلك وعلى نحو وعليها وعلى الفلك تحملون
وهي للاستعلاء اي العلو وهي حسي كما مر ومعنوي
نحو على العرش استوى وللمصاحبة وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك
سليمان وللمجاوزة نحو اذا رضيت على بنو قشير و
للتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هديكم ولغير ذلك
وفي نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهيه الانفس
وهي للظرفية اي حلول الشيء في غيره حقيقة او مجازا

بحمده
يسر الله احيى [illegible]

قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء
وللمظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا
فقدا لاحتواء نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر
فلان علم او فقدا معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة
نحو ادخلوا في امم وللسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه
وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل و
لغير ذلك واللام نحو لله ما في السموات له ما فيها
وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة
للمومنين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اي عذابها
وللتعليل نحو واني لتعروني لذكراك هزة وللتعجب
نحو لله درك فارسا وللاستعلاء نحو ويخرون
للاذقان وللقسم نحو لله لا يوخر الاجل وللعاقبة نحو
لدوا للموت وابنوا للخراب ولغير ذلك والباء ولا
فرق بين ان يكون للقسم نحو بالله لافعلن وبه لتفعلن
او غيره من تبعيض نحو عينا يشرب بها المقربون
او استعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم
بسحر ومصاحبة نحو دخلوا بالكفر وسببية فبما
نقضهم وتعويض نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو
فكفى بالله شهيدا وكفى بجسمي نحولا انني رجل وبدل نحو
ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب

الله

عجزه
ولا مخاطبي اياك لسم
ترتسي

الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسئل به خبيرا والصاق
حقيقة نحو بقلبي غرام اي لصق به بمعنى اقام
به او مجازا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري
بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثاني بقوله او مختص
بالظاهر اي بخفضه وهو سبعة ايضا رب وهي
موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاول
كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
ولها صدر الكلام من بين احرف الخفض ولا يجر بها
الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى
او معنى فقط نحو رجل واخيه والغالب في هذه
الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها و
مضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد
الواو كثير ونحو قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد الفاء قليل فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وبعد بل اقل كقوله بل بلد ملؤ الفجاج قتمه و
قد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره
وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا
او امراة او رجلين او رجالا او نساء ومذ و
منذ ولا يجر بهما الا نوع خاص من الظاهر وهو
الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه

علي بانواع الهموم ليبتلي

لابتداء الغاية نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او حاضرا وهما
فيه للظرفية نحو ما رايته منذ يومنا قال في الجامع ولك
رفع ما يليهما خبرا عنهما فمعناهما الابتداء الغاية ويردان
ظرفين مضافين للفعلية بكثرة وللاسمية بقلة والكاف
وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد وللتعليل نحو واذكروه
كما هديكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء ولغير ذلك
وجرها للضمير شاذ وكذلك حتى وهي لانتهاء الغاية
مطلقا ولا تكون جارة الا آخرا او متصلا بآخر فلا
يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها
اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا كيوم لم يقع
الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها
متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو
صمت الايام حتى يوم الثلاثا فالجر بها جائز ويجوز
العطف فائدة متى دلت قرينة على دخول
الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه فواضح انه يعمل
به والا فاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى حملا
على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في
الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت
اتفاقا لانها بمنزلة الواو والواو اي واو القسم

نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص
بظاهر معين والتاء اي تاؤه ولا يجر بها الا لفظ الله
ورب مضافا للكعبة او لياء المتكلم نحو تالله وترب
الكعبة وتربي لافعلن كذا وقولهم تالرحمن وتحياتك
نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد
مر الكلام عليها ومنها ايضا لعل ومتى وكي ولولا
وانما اسقطها لان الجر بها شاذ تنبيه قال ابن
عصفور في شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام
قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما
وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل
حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا
واسما وفعلا وهو على انتهى وكخلا عدا كما مر
وفي الجنيصي ان اللام جاءت فعلا في قولك لزيدا
ومن كذلك اذا كان امرا من مان يمين والى اسما
بمعنى النعمة وفي فعلا من لمونث من وفي يفي وهي
اسم من اسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول
اخذ يتكلم على الثاني او بالاضافة اسم اي يخفض
الاسم بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في
المضاف اليه هو المضاف كما في الاوضح وغيره وهو
الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل

الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته
خلافا للاخفش ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم و
الاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة
تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف
اليه منه من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه
مقامه في نحو ضارب زيد وتصح بادني ملابسة
ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل
بدليل العطف الاتي الدال على المغايرة فدخل نحو
كاتب القاضي واعجبني ضرب زيدا فالمضاف في
الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان
كان عاملا لكنه ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة
اقسام لانها اما على معنى اللام التي للملك او لشبهه
تحقيقا حيث يمكن التنطق بها كغلام زيد وتقديرا حيث
لا يمكن ذلك كذي مال وعند زيد ومع بكر وامثال
هذا بان يؤتى مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه
نحو صاحب ومكان ومصاحب او على معنى من
البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف
وصالحا للاخبار به عنه كخاتم حديد
وثوب خز ولك في هذا نصب الثاني على التمييز
الحال واتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا

بتاويله

بتاويله بالمشتق اي مصوغ من حديد او على معنى
في الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا
للاول كمكر الليل وشهيد الدار واختاره ابن مالك
لكثرة ورودها في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واكثرهم
نفى هذا القسم وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام
مجازا وتسمى هذه الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة
لانها خالصة من تقدير الانفصال ومعنوية لا
فادتها امرا معنويا لانها مفيدة للتعريف اي تعريف
المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب رجل امس
قال في المغني والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز
بعينه كغلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة او
وقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا
ابا له ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها او
باضافة الوصف الى معموله عطف على قوله او باضافة
اسم فيكون قسيما له اي يخفض الاسم باضافة الاسم
كما مر او باضافة الوصف العامل عمل الفعل الى معموله
بان كان بمعنى الحال والاستقبال سواء كان اسم فاعل
كبالغ الكعبة وضارب زيد الان او غدا واسم مفعول

زيدا اسم اراد التخصيص اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل

المخوضة

كروع القلب ومعمور الدار الان وغدا وصفة مشبهة
كعظيم الامل وحسن الوجه وتسمي هذه الاضافة غير
محضة لانها في تقدير الانفصال ولفظية لافادتها امرا
لفظيا لانها جئ بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف
التنوين وما يقوم مقامه او لرفع القبح كما في نحو
حسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه بخلو الصفة
لفظا من ضمير يعود علي الموصوف ومن قبح نصبه باجراء
وصف القاصر مجري المتعدي فلا تفيد المضاف تعريفا
ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا بالغ الكعبة وو
قوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لان اصل
ضارب زيد ضارب زيدا كما توهم فالاختصاص موجود
اي ابن مالك
قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ولا نونا
تالية للاعراب ولو مقدرا لانه يدل علي الانفصال و
الاضافة تدل علي الاتصال فلا يجمع بينهما ولا نونا تالية
للاعراب وهي نون المثني والمجموع علي حده وشبههما
كضاربا زيد وضاربوا عمرو مطلقا عن التقييد بما
ياتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان و
شياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب
بل هو تال لها او عليها ولا ما فيه ال لان المقصود
منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه ال بغيرها

لا ضارب كم

ولهذا

بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا علي علميته فلا
يقال الغلامي ولا زيدكم بل يجب حذف ال من
الغلام ويقدر في زيد الشيوع الا في نحو الضاربا
زيد مما المضاف فيه وصف مثني والمضاف اليه
معموله ونحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف
بال ايضا ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه
مضاف لما هي فيه ونحو مررت بالرجل الضارب
غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد علي ما هي
فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والا
ضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك علي الراجح و
التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني

الامور

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور
اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلي هذا
تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل
وليس فضلة ولا متاثرا بعامل ويدل علي اسمية قبوله
بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة
اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل
وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو
بمعني الماضي كهيهات بتثليث التاء وشتان وهو لفظ

قليل وما هو بمعنى الامر نحو صه ودونك وعليك و
هو الغالب وما هو بمعنى المضارع نحو وا واوه واف
وهو دون الاول فهيهات بمعنى بعد كقوله فهيهات
هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله
وشتان بمعنى افترق كقوله * شتان هذا والعناق و
النوم والمشرب البارد في ظل الدوم وقد تزاد ما قبل
فاعل شتان كقوله شتان ما بين اليزيدين في الندا
وصه بمعنى اسكت ودونك بمعنى خذه وعليك بمعنى
الزمه نحو عليكم انفسكم ووا بمعنى اعجب كقوله وا
بابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب و
مثله وي وواها واوه بمعنى توجع واف بمعنى اتضجر
وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما
صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه
من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثلنا
ان اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من اول
الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع لغيره
ثم نقل اليه كعليك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه
فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول
بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا و
التجرد عن العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها

ويها

١٢

ويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير وانه لا
يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف
ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سياتي
ولا يتاخر عن معموله لقصور درجته عن مسماه بسبب
كونه فرعا في العمل خلافا للكسائي وتمسكه بقوله تعالى
كتاب الله عليكم وما اشبه ذلك لا حجة فيه لانه متاول
على انه مصدر منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون
الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكانه قال
كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر
او بالعامل المحذوف ويجزم الفعل المضارع في
جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب
الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي وتستريحي
فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط
محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي ولكنه لا ينصب في جواب
الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا
تقول نزال فنحدثك بالنصب على الراجح والثاني
منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل و
يعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل
ويتعدى الى المفعول بواسطة او غيرها وقد
يتعدى الى المفعولين فاكثر وقد مر انه يجوز حذفه

عامله وانه لا يغير عند اسناده الي نائب الفاعل
وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة الي
ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر
مشروط بامرين احدهما وجودي واليه اشار بقوله
ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان ماض
او مستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس او غدا
اي من ان ضربته امس او من ان تضربه غدا او مع
ما اختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا
الان اي مما تضربه الان فان لم يحل محله ذلك امتنع
عمله كما في ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك
زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعل
الثاني في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل
محذوف لا بالمصدر والامر الثاني عدمي وهو المشار
اليه بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني
ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي
هو من خواص الاسماء ولا مضمرا فلا يقال ضربك
المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل
ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتي ولا محدودا بالتاء
فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة
ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد

حكم

فلا يقال

حكم بشذوذه ولا منعوتا قبل تمام عمله كقوله عرفت
سوقك العنيف الابل لانه مع معموله كموصول مع
صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان
هجرك اياي المفرط المهلك ولو قال ولا متبوعا
لكان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت ولا
لعدم وجود حروف الفعل ولا مفصولا من المعمول
اي من معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من
الموصول فلا يفصل بينهما ولا متاخرا عنه اي
عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا اضربك
لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة وهو لا تتقدم
علي الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول
المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل
وظاهر اقتصاره علي ما ذكر انه لا يشترط في اعماله
ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهو كذلك لانه
عمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله
ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا
وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع و
جزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ
المصدر الذي هو اصل الفعل فان ظفرنا في كلام
العرب باعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه .... انتهى

ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال ولكن
اعماله حال كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول او
تركه اكثر استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبال
لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان
نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع
عليه لكونه فضلة نحو ولولا دفع الله الناس ربنا وتقبل
دعائي اي دعائي اياك واما اعماله مضافا للمفعول
مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء
الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل
قوله تعالى وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد
يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب
نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمروا واعماله حال
كونه منونا اي مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله
مضافا او بال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما اي ان يطعم يتيما واعماله
مقرونا بال شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه
بال نحو قوله عجبت من الرزق المسيء الهه بنصب المسيء
ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان
الاضافة كالتعريف بال فهلا يبعد معها المصدر عن
الفعل واجيب بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع

ومن ترك بعض الصالحين عبد

موقع

موقع الفعل بخلاف المقرون بال تتمة يجوز في
تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد
الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع على المحل وفي تابع
المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز الجر ايضا على اللفظ
والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل
والثالث منها اسم الفاعل ولو كان مثنى او مجموعا وهو
ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث
ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما او متعديا و
انما عمل لمشابهته للمضارع في الزنة والتذكير و
التانيث ودلالته على المصدرية واحتمال احد
الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم
الفاعل بقوله كضارب ومكرم اشارة الى انه يصاغ
من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع
بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل اخره ثم
انه ان صغر او وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ
التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر
ولم يوصف فان كان مقرونا بال كالضارب عمل عمل
فعله مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا
او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة
ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس والان او

غدا او كان مجردا منهما فبشرطين لا بد منهما لصحة عمله
في المنصوب كونه حالا او استقبالا لتحقق مشابهته
للمضارع واعتماده ولو تقديرا على نفي نحو ما ضارب
زيد بكرا الان او غدا او على استفهام نحو اضارب زيد
بكرا الان او غدا ام مهين خالد بشرا ام مكرمه اي
امهين او على مخبر عنه نحو زيد ضارب خالدا الان
او غدا ومختلفا الوانه اي صنفا او على موصوف
نحو مررت برجل ضارب عمروا الان او غدا نحو يا
طالعا جبلا اي يا رجلا او على ذي حال كجاء زيد
راكبا فرسا الان او غدا ثم ان وجود هذين الشرطين
لا يعمل عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ با
لوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره فان
اقتضى مفعولا اخر تعين نصبه نحو انت كاسي خالد
ثوبا الان او غدا ولك في تابع المفعول المجرور باسم
الفاعل كمبتغي جاه ومالا من نهض الجر على اللفظ و
النصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف
او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا
كان بمعنى الماضي وكان بمعنى الحال والاستقبال
ولم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسائي فاجاز
عمله محتجا بقوله وكلبهم باسط ذراعيه فباسط بمعنى

يوجب

الماضي

الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه
لانه على ارادة حكاية الحال الماضية بان يفرض ما وقع
واقعا الان فيعبر عنه بالمضارع بدليل ان الواو
في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم وقلبناهم وخالف
في الثاني الاخفش فاجاز عمله واحتج بقوله بنو لهب
فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة
له فيه لجواز حمله على التقديم والتاخير بجعل الوصف
خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار
بالمفرد عن الجمع قال وتقدير خبير كظهير في والملائكة
بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل
والزهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى و
المجموع فاعطي حكم ما هو على زنته والرابع منها المثال
ولو مثنى او مجموعا وهو ما اي اسم حول للمبالغة
والتكثير في الفعل من صيغة اسم فاعل الثلاثي الى
صيغة فعال بتشديد العين كضرابا وفعول بفتح الفاء
كضروبا ومفعال بكسر الميم كمضراب والتحويل
الى هذه الثلاثة بكثرة ولهذا وافق جميع البصريين
على جواز اعمالها وفعيل بكسر العين وبعدها
ياء كسميع او فعل بكسر العين من غير ياء كحذر و
التحويل اليهما بقلة ولهذا منع بعضهم اعمالها واما

خبير

لم يقل وحج

حوف

الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل
وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا
للمنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا
على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا
ولورود السماع به نحو ما حكاه س اما العسل فانا
شراب بنصب العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان
الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء
من دعاه وقوله اتاني انهم مزقون عرضي والمشهور
ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة والخامس منها
اسم المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من
مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله كمضروب
ومكرم للاشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة
مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة
في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد
ان تعدي بحرف الجر اذ ليس له مفعول كممرور به او بهما
او بهم او بهن ولا يثني ح ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ
من المتعدي ويعمل عمل فعله المبني للمفعول فيرفع
نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول
ضرب عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان
منصوبا لفظا او محلا وهما اي الثالث واسم المفعول

كاسم

جحاش الكرملين لهم فديد
ولد ماده موصده

مجزه

كاسم الفاعل في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى
في عدم التصغير والوصف ولك في اسم المفعول
خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد
الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد و
الاصل مضروب عبده فحولت الاسناد ثم اضفت
وهو ح جار مجرى الصفة المشبهة والسادس منها
الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في
امور ستاتي ولهذا اعملت عمله النصب وان كان
الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت
ولكونها ماخوذة من القاصر وهي الصفة المصوغة
من فعل قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى
موصوفها على جهة الثبوت فاذا قلت زيد حسن
فمعناه اثبات الحسن له واستمراره في سائر اوقات
وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك تحويل
الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند
قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق
ضايق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم ان
هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة
على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتانيث والتثنية
والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب

هنا على التثنية بالمفعول به بخلافه ثمة وتتميز عنه
بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي
وهو يصاغ منهما ومنها انها للزمن الحاضر الدائم
اي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه
ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه و
سكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن
وظريف ومجارية له نحو طاهر وظامر واسم الفاعل
لا يكون الا مجاريا ومنها انها لا يتقدم معمولها المنصوب
عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه
ومن ثم صح النصب نحو زيدا انا ضاربه وامتنع في
نحو زيدا بوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون
اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير
موصوفها ولو تقديرا كما في نحو زيد حسن وجها
اي منه فلا يقال زيد حسن عمروا لانها ماخوذة
من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضي الا
ضميره او سببه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها
ما عملها فيه النصب فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها
في الظرف وعديله لما فيها من معني الفعل ومنها
ان معمولها مشبه بالمفعول به ولا يراعى له محل با
لعطف وغيره ومنها لا يفصل بينه وبينها بفاصل

ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير و
لا تتعرف بالاضافة دائما وانها تؤنث بالالف وتخالف
فعلها فتنصب مع قصوره ويجوز اضافتها الى
فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان
ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف
منها في ذلك كله ولمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث
حالات احدها ان يرفع على الفاعلية باتفاق بعد
اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه
او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا
قال والثاني متعين في المعرفة وثانيها ان يخفض بالاضافة
اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال
وهو مجرد منها ومن الاضافة كالحسن وجه او مضاف
للمجرد منهما كالحسن وجه اب او مضاف لضمير الموصوف
كالحسن وجهه او لمضاف لضميره كالحسن وجه ابيه
لامتناع اضافة ما فيه ال الشيء من ذلك واذا خفض
المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة
لان الخفض ناش عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم
اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها
في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة
من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها

او على البدل عند بعضهم من الضمير فيها
وثالثها ان ينصب على التمييز ان كان نكرة او على التشبيه
بالمفعول به كزيد حسن وجها اهـ

وتذكيرها واضدادها ستة وثلاثون صورة لان الصفة
اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة او جارة
فهذه ستة حالات لانه اما بال كالوجه او مضاف لما
فيه ال كوجه الاب او للضمير كوجهه او لمضاف للضمير
كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف
للمجرد منهما كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة
في ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت
والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا
فالقبيح اربع صور والضعيف ست والباقي حسن
وبيان ذلك نطلب من المبسوطات والسابع منها
اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر
غير مطرد كما ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة
والزيادة لصاحبها على غيره في اصل الفعل وشرط
التفضيل ان يكون على وزن افعل سواء صيغ
من فعل لازم كاكرم او متعد كاضرب واعلم ولا
يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير
واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء
على القياس واما قوله وحب شيء الى الانسان
ما منعا فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه
فعل التعجب كما سياتي في بابه ويستعمل بمن ولها

تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من ال والاضافة
نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي لابتداء الغاية
ارتفاعا وانحطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينها
وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمه معها
على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا
الى اسم استفهام فيجب نحو ممن انت افضل ومن
غلام من انت اجمل ومضافا لنكرة مطابقة للمفضل
وجوبا فيفرد ويذكر في هذه الحالة وكذا في التي
قبلها وجوبا فيفرد ويذكر وان كان المفضل بخلاف
ذلك فتقول في الحال الاولى زيدا وهندا والزيدان
والهندان والزيدون والهندات افضل من عمرو
واما قوله كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء
در على ارض من الذهب فلحن ولم يقصد حقيقة
المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل
نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر فالتقدير
اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر او
يستعمل مقرونا بال فيطابق وجوبا موصوفه
افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان

غلط

الافضلان والزيدون الافضلون والافاضل وهند
الافضلي الفضلي والهندان الفضليان والهندات
الفضليات او الفضل ومضافا لمعرفة فوجهان اي
المطابقة اجراء له مجري المعرف بال نحو اكابر مجرميها
وعدمها وهو الغالب اجراء له مجري المجرد نحو و
لتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل افعل لغير
تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل
غيرهما حتي يقصد التفضيل ولا يقاس علي ذلك
خلافا للمبرد وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل
بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف
ولا ينصب المفعول معه ولا له ولا المطلق ولا المفعول
به علي الاصح مطلقا اي سواء كان ظاهرا ام غيره
بل يصل اليه باللام كزيد اوعي للعلم وابذل
للمعروف او بالباء كخالد اعرف بالنحو واجهل با
لفقه فان كان فعله يتعدي لاثنين نصبت الاخر
بفعل مقدر كزيد اكسي للفقراء الثياب اي يكسوهم
الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله
المص في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم
ان اول بما لا تفضيل فيه جاز قال الدماميني

وهذا

وهذا الراي حسن فينصب حين التاويل كما انه
يضاف ح الي ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر
علي طريقة واحدة وكما انه اذا صح حلول الفعل
محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح
من حكاية الاجماع علي منع عمله فيه منظور فيه
ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع في الغالب
اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل
بمعناه الا في مسئلة الكحل فانه يرفع ذلك اجماعا
لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان
يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي وشبهه
ومرفوعه اجنبيا مفضلا علي نفسه باعتبارين
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وافردت
بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين
اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال و
قد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما علي الظاهر
نحو من كحل عين زيد او محله من عين زيدا وذي
المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في القران
ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدا وافعل خبره
لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي وقد يرفع

ابن القطر

الظاهر مطلقا في لغة حكاها س نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب

باب التوابع وهي جمع تابع وهو المشارك
ما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق
التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا
اعراب فيهما يقع فيه التبعية والعامل في التابع
هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل
فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض
المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه
باجنبي ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله يتبع
ما قبله في اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد
وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد
جعلها ستا ومن طلق العطف وجعله شاملا
للبيان جعلها اربعة والاولى ان يبتدا منها بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق بل قيل
هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذا
في التسهيل احدها النعت ويرادفه الوصف و
الصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه من الاسماء
العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي بمعنى
صاحب والمنسوب كجاءني زيد هذا اي الحاضر

ورجل

ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل دمشقي اي منسوب
الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية في نحو واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت
برجل عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند
البصريين وفائدته حقيقيا كان او غيره تخصيص لمتبوعه
ان كان نكرة كجاءني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص
تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح له ان كان معرفة
كجاءني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع
الاشتراك في المعارف او مجرد مدح له نحو الحمد لله رب
العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او ترحم عليه نحو اللهم اغفر لعبادك الضعفاء او توكيد
لما دل عليه متبوعه كضربته ضربة واحدة لانه علم
من ضربتها انها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد
التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر وقال بعضهم او
تعميم ان الله يحشر عباده الاولين والاخرين او تفصيل
نحو مررت برجلين عجمي وعربي او ابهام نحو تصدق
بصدقة قليلة او كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم
او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال
لك رايت قاضي بلدنا فتقول رايت قاضيكم الكريم

النقيه وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب
وهو بالغرض في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه
له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه عالم
بحال هذا الموصوف لا لمجرد الثناء عليه والنعت من جهت
هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه
الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف
والتنكير سواء رفع ضميره ام اسما ظاهرا فلا يتبع منعوته
معرفة نكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز له
ان يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او
خير منك ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا
لمنعوته في التعريف او دونه فنحو بالرجل اخيك بدل
ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عايدا على المنعوت تبع
منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاءني رجل
حسن وجهه في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير
والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع
فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة
ما لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره
كافعل منه كما مر وتذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة
همزة وامراة ربعة همزة والا اي وان لم يرفع ذلك بان
رفع

الثالث

رفع ظاهرا وضميرا بارزا فهو بالنسبة الى الخمسة الباقية
كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير
والتانيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة
امهما وبرجال قائم اباؤهم كما في الفعل الحال محله و
يسمى سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير
لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال
والاحسن جاءني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير ثم
قاعد غلمانه بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول
تقعد غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا
لجريانه مجرى الفعل وقيل ان رفع مفردا او مثنى ثم
يلي افراده باتفاق قاعدون غلمانه بجمعه جمع سلامة
وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز
قطع الصفة ولو تعددت عن التبعية المعلوم
موصوفها بدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل منزلة
المعلوم لامر ما رفعا بتقدير هو في حالة الرفع
النصب والجر ونصبا بتقدير فعل في حالة الرفع
والجر تقديره اعني في نعت التوضيح او امدح في
المدح او اذم في الذم او ارحم في الترحم وغير ذلك
مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت
التوضيح والتخصيص واذا جرت الصفة على مشار

لا قعد واغلمانه م

ان يتبع

بها وكانت للتوكيد او ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع
قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق
ح بين تعددها واتحادها ولو احتاج في حال
تعددها الي بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض
القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع و
في قوله رفعا الي اخره اشارة الي حقيقة القطع قال
الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل
لها من الاعراب اذ القطع مقتضي للاستيناف فائدة
اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها علي اربعة
اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل و
كالمضمرات ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة
افتقاره الي ما يفسره لم ينعت ولانه ليس بمشتق و
لا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القائل اضمرت
في القلب هوي شاذن مشتغل بالنحو لا يوصف
وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة
الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به
وهو اسم الاشارة ونعته مصحوب ال وقسم ينعت به
ولا ينعت وهو اي كمررت برجل اي رجل قال الثاني
من التوابع التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق
المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول

افصح

افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع
علي ظاهره وهو قسمان لانه اما لفظي وهو اعادة
اللفظ الاول او موافقه ويجري في جميع الالفاظ و
فيكون في الاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا
له كساع الي الهيجاء بغير سلاح ومنه تاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده ومع فاعله
وقد اجتمعا في نحو قوله فاين الي اين النجاة ببغلتي
اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وفي الحرف نحو قوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا
ومنه قوله اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ويشترط
في الحرف غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت منك
منك وان زيدا ان زيدا قائم وما بي بخلاف ذلك او
انه قائم شاذ وللثان تقول من اين لهم ان التاكيد في
مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون مثل
هذا لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة
فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده في
الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو اولي لك فاولي
الاية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت
زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض
انه لم يقع منك الا مرة واحدة وليس منه ما كرر في

حرفان للتصديق به
صدره
وقلت في الغزول
اول مشرب لذاته

منه ما كرر في العامل قوله تعالى دكا دكا لانه لم يوت
به للتاكيد اذ مؤداه غير مؤد الاول وانما هو منصوب
على الحال والمعنى تكرر عليها لذلك كعلمته الحساب بابا
بابا وهو ظاهر قول الزمخشري وفي قوله تعالى صفا
صفا لما مر بل هو على الحال ايضا اي مصطفين او
ذوي صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد
وعليه كثير من النحاة وجرى عليه في الشذور في
دكا دكا والمختار في علمته الحساب بابا بابا ان المكرر
وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو
الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ومعنوي
قسيم قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في
النسبة بان يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره
في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص مما ظاهره
العموم فالاول يكون بالنفس والعين كجاء زيد نفسه
او عينه فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل
ان الجائي خبره او كتابه بارتكاب المجاز فبذكر المؤكد
ارتفع ذلك الاحتمال عما ظاهره الحقيقة وتكون
العين موخرة عنها اي عن النفس وجوبا ان اجتمعا
في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة
عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن

الجملة

الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون
والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل
توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال
التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود
بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت
واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت ويفهم من كلامه
ان اجمع وجمعاء لا يثنيان واما ما عداهما من الفاظ
التوكيد معرفة بنية الاضافة واما اجمع فصرح في
الشرح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعاء
ثم اكدوا بعد اجمع باكتع فابصع فابتع وبعد
جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء وشذ مجيء ذلك على
خلاف هذا وتسمى توابع اجمع فتقول جاء القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز
في الفاظ التوكيد القطع لا الى الرفع ولا الى النصب
ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف
النعت كما قال وبخلاف النعوت المتعددة لواحد
نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لا
ختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى
الاية ولا يجوز ان تتعاطف المؤكدات بل تعدد متتابعة
دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة

الشيء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال
في الجامع فالارجح ان يبدا بالمفرد فالظرف فالجملة و
والموكدات لا يجوز ان تتبع نكرة مطلقا عند البصريين
لما تقدم من انها معارف بالاضافة وندر قوله لكنه
شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب واجاز
بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة
وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب
لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت شهرا قد
يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال
يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام
العرب اوردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله عنها
وعن ابيها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون
النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما
في البيت ومنه انشد شهرا مكان حول فقد حرفه قاله
في الاوضح والثالث منها عطف البيان اي معطوف
البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك
رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف يفرده عن الاول وهو
تابع موضح لمتبوعه ان كان معرفة او مخصص له ان كان
نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه جامد غير مؤول

بمشتق

بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج
بقوله موضحا ومخصص بقية التوابع غير النعت و
بما بعده النعت فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة
اشياء تقدمت في النعت كاقسم بالله ابو حفص عمر
فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه
في الثلاثة الاول والتنكير وافهم كلامه ان عطف
البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه قد
يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف
واوجب البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بان البيان ... بيان
كاسمه والنكرة مجهولة والمجهولة لا يبين المجهول
ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض
والاخص يبين غيره ويعرب بدل كل من كل لما فيه
من تقدير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار
العامل وذلك مطرد ان لم يمتنع الاستغناء عنه واحلاله
محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان
كقولك هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان
على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو
من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها
بالمبتدا كقوله اي الشاعر انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان

[illegible]

البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم الاضافة الوصف
المفرد المقرون بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها و
هو غير جائز كما تقدم وقوله يا اخوينا عبد شمس ونوفلا
اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا عطف
بيان على اخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في
تقدير حرف الندا فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة و
مما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث ويا ايها
الرجل علم زيد وخالد افضل الناس الرجال والنساء
تنبيه عطف البيان فيما ذكر مبني على ان
البدل لا بد ان يكون صالحا لاحلال محل الاول قال
المص في حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد اجازوا
في انك انت كون انت للتوكيد وكونه بدلا مع انه
لا يجوز انَّ انت وقال ابو سعيد على بن مسعود
في كتابه المستوفي وجه ما يقال في نعم الرجل زيد
ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد
وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان
المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتد به و
مذهب س ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه
قد يحتاج اليه لغرض نحو كقولك زيد رايت غلامه

رجلا

الجملة ويجمعان جمع قلة على افعل بضم العين مع غير المفرد
من اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب و
مع الاثنين راجح ويليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد
وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وجاءت الهندات انفسهن
او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد
بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيد بمنفصل مطابق
مطابق للمؤكد كجاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما
وعلم مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز
على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او نفسهما وانما كان
نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع
تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد وعدل الى الجمع لان
التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني يكون بكل وكذا
بجميع وعامة واسقطها لغرابة التوكيد بهما لغير
المثنى مفردا وجمع لكن انما يكون يؤكد بهما ان يجزي الغير
اي كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما بنفسه
كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او بعامله كبعت
العبد كله او عامته او جميعه ولما كان الغرض من هذه
الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط
فيه ما ذكره ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع
بالتوكيد ويكون بكلا وكلتا له اي للمثنى ان صح و

فقوع المفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل
كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول
المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واريد
به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة
ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع
اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما
ذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه
ابن مالك محتجين بان التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع
الاحتمال واتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات
زيد وعاش عمرو كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد
بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء
زيد وعمرو وبكر كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما
وجميع الالفاظ المتقدمة يضفن وجوبا لضمير مطابق
للمؤكد افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليرتبط
به وليدل على ما هو له كما مثلنا واما نحو قوله يا اشبه
الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اي الكاملين في
الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل ويكون باجمع
للمفرد المذكر وجمعا للمؤنثة وجمعهما فجمع اجمع اجمعون
وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا
بعد كل فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد كجاء

الجيش

رجلا صالحا فلو اسقطه لم يصح كلامك وعليه الرضي
والسعد وقد ذكروا فرقا اخر بين البيان والبدل
يطلب من المطولات والرابع منها عطف النسق بفتح
السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت
الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض والمصدر
بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
في الاتباع احد الحروف الاتية ثم العطف اما على اللفظ
وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى
المعطوف او على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع له بحق الاصالة
ووجود المحرز اي الطالب لذلك المحل او على التوهم
وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط
حسنه كثرة دخوله هنالك وحروف العطف تسعة
وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى
وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام
وما يقتضي التشريك في اللفظ وهو ثلاثة بل و
لا ولكن والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين
في الحكم لا تفيد ترتيبا ولا معية فتعطف الشيء
على مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة
وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم

نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدًا فيجوز ان تسقطه فتنصبه ولا يجوز نحو مررت بزيد وعمرو

وعلي لاحقه كذلك يوحي اليك والي الذين من قبلك
فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة
وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية اكثر وللترتيب
كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها في كل
من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقي و
قد ذكروا لها احدا وعشرين حكما تختص بها من بين
اخواتها ولسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات
والفاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري و
اكثر ما يكون هذا في عطف مفصل علي مجمل نحو ونادي
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية والتعقيب
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة
لكنه في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا كان
قيام عمرو عقب قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم
تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له ولد
اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع
لحظة الوطي ومقدمته واما قوله تعالي اهلكناها
فجاءها باسنا فمعناه والله اعلم اردنا اهلاكها فجاءها
وقوله فجعله غثاء احوي فمعناه فمضت مدة فجعله
او الفاء بمعني ثم وقد تاتي للسببية فيلزمها التعقيب
وهذا هو الغالب علي الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة
نحو

نحو فوكزه موسي فقضي عليه وقول كعب بانت سعاد
فقلبي اليوم متبول وقد تاتي الفاء لمجرد السببية
فلا يلزمها التعقيب وثم للجمع مع الترتيب كما تقدم
والمهلة اي التراخي في الزمان ثم اذا شاء انشره ونحو
ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدي وقد تاتي بمعني
الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها وبمعني الفاء كقوله جري في الانابيب ثم
اضطرب وحتي للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها
غاية لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده
وللتدريج بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الي ان
يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون
بعضا مما قبلها ولو تقديرا كقوله القي الصحيفة كي
يخفف رحله والزاد حتي نعله القاها او شبيها بالبعض
نحو اعجبتني الجارية حتي كلامها ويمتنع حتي
ولدها وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا
قال المص والضابط ان ما صح استثناؤه صح دخولها
عليه وما لا فلا ولا للترتيب فلا تفيده بل هي كالواو
للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت
القران حتي سورة البقرة وان كانت اول ما حفظته
ومات كل اب لي حتي ادم ومن ادعي انها للترتيب

فراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج
كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي
في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن
اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل يجب
مالم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه
المص والدماميني وجزم به في الاوضح والجامع ورده
ابو حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون واو
لاحد الشيئين نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الاشياء
نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية مفيدة بعد
الطلب اما التخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هندا
او اختها او الاباحة نحو تعلم فقها او نحوا والفرق
بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس
المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او
بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب
العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم
كانوا ومفيدة بعد الخبر اما الشك من المتكلم كجاء
زيد او بكر او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك
ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة
واما قوله لنا شتان لابد منهما صدور رماح اشرعت

وقالوا

اوسلاسل

بنيهم

اوسلاسل قال بعضهم والاضطراب نحو و
ارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى
الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه
موسى على قدر فائدتان الاولى لا يعطف باو
بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي
احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين
لا احدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص
عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء على قمت
او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا
وقراءة ابن محيصن ولم تنذرهم واما تخطئة المص
لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني الثانية اذا
نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق
من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي
ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن
كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت
لا تاخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهيا
عن الجميع وعن احدهما وهذان القولان جاريان
في نحو جاءني زيد او عمرو وام لطلب التعيين ان
وقعت بعد همزة داخلة على احد المستويين في الحكم
في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما

كان

ء انذرتهم ام

نهاه

على مقابلة الامر لان
الامر كان يأخذ احد
هما صحه

بل يعتقد احدهما

بان احدهما عنده لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما
لانه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها
باي وتسمي ح متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
احدهما عن الاخر فتسميتها بذلك لامر خارج عنها
ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام
وتسمي بذلك ايضا ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة
علي جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت ام
بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين
كان منقطعة بمعني بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور اي بل هل وقد تتضمن معني ذلك
الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شاء اي بل هي شاء او
الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت
للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال
والانقطاع نحو ام تقولون علي الله ما لا تعلمون و
سميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما
بعدها منقطع عما قبلها وللرد اي رد السامع عن
الخطا الخطا في الحكم الي الصواب فيه لا فهي لنفي الحكم
عن تاليها وقصره علي متلوها اما قصر افراد او قلب و
لهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب وامر او نداء كزيد
كاتب

افراد

كاتب لا شاعر ردا علي من اعتقد اتصاف زيد بالشعر
والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي و
الابذي ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد
متعاطفيها علي الاخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
بخلاف لا امراة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي
العطف بها علي معمول الفعل الماضي ويرده قولهم
نفعك جدك لا كدك وللرد عن الخطا في الحكم لكن
وبل واقعين بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم
متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو وبل عمرو ولا تضرب زيدا ولا تضرب
زيدا لكن عمرا او بل عمرا ردا علي من اعتقد ان
الجائي زيد او المضروب عمرو لا عمرو فهما لقصر القلب
لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن
او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها
ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو
فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات
او امر فهي حرف ابتداء للاستدراك ولصرف الحكم
عن المتلو بان ينقل الي ما بعدها ويصير المتلو كانه
مسكوت عنه بل واقعة بعد ايجاب او امر كجاء
زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فمفادها

نقل الحكم بالمجيء او الامر بالضرب عن زيد واثبات
ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد
الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجو
زه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب
لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد
الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب
على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف
ذلك تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا
في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه
وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف
ولا يجب اعادة الخافض اذا اريد العطف عليه العطف
على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا
للجمهور قال جدي رحمه الله تعالى والشواهد لما
قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح لان
المسئلة ليست قطعية فينبغي المصير اليه ورفض
القياس اذا البحث لغوي والخامس منها البدل وهو
هو تابع مقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا
او نفيا بلا واسطة تخرج بمقصود غيره من نعت
وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود

بالحكم

بالحكم تارة معطوف بلا وبل بعد نفي وبلكن وبنفي
الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف
العطف والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة
بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبلها
لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في
حكم تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها بدل
كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو مفازا
حدائق وجاء زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل
المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ولا يحتاج الى
ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا
وثانيها بدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله بعض
مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل
ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود
على المبدل منه مذكورا كاكلت الرغيف ثلثه او نصفه
او مقدرا نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس
لان المستطيع بعض من الناس لا كلهم وقال ابن برهان
بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به
خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنع
ادخال ال على كل وبعض وهو مذهب الجمهور للازمتهما

الاضافة وهي لا تجامع ال كما مر واجازه الاخفش و
الفارسي وثالثها بدل اشتمال وهو ما كان بينه وبين
الاول ملابسة اي تعلق بغير الجزئية والكلية وامره
في الضمير كما مر في بدل بعض من كل نحو يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر للملابسة
له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي
فيه او الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وشرط صحته
امكان فهم معناه عند حذفه ومع حسن الكلام
بتقديره حذفه ولهذا جعل اخوه من نحو اعجبني زيد
اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند الحذف فقد
امتنع نحو اسرجت زيدا دابته لانه وان فهم معناه
عند حذفه لكن لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وتقدير
وروده مثله يحمل على الغلط ونحوه ورابعها بدل
اضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره
ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر
بشيء ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول
ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انما استدلوا به على ثبوته محمول
على اضمار بل وخامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد
متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر
فانه لوجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم لان

الشعر

الشعر انما يقع عن ترو وفكر ونفاه بعضهم مطلقا
وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه
فلم يعرفه ومذهب سي والاكثر جوازه مطلقا وسادسها
بدل نسيان وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين
فساد قصده نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا
يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم
قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه
الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في
حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله
بحسب قصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون
بدل غلط اي بدلا عن اللفظ الذي ذكر غلطا و
هو المبدل منه وهذا معنى قوله والثاني وسبق اللسان
الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم
ثم تبين له ان الصواب بالاخبار بالتصدق بالدينار
لظهور الخطاء في القصد الاول فيكون بدل نسيان
اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا معنى قوله والاول
وتبين الخطاء في قصده والاحسن ان يعطف التابع
في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق تتمة
اعلم ان البدل يوافق متبوعه في واحد من

او بحر الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التنكير والافراد
وضديهما ان كان بدل كل من كل يمنع [بما] مانع من التثنية والجمع
لكون احدهما مصدرا او قصد به التفضيل ويخالف في
التعريف والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة منه مثلها ومن
النكرة والنكرة من مثلها اذا اشترط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله
ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند
الجمهور ووافقهم في الشذوذ لكن خالفهم في الاوضح تبعا
لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل
الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد
قال المص في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع
الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان يقع متعددا
ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر باب
في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع
لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد
وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين و
ما وازن فاعلا يجرين على القياس العدد من ثلاثة
الى تسعة جار على خلاف القياس لانه يؤنث مع المذكر
ويذكر مع المونث ولو مجازيا مفردا كان العدد نحو
ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال وثمانية ايام

او مركبا

وضد المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها صح

التبع

او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشر
امراة وكذلك العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع
المونث ان لم تركب بان كانت مفردة كعشرة رجال
وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس واما نحو
ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف
اي عشر حسنات امثالها ولولا هو لقيل عشرة
لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير
والتانيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا
لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء نحو
اربعة اشهر وعشرا وفي الحديث واتبعه بست من
شوال وما دون الثلاثة من واحد واثنين و ما
وازن فاعل من الفاظ العدد كثالث ورابع الى عاشر
يجريان على القياس فيذكران مع المذكر ويونثان مع
المونث دائما مفردا كان العدد او مركبا فتقول
في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث او الخامس
عشر او السادس والعشرون وفي المؤنثة واحدة
واثنتان وثلاث والمقالة الرابعة او الخامسة عشر
او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ
من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال اشار
اليها بقوله فيفرد فاعل عن الاضافة فيفيد ح

مع المذكر م

الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد
موصوف بهذه الصفة قال النابغة توهمت ايات لها فعرفتها
لستة اعوام وذا العام سابع او يضاف لما اشتق
منه فيفيد ح ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعتبرة لا غير كرابع اربعة اي بعض جماعة منحصرة
في اربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كا
ضافة بعض الى كل ه او يضاف لما دونه اي تحته
من العدد فيفيد ح معنى التصيير والتحويل كهذا
رابع ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله
تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا
خمسة الا هو سادسهم ويتعين اضافته ان كان بمعنى
الماضي والا جاز تنوينه والنصب به كما قال او ينصب
ما دونه لكونه اسم فاعل حقيقة لكن يشترط الاعتماد
على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة
كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من ذلك ثان
فلا يجوز اضافته الى ما دونه ولا اعماله نص عليه
س واجازه الكسائي وحكاه عن العرب **باب**
في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف
بني ويسمى غير متمكن والا اعرب ويسمى متمكنا ثم
المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف ويسمى امكنا

والامنع

والا منع من الصرف ويسمى غير منصرف وغير امكن
والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه
علتان فرعيتان احدهما لفظية والاخرى معنوية او
فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعيتين عن
الاسم احدهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر و
الاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل
لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث
يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او
ما قام مقامهما وح يثقل كالفعل فلا يدخله جر
ولا تنوين موانع الصرف للاسم وتسمى علل تسعة
عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع عن وزن
الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الاخر فاذا
وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعيا بالنسبة الى
وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع
العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى
ما يأخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع المو [التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع صح]
صوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف و
النون وهي فرع المزيد عليه والتانيث وهو فرع
التذكير وتسمية كل واحد منها مانعا وعلة مجاز اذ
كل منها جزء علة وجزء مانع والمانع التام والعلة

التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقا
مهما وهذه التسع يجمعها جمع ووزن وعدل ووصف
معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح
ومن قوله وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف
للجمع زد تانيثا لذكرها كلها بصرايح اسمائها من غير
اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله كاحمد
فيه الوزن والعلمية واحمر فيه الوزن والوصف وبعلبك
فيه التركيب والعلمية وابراهيم فيه العلمية والعجمة و
عمر فيه العدل والعلمية واخر بضم اوله وفتح ثانيه فيه
العدل والوصف ومساجد ودنانير فيهما الجمع اي
صيغة منتهى الجموع وسلمان فيه العلمية وزيادة الالف
والنون وسكران فيه الوصف والزيادة وفاطمة فيه التانيث
بالتاء والعلمية ومثله طلحة وفائدة ذكره التنبيه على
ان مسمى التانيث يكون مذكرا ايضا كما ان مسمى اللفظ
المذكر يكون مونثا كزينب وزينب فيه العلمية والتانيث
المعنوي وسلمى فيه التانيث بالالف المقصورة وصحراء
فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان
قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة
مانع اخر وما لابد فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما
فيه مانعان قسمان قسم يمنع صرفه معرفة فقط وهو
ما كانت

او احاد و موحد الى
اربعة صح



ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب والتانيث
والعجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم
يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا
للفعل او معدولا او في اخره الف ونون وقد شرع
في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال فالف التانيث
مطلقا كجرحى واصدقاء والجمع الذي لا نظير له في الاحاد
العربية اي لا مفرد على وزنه وهو ما اوله مفتوح و
ثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة وسطها
ساكن وما يلي الالف مكسورة لا لعارض كمصابيح و
دواب كل واحد منهما على انفراده يستاثر اي يستقل
بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر لقيامه
مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء
ما هي فيه دالة على تانيثه بخلاف غيرها ففي المونث
بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة وفرعية معنوية
وهي دلالته على التانيث واما الجمع فلان فيه فرعية
لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من
جهة الجمع او لفظية خارج عن وضع الاحاد العربية
واذا سمي به كحضاجر منع من الصرف نظرا الى
اصله وكذا لو طرا تنكيره بعد التسمية لذلك واما
منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في
العربية اعتدادا بشبه الجمع او لانه عربي جمع سروالة

احتياج الى

جهة لانها اصلية م

امام عمار

تقديرا والبواقي من الموانع لا يستقل كل منهن بالمنع بل لا
بد في تحقيقه من مجامعة كل علة المناسب مانع منهن
احدامرين اما الصفة وهي ما وضع لذات مبهمة با
عتبار معني معين مقصود بالوضع او العلمية وهي
المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في
المنع ان يكون احدي العلتين لفظية والاخري معنوية و
الصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية
وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك
وتتعين العلمية مع التركيب اي المزجي المختوم بغير ويه
كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه
وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال فبني و
الاضافي فمصروف والاسنادي فمحكي والافصح فيه ان
يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبني الاول
علي الفتح ما لم يكن اخره ياء فيسكن وتتعين العلمية
مع التركيب اي المزجي المختوم ومع التانيث اي بغير
الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء كان علما لمونث
ام لمذكر زائد علي ثلاثة احرف ام لا محرك الوسط
ام لا اعجميا ام لا منقولا من مذكر الي مونث ام لا لكن
شرط تحتم تانيث المعنوي في منع الصرف احد امور
اربعة اما زيادة علي ثلاثة احرف كزينب لتنزيل الزائد
منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة

الزائد او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة او
النقل من مذكر الي مونث ام لا لكن شرط كزيد لامراة
لانه بنقله الي المونث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ و
ما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما
واذا سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرط في منع الصرف
الزيادة علي ثلاثة احرف ولو تقديرا فائدة اسماء
القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها و
منعها مبنيان علي المعني الذي يقصده المتكلم فان
اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف
ذلك واما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة
منع ذلك ومع العجمة وهي كون الكلمة من غير او
ضاع العرب وشرط العجمة في المنع علميته في اللغة
العجمية بان تنقل الكلمة وهي علم في العجم الي لسان العرب
وزيادة علي الثلاثة كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف
وان كان علما في العجمية كشيث ونوح بخلاف ما نقل
من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة في لسانهم
ثم نقل في اول احواله علما كقنبيل فيصرف ايضا لا
نتفاء علميته في لغة العجم وتعرف عجمية الاسم بامور
منها خروجه عن ابنية العرب كاسماعيل ومنها نقل
الائمة له بانه عجمي ومنها ان لا يجتمع فيه ما لا يجتمع

بسجيه

كبنداِر
لهر

في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان والقاف كمنجنيق
اوالكاف كسكرجة وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام
اعجمية الا اربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا و
شعيبا وهودا صلوات الله تعالى عليهم اجمعين والحق بها
في الصرف لوط ونوح وشيث فهذه السبعة منصرفة
ويجمعها نذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا
ثم شيثا محمدا وافهم كلامه ان هذه المواضع الثلاثة
لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك
فيصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة اخرى
مع التانيث وهو العجمة في صنجة والوصف والصفة في
قائمة ويصرف اذربيجان ذاكرا وان وجد فيه العجمة
والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن
والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع
مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال العدل مع
العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا
وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه
غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد
مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه
مع العلمية مانع اخر كطوى فان فيه مع العلمية التانيث
باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان

غيره

والتانيث

غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه
معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر و
مثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ولا
يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل
بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تاثيره اختصاصه
بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل اولى
كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان
وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون
مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بخلاف الزيادة
مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا من
الحس والشيط منعا ومن الحسن والشطن صرفا
وشرط الصفة اي تاثيرها التي على وزن افعل او على
وزن فعلان امران اصالتها بان تكون الكلمة
في الاصل صفة وعدم قبولها التاء اما لانه لا مونث
لها كاكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية او لها مونث
على فعلى بالضم كالفضلى او فعلى بالفتح كسكران و
غضبان وجميع ابنية فعلان مونثاتها على فعلى
الا اربع عشرة لفظة جاءت مونثاتها على فعلانة
فتصرف ويجمعها اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت

بفتح الفاء

حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا
وعلانا وقسوانا ومصانا وموتانا وندمانا وانبهن
نصرانا وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا وفهم من
كلامه ان الصفة العارضة والقابلة للتاء لا اثر لها في
المنع ولهذا قال فعريان وادمل وصفوان وارنب اذا
كان صفوان بمعنى قاس وارنب بمعنى ذليل اي ضعيف
منصرفة لقبول الاولين التاء تقول عريانة وارملة
ولعروض وصفية الاخرين اذ صفوان في الاصل وضع
اسما للحجر الاملس وارنب وضع لدابة معروفة فلا
اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو الاسمية في ابطح و
ادهم وارقم ويجوز في نحو هند مما هو ثلاثي ساكن
الوسط وجهان الصرف لانتفاء شرط وجوب التانيث
المعنوي وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود العلتين
فيما يوثر ان جواز منع الصرف لا تحتمه واوجب السيرافي
الصرف نظرا الى ان سكون الوسط قابل احدى العلتين
فتساقطا فبقي بلا سبب واجرى المبرد والجرمي الوجهين
في نحو زيد اسم امراة بخلاف ه زينب وسقر وبلخ
وزيد اسم امراة فانها ممنوعة من الصرف لوجود
العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما
تقدم وكعمر في منع الصرف للعلمية والعدل عند

جمهور بني تميم باب حذام وهو ما كان على وزن
فعال علم لمونث وهو معدول عن فاعلة ان لم يختم
براء وان ختم بها كسغار بني على الكسر عندهم
كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا وبعضهم اي بني
تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما اي في
باب حذام وفي امس بل ذهب الى اعرابهما اعراب
ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام عليها في صدر
المقدمة فراجعه وكعمر سحر عند الجميع من [illegible]
ان كان ظرفا معينا بان يراد به سحر يوم معين
وهو معدول عما فيه ال وهو السحر نحو جئتك
يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اي نكرة صرف
نحو نجيناهم بسحر او مستعملا غير ظرف وجب
تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا
فان كان بال او مضافا فاصرف ايضا كجئتك يوم
الجمعة السحر او سحره

باب في ذكر صيغتي

التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل
التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر
خفي سببه ويخرج عن نظايره ولهذا يقال اذا
ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه
متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في

في كلام العزيز كقوله فما اصبرهم على النار مصروف
الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه وله صيغ
كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون
بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره
فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر
اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال
التعجب له صيغتان وضعا لانشائه احداهما ما
افعل زيدا نحو ما احسن زيدا وهي اللفظ اعرابه
ما مبتدا لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد
اليها وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب
وهي عند س نكرة تامة بمعنى شيء وسوغ الابتداء
بها تضمنها معنى التعجب وافعل فعل ماضي غير
متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو
ما افقرني الى عفو الله تعالى واما قوله يا ما اميلح
غزلانا شدن لنا فشاذ وفاعله ضمير مستتر
مفرد مذكر غايب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا
بدل عائد الى ما ولهذا اجمعوا على اسميتها وزيدا
منصوب بافعل على انه مفعول به لتعدي افعل
بهمزة النقل والجملة الفعلية في محل رفع خبرها
وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي و

الجملة صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة
لها فعليهما فالخبر محذوف وجوبا اي شيء عظيم
وعند بعضهم ما استفهامية كانه جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير
اي شيء احسن زيدا اي جعله حسنا قال ابن الحاجب
وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى
التعجب لانها الآن بهذا المعنى وانما معناها الان
انشاء كما تقول في بعت واشتريت فعل ماض وفاعل
يعني في الاصل اذ كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك
هذا والثانية افعل به كاحسن بزيد وهو بمعنى
ما افعله فمدلولهما من حيث التعجب واحد و
افعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر وليس بامر
حقيقة اذ لا معنى له واصله عند س افعل بصيغة
الماضي وهمزته للصيرورة اي صار ذا كذا كاغد
البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت
ذا بقل واثمرت الشجرة اي صارت ذات ثمر فغير
اللفظ من صيغة الماضي الى صيغة الامر وزيدت
الباء في الفاعل قصدا لاصلاحه لان افعل لما
غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة
الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح

علي كرم الله

فمن ثم اي من اجل ذلك لزمت الباء هنا فلا يجوز
حذفها الا ان يكون الفاعل ان وصلتها كقوله وقال
امير المؤمنين تقدموا واجب الينا ان يكون المقدما
بخلافها في فاعل كفى فيجوز تركها كقوله كفى الشيب و
الاسلام للمرء ناهيا وذهب جماعة الى ان المجرور
بالباء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه
والباء للتعدية فعلى هذا يكون افعل امرا حقيقة
لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك
الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن
احسن بزيد وعند بعضهم ضميرا لمخاطب اي امر
لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن
ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد
تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال احسن
بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلي التعجب فيما
يبنيان منه ضمه اليهما حفظا على الاختصار فقال
وانما يبنى قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من
فعل متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف
كنعم وبئس وليس ثلاثي مجرد فلا يبنى من رباعي مطلقا
ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق و
استخرج مثبت فلا يبنى من منفي وان لم يكن ملازما
للنفي

للنفي نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدواء اي ما انتفع
به متفاوت في المعنى اي قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم
به فلا يبنى من غيره كمات وفني لان حقيقتهما لا تفاوت
فيها تام فلا يبنى من ناقص ككان وكاد مبني للفاعل
فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس
بالفاعل فان امن اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول
جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه
برأيه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب و
اعني بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك و
ولده ليس اسم فاعله على وزن افعل ويعبر عن هذا
بان لا يدل على لون او عيب فلا يبنى مما هو كذلك
كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل القاري
وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى و
جريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة قاله ابن ما
لك تنبيه اذا اردت التعجب والتفضيل من
فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد
او اشد او شبههما فاجعل مصدر العادم منصوبا
بعد اشد ونحوه فيهما ومجرورا بالباء بعد اشدد
ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشده بياضا
وما اشد بياضه واشدد ببياضه وما اكثر ان لا

يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد فمما لا يتفاوت
معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم
منهما
المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم
وقول علي رضي الله عنه جزى الله عني والجزاء
بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها
واكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور
بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما
بغير ظرف او مجرور متعلقين بالفعل

باب

في الوقف وبعض مسائل الخط الوقف قطع النطق عند
اخراج اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل
وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام
ابدال تاء التانيث الاسمية هاء ابدال الالف الحاق هاء
زيادة
السكت اثبات الواو والياء او حذفهما ابدال الهمزة
التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح
من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم اخره تاء التانيث
قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه
الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء اي ابدال
التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل
ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس
بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا

كاخت

كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة
للفعل والحرف ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما
هو جمع مونث سالم وان سمي به بالتاء من غير ابدال لد
لالتها على التانيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها
بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض و
كمسلمات هيهات واولات وعلى نحو قاض مما هو منقوص
منون غير محذوف العين رفعا وجرا بالحذف اي بحذف
الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول
هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه انه اذا وقف
عليه نصبا لا تحذف لامه كما سياتي ومثله في الحذف عند
س المنادى المقصود منه كيا قاض لان باب النداء
باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا و
اختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين و
هو منتف في المنادى المقصود وعلى نحو القاضي مما هو
منقوص
معرف بال فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات للياء اذ
لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك
حاصل مع اثباتها واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي
مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف فيه ارجح من
الاثبات وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح
على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال

الراجز والله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد
مت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان
تدعي امت قال ابو حيان وعلي هذه اللغة كتبت في المصاحف
الفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك
وعلي نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه و
حكي عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه
وعلي نحو قاض رفعا وجرا باثبات الياء نظرا الي زوال
موجب حذفها في الوقف وقد روي عن ابن كثير وورش
في احرف من القران وعلي نحو القاضي فيهما بالحذف فرقا
بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير
المتعال لينذر يوم التلاق وليس لك في نصب نحو
قاض منونا ونحو القاضي غير منون الا اثبات الياء لكن
المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره
تسكن ياءه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنوينه
لمنع الصرف كرايت جواري فكالمنصوب المنون فتلزم ياءه
وقفا ومقتضي عبارة التسهيل جواز الوجهين فان الاثبات
اجود ويوقف علي اذن الجوابية بالالف اي بابدال نونها
الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته
لفظا وعلي نحو لنسفعا مما اخره نون توكيد خفيفة بالالف
ايضا لذلك ولئلا يكون للفعل علي الاسم مزية وعلي
نحو

نكرة حتي لو كان معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة و
في الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولي ان تختلف
لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي الفصحي الثانية
افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود
بها علي هذه اللغة التنبيه علي مطلق الخطاب فقط
الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في
التانيث فلها علي هذه اللغة حالتان او مقرونة
تلك الكاف بها مبالغة في البعد الا في ثلاثة مسائل
في المثني مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخري ولا
فرق بين تثنية المذكر والمؤنث وفي الجمع في لغة من
مده وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد
كقيس وربيعة واسد واما بنو تميم وان كان لغتهم
القصر فلا ياتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في
اوضحه حيث قال وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا
وفيما تقدمه من الاسماء الاشارة ها التنبيه بالف غير
مهموزة كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز
هذالك وسميت الهاء هاء التنبيه لانها تنبه المخاطب
علي المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة
الا مرتبتان قربي وبعدي وهي طريقة ابن مالك وغيره
من المحققين لكن الجمهور علي ان المرتبتين له ثلاث

مراتب قربي و بعدي هي تلك المجردة من اللام والكاف
وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة
والكاف في المثنى ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها
لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المص في
شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف
الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر
ولم يحتج الى عائد وهو أنّ وأنْ وما وكي ولو واسمي
وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي قسمي
الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف
او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه و
هو قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد
وهو الذي للمفرد المذكر العالم وغيره والتي للمفردة المونث
العاقل وغيره واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المونث
ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل
بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما مبنيان جيء بهما صورة
المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر وكلامه في الاوضح
عند ذكر انواع الشبه يقتضي ما قلناه في ذين وتين
فكن على بصيرة في ذلك ولك في نونهما وجهان اثباتها
مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت
قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه في الاوضح تخصيص

حذفها حالة الرفع وللجمع المذكر شيئان الذين ويستعمل
بالياء رفعا ونصبا وجرا ولذا قال مطلقا وربما جاء
في حالة الرفع بالواو كقوله نحن اللذون صبحوا الصباحا
وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه
على سنن المجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو
خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا
قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه والثاني
الاولى بالقصر اشهر من المد وللجمع المونث شيئان
ايضا اللاتي واللاتي باثبات الياء وقد تحذف وقد
يتعارض الاولى واللاتي فيقع كل منهما مكان الاخر قال
الشاعر محا حبها حب الاولى قبلها اي اللاتي وقال
الاخر فما اباؤنا بامن منه علينا اللاتي قد مهدوا
الحجور اي الاولى والمشترك هو الموضوع لمعان
متعددة بلفظ واحد فياتي للمفرد المذكر والمونث
ولتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله وبمعنى
الجميع من الذي وفروعه من وهو موضوع للعالم
نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا
ومن قاموا ومن قمن وقد ياتي لغيره في ثلاث مسائل
احدها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعوا من
دون الله من لا يستجيب له اذ يدعى بهم الاصنام

نزلوهم منزلة العالم نحو يدعوا من دون الله من لا
يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة العلماء
الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو
كمن لا يخلق لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان
الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة ان يجتمع معه في عموم
سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشي علي بطنه لشموله
كل دابة لهما في قوله والله خلق كل دابة من ماء و
ما وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد
وما عند الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته وما
اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تاتي
له مع العالم نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض
وللمبهم امره كقوله من راي شبحا من بعيد لا يدري
ما هو انظر الي ما ظهر ولا نواع ممن يعقل نحو فانكحوا
ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث واي نحو لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا
او تقديرا الي معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور
ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما في الاية خلافا
للبصريين وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم يجب
له العلة فقال اي كذا خلقت واجاب غيره بان ايا
وضعت علي العموم والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة

لها بخلاف الماضي اذ الابهام فيه فيحصل التسابق
التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل
متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانها
لا يعمل فيهما الا متاخرا واعلم ان لاي اربع حالات تعرب
في ثلث منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها
نحو يعجبني ايهم هو قائم او ذكر صدر صلتها ولم تضف
يعجبني اي هو قائم او لم تضف ولم يذكر صلتها نحو
يعجبني اي قائم وتبني في الرابعة علي الضم تشبيها با
لغايات وهي ما اذا اضيف للفظ وكان صدر صلتها
محذوفا نحو ايهم اشد وقوله فسلم علي ايهم افضل
وبمها رد علي تغلب المنكر لموصوليتها اي وال في وصف
صريح اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية لغير
تفضيل وذلك كاسمي الفاعل والمفعول كالضارب
والمضروب بخلاف الداخلة علي الاسم السالم من الوصفية
كالرجل او علي ما غلب عليه الاسمية كالابطح والاجرع
او علي ما دل علي التفضيل كالافضل والاعلم فان ال
في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة علي الصفة
المشبهة كالحسن فجنح ابن مالك الي انها موصول اسمي
وجري عليه المص المشبهة كالحسن لحسن فجنح ابن
مالك الي انها موصول اسمي في الشرح والاوضح في

باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشيء لان
الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدث
ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة
باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح في
الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب
بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل
الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من
ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي
هو الاصح بدليل عود الضمير اليها في نحو قد افلح المتقي
ربه وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع
صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقديم معمول
مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها
وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي
الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود
المبعد له من مشابهته واللازم منتف قال الرضي و
هذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما
في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال
شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كما في قوله من القوم
الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع
كما

كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته على المختار
في تفسير الضرورة وذوا في لغة طي خاصة دون
غيرهم من العرب كقوله فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت والمشهور عندهم
افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم
كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل
حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الاخر
ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما
مر وخصه ابن الصايغ بحالة الجر لانه المسموع كقوله
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها
بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما
جزم به هنا من ان ذوا تطلق عند طي على المونث
ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك و
خصه في الجامع ببعضهم فقال وذوا لكل مذكر
وذات لكل مونث ويختصان بطي ومنهم من
يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذوا للجميع فحكي
العموم عن بعض طي بعد تصديره بالاول ويؤيده
قول ابن الصايغ الافصح امتناع اطلاقها على المونث
وذا حالة كونه بعد ما باتفاق من البصريين او
بعد من الاستفهاميتين على الاصح عندهم والمرجح

في ذلك الي السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا انزل
ربكم وقال الشاعر وقصيدة تاتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها والكوفيون لا يلتزمون هذا
الشرط احتجاجا بقوله امنت وهذا تحملين طليق اي
والذي تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين
الاسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة
يجوز ان تكون عندهم موصولات وابلغ من ذلك
جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله لعمري
لانت البيت اكرم اهله واقعد من افنائه بالاصائل اي
لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومحل كون
ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة فان الغيت
بان كانت مركبة مع ما او من لم تكن موصولة بل تكون
مع ما قبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام لا يعمل فيه
فعل متقدم ويظهر اثر ذلك في البدل اذا قلت مثلا
من ذا ضربت ازيدا ام عمروا فان رفعت البدل فذا
غير ملغات وان نصبته كانت ملغات ويدل على
الغائها ايضا اثبات الف ما مع دخول الجار عليها
في نحو قولهم عماذا تسال وكذا اذا كانت للاشارة لانها
تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب ومثله ماذا التواني
والمفرد لا يكون صلة لغير ال ولما انتهى الكلام على الموصولات
شرع

شرع في بيان الصلة فقال وصلة ال الموصولة الوصف
الصريح وقدموا الكلام عليه وصلة غيرها من الموصولات
اما جملة وشرطها اسمية كانت او فعلية ان تكون خبرية
وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر
الي قائلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتعين بها الموصول
الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو قوله تعالى
فاوحي الي عبده ما اوحي وان لا تكون مستدعية
كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم لان فيه
استعمال لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون
الصلة ذات ضمير غالبا طبق الموصول اي مطابق له
في الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا الضمير
يسمي عائدا لعوده الي الموصول وقد يخلفه الظاهر
فيقوم مقامه كقوله سعاد الذي اضناك حب سعاد
اي حبها واجاز ابن الصايغ خلو الصلة منه اذا عطف
عليها جملة بالفاء مشتملة عليه نحو الذي يقوم اخوك
فيغضب هو لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما
جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة ومن
تاخرها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتاخر
ولهذا سمي ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل
ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها دليل كقوله

نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن
الاولى عرفوا بالشجاعة تنبيه اعلم ان الموصول
ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا
ومعنى وان خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ
مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز لك في
العائد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعات اللفظ
نحو ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعات المعنى
نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة
اللفظ لبس نحو اعط من سئلتك ولا يقال من
سالك او قبح نحو من هي حمراء امتك فيجب مراعات
المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعات المعنى
كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض نحوها
وتصوح والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره
في اللفظ وقد يحذف مرفوعا او منصوبا او مجرورا
فالمرفوع ان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا
او ناسخا او اسما له لم يجز حذفه وان كان مبتدا جاز
حذفه ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا ادات
حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره
نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو
اشد ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة اي
وغيرها

وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها الا ان طالت
الصلة نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله
والا فالحذف قليل شاذ الا في قولهم لا سيما زيد بالرفع
فانه مقيس غير شاذ تنزيلا للا سيما منزلة الا الاستثنائية
والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه
او متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام او وصف
غير صلة ال العايد اليها المنصوب جاز حذفه نحو قوله تعالى
وما عملته ايديهم اي عملته كما قرئ به وقوله ما الله
موليك فضل فاحمدنه به اي الذي الله موليكه فضل
واما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة فشاذ و
حذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا
وان اشتركا في الجواز وليسا متساويين في الحذف كما
توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف
ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف
وصفا عاملا ليس بمعنى الماضي نحو فاقض ما انت قاض
اي ما انت قاضيه وقوله لعمرك ما تدري الطوارق
بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع والثاني
يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او
المضاف للموصول او الموصوف بالموصول مجرورا
بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد

محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه
في لبس نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقوله لا
تركنن الي الامر الذي ركنت ابناء بعصر حين اضطرها
القدر وقولك مررت بغلام الذي مررت اي به
فان لم يتعين العائد للربط كمررت بالذي مررت به
في داره او جر امعا بغير حرف كجاء غلام الذي انت
غلامه او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذي مررت
به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى
كمررت بالذي مررت به لان احد الحرفين للسببية
والاخري للالصاق او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت
بالذي سررت به او كان محصورا كمررت بالذي ما
مررت الا به او نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مُرَّ
به او حذفه ملتبسا كرغبت فيه اذ لو حذف لم يعلم
انه فيه او عنه فيشتبه الامر المراد فيه لم يجز الحذف
في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها
لصحة جواز حذف العايد من حيث هو لم يصرح بها المصنف
ولعله انما تركها احالة على الامثلة فانها جامعة للشروط
وصلة غير ال اما جملة كما مر او ظرفا وجار ومجرور
تامان اي تتم بهما الفائدة كجاء الذي عندك او في
الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا

صلتين

صلتين متعلقان باستقر وشبهه مما هو فعل حال
كونه محذوفا وجوبا لا بمستقر وشبهه مما هو
اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير
والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما يشمل
الاخر واذا ذكر فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان
والاسلام والمشرك والكافر ثم الخامس من المعارف
ذو الادات اي ادات للتعريف وهي ال بجملتها
للتعريف عند الخليل وسيبويه لكن عند الخليل الهمزة اصلية فهي
همزة قطع كهمزة ام وان حذفت في الوصل لكثرة
الاستعمال وسيبويه يخالفه في ذلك اصالة الهمزة فهي
عنده همزة زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا
ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف
بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل
على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال تقريرها و
نازعه ابو حيان في ذلك وردها وانكر ان
يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له فقال
ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة اصل مقطوعة
في الوصل كهمزة ام وان لا اللام وحدها للتعريف
وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من
الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام

مع اللام خلافا للاخفش وس في احد قوليه المشهود
عنه ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره
المص في حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما
اعترضوا به عليه مقابل بمثله او مجاب عنه لكنه
رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي
الشذور وانما لم تحرك الهمزة وتحرك اللام على قول
الاخفش لانها ان حركت بالكسرة حصل الثقل مع
كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر وبالفتح التبست
بلام الابتداء او بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان
الهمزة للتعريف واللام زيدت للفرق بينهما وبين
همزة الاستفهام وتكون ال للعهد وهي التي عهد
مصحوبها اما ذكرا نحو في زجاجة الزجاجة وفائدتها
التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جيء به
منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذ هما في الغار و
جاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه
او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهي
التي لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كا
لتي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث
هي لا باعتبار شيء كاهلك الناس الدينار والدرهم
اي جنسهما وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء

[المعروف]

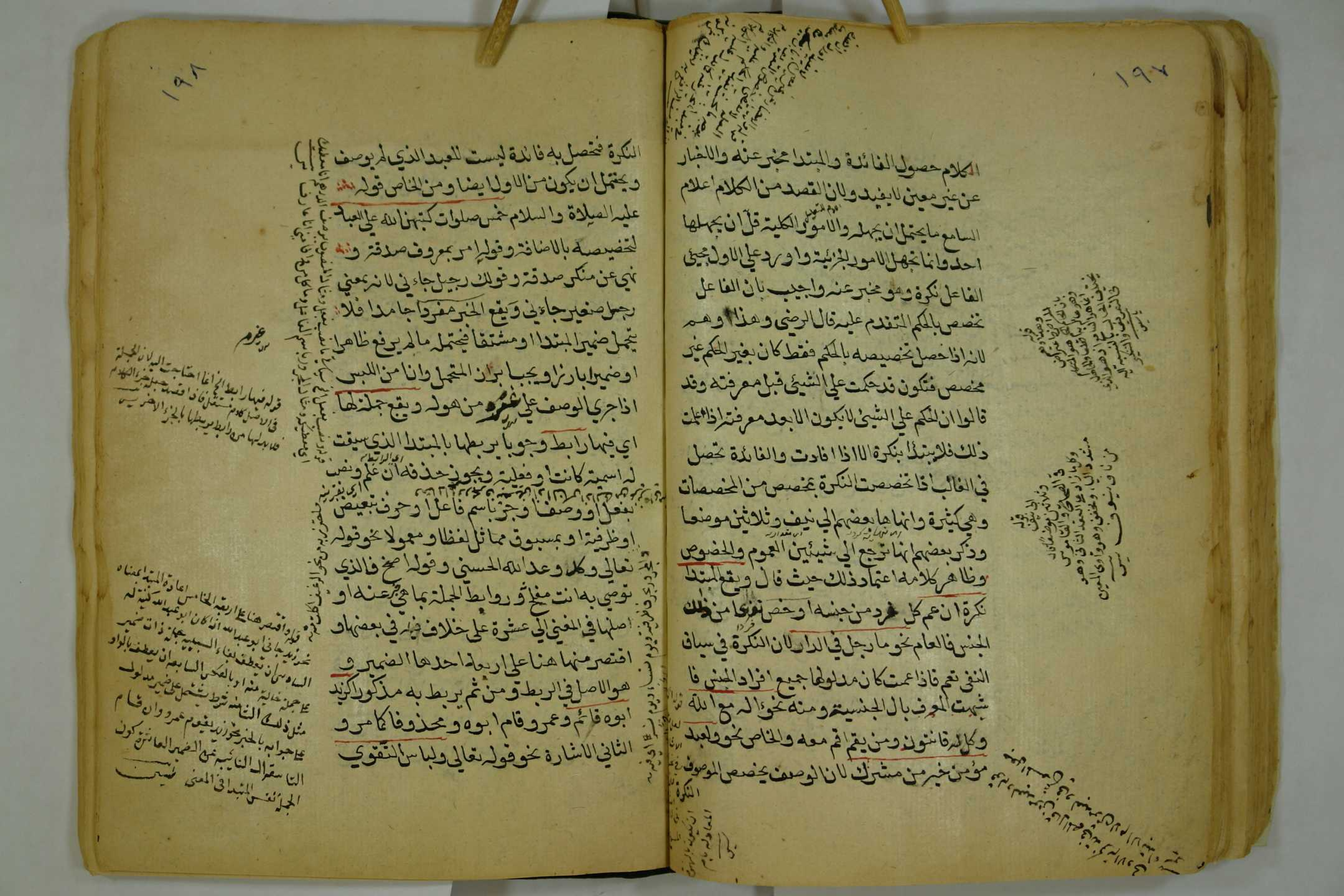
المعروف وقيل المني كل شيء حي وهذه لا يخلفها كل لا
حقيقة ولا مجازا او لاستغراق افراده وهي التي يخلفها
كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل فرد
من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء
من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
او لاستغراق صفاته وهي التي يخلفها كل مجازا نحو
زيد الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحمودة اذ
لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح
بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة
الكمال والمختار جواز نيابتها عن الضمير [crossed out] المضاف
اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك بغير الصلة
وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة
نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من
كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تلخص من كلام
المص ان ال المعرفة اما عهدية وجنسية وكل منهما
ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال زائدة كاللاتي ونحو
ادخلوا الاول فالاول وقدم انها تكون موصولة و
ابدال اللام ميما لغة حميرة كقولهم في الرجل والفرس
ام رجل ام فرس وقد نطق بها عليه السلام حين

قال السائل لمن ابن ام صيام في ام سفر فقال ليس من
ابن ام صيام في ام سفر نقلت هذه اللغة ايضا عن
نفر من طي قال شاعرهم ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي ورائي بامسهم وامسلمة ثم السادس المعارف
المضاف اضافة محضة الي واحد مما ذكر من الخمسة
المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن متوغلا في الابهام
كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده وهو في
التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف
للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة
الاشارة وكذا البواقي الا المضاف الى الضمير كغلامي
فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم في رتبته والا
لما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون
اعرف من الموصوف وقيل ان كلما اضيف الى معرفة
فهو في رتبة ما تحتها وقال المص ويدل على بطلانه قوله
كخذروف الوليد المثقب فوصف المضاف الى المعرفة
بال والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد
على اطلاقه هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف
بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل
في الابهام والواقع موقع نكرة في باب الاضافة من
ان كلا منهما لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه

في بابه شي كان قيدا للحكم الذي يذكر مطلقا في باب آخر

باب في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من

من الاحكام والمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه او وصفا رافعا لما
انفصل واغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة
مع مبتدا غير الوصف المذكور وبدا هنا وفي الجامع
بالمبتدا قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه اصل المرفوعات
وخالف في الشذور وبدا بالفاعل نظرا الى انه اصلها
كما قال وذهب جمع الى ان كلا منهما اصل واختاره
الرضي قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة
المبتدا والخبر كلاهما مرفوعان باتفاق كالله ربنا
ومحمد عليه الصلاة والسلام نبينا لمن يعتقد
عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعهما على اقوال
اصحها ان المبتدا مرفوع بالابتداء وهو التجرد عن
العوامل اللفظية للاسناد وقدم ما فيه والخبر
مرفوع بالمبتدا وصح رفعه به وان كان يقع جامدا
لان اصل العمل الطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث
كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما
كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان
الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من



الكلام حصول الفائدة والمبتدا مخبر عنه والاخبار
عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام
السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها
احد وانما تجهل الامور الجزئية واورد على الاول مجيئ
الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل
مخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم
لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير
مخصص فتكون قد حكمت على الشيئ قبل معرفته وقد
قالوا ان الحكم على الشيئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت
ذلك فلا يبتدا بنكرة الا اذا افادت والفائدة تحصل
في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات
وهي كثيرة وانهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا
وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص
وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ويقع المبتدا
نكرة ان عم كل فرد من جنسه او خص نوعا من ذلك
الجنس فالعام نحو ما رجل في الدار لان النكرة في سياق
النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فا
شبهت المعرف بال الجنسية ومنه نحو اله مع الله
وكل له قانتون ومن يقم اقم معه والخاص نحو ولعبد
مؤمن خير من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف

النكرة فيحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف
ويحتمل ان يكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله
عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد
لتخصيصه بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة و
نهي عن منكر صدقة وقولك رجيل جاءني لانه بمعني
رجل صغير جاءني ويقع الخبر مفردا جامدا فلا
يتحمل ضمير المبتدا او مشتقا فيتحمله ما لم يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا ويجب ابراز المتحمل وانا من اللبس
اذا جري الوصف على غير من هو له ويقع جملة لها
اي فيها رابط وجوبا يربطها بالمبتدا الذي سيقت
له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونص
بفعل او وصفا وجر باسم فاعل او حرف تبعيض
او ظرفية او بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا نحو قوله
تعالى وكلا وعد الله الحسنى وقوله اصح فالذي
توصي به انت مفلح وروابط الجملة بما هي خبر عنه او
اصلها في المغني الى عشرة على خلاف فيه في بعضها و
اقتصر منها هنا على اربعة احدها الضمير و
هو الاصل في الربط ومن ثم يربط به مذكورا كزيد
ابوه قائم وعمرو قام ابوه ومحذوفا كما مر و
الثاني الاشارة نحو قوله تعالى ولباس التقوى

ذلك خبرا ان قدر ذلك مبتدا ثانيا والا بان قدر
تابعا اللباس علي انه بدلا وعطف بيان فالخبر مفرد
والثالث اعادة المبتدي بلفظه واكثر وقوعه ذلك
في مقام التهويل والتعظيم نحو القارعة ما القارعة
فالقارعة مبتدا اول وما اسم استفهام مبتدا
ثاني والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير
القارعة اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد اذا
اردت التعظيم والتفخيم لشانه والرابع العموم بان
تكون جملة الخبر مشتملة علي اسم اعم من المبتدا فيكون
المبتدا داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل فال في الرجل
للجنس وهو مشتمل علي كل افراده وزيد فرد منها
فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله فاما
الصبر عنها فلا صبر او الربط بالعموم تبع فيه هنا
وفيما وضحه جماعة من النحاة وذكره في المغني
كالمنبري منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات
الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل
في الدار وخرج الثال والبيت بما هو مذكور فيه
فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا
يحتاج الي رابط نبه علي ذلك بقوله الا في نحو
قل هو الله احد مما الجملة المخبر بها نفس المبتدا في
المعني

المعني فلا يحتاج الي رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة
للمبتدا والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير الشان
والا بان قدر ضمير المسئول عنه فالخبر مفرد وهو الله
واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا
للمرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل بالمفرد علي ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا
قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا
ظرفا زمانيا ومكانيا حالة كونهما منصوبا لفظا
بما تعلق به نحو والركب اسفل منكم والرحيل غدا
ويقع ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا
بذلك كالحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين بالمعني
مبتدا ولله متعلق بمحذوف خبره
التقدم فلا يجوز زيد امس ولا زيد بك ولما كان
الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا في التقدير الي
المفرد والجملة قال وتعلقهما ح اما بمستقر ونحوه
مما هو اسم الفاعل وهو اختيار طائفة محتجين بان
المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد و
صححه في الاوضح ورجحه ابن مالك باموره منها ان
اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت
لدي بحبوحة الهون كائن ولم يرد اجتماع الفعل و
الظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل

المقدر جملة باجتماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد
اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا
بعد اما واذا الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل او باستقر
ونحوه مما هو فعل وهو اختيار اكثر البصريين بان
المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل
ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره فعلا
في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره
اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى
فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة
في الحال محذوفين وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من
حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صحح في الاوضح لا
الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف
وهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان
المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل
قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه
بجواز تقدير الكون الخاص بدليل ويجوز حذفه ح
وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا
وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى
التقدير مقتول او يقتل والاصل فيه ان يقدر مقدما
على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض

ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه
فيه ايضا يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه له انه
اذا قدر في الظرف كان او كائن فهو من التامة بمعنى
حصل او ثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
والا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى
وتسلسل التقديرات فائدة اعلم ان الظرف
عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه
خاصا سواء وجب حذفه نحو ايوم الجمعة صمت فيه
او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى
قمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان
المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي
كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله فهو في
الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة
الدور بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما
كان القسم الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي

لغوا وملغي ولم يعتبر اعتبار الاول قال الدماميني
وبعضهم الجأ ان الضمير لا ينتقل الي الظرف واخيه مطلقا
قاعدة كل ظرف او مجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى
به لا بد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما
يشبهه او ما يشير اليه معناه والمتعلق اما ان يكون
ملفوظا به او مقدرا والمقدر اما واجب الحذف
او لا والواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني
ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم
الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت
جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو في
شهر كذا او في زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر
به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن اسم المعنى يخبر
عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر
نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة واما نحو
قولهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر فيه باسم
الزمان عن الجوهر فهو متاول بحذف اسم معنى مضافا
هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما
هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تاويل بل الليلة
خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث
في وقت دون وقت ولما كان من المبتدا ما لا خبر له

لانه

لانه في معني الفعل لكن له مرفوع يغني عنه لا نبه عليه
بقوله ويغني عن الخبر في حصول الفائدة مرفوع
وصف يكتفي به فاعلا كان او نائبه والمراد بالوصف
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والمنسوب معتمدا ذلك الوصف ليصح الاكتفاء
بالمرفوع على ادات استفهام حرفا كانت واسما وادات
نفي كذلك او فعلا فالاستفهام بالحرف نحو اقاطن
قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش
من قطنا وبالاسم نحو كيف جالس العمران والنفي
بالحرف نحو ما مضروب العمران وبالفعل نحو ليس قائم
الزيدان ومنه قوله غير ماسوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما
قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان يكون
اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع وجعل النفي
بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن
كونه مبتدا حقيقة واعتماده على ما ذكر شرط لازم عند
جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك مؤول عندهم
ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا افرادا
نحو اقائم زيد جاز في الوصف وجهان الابتدائية

اولا فان تطابقا صح

اي الابتدائية

والخبرية الا في نحو اقائم اليوم امراة فيتعين الاول وهذا
يقدح في قولهم انه متى وقع تقديم الخبر في الباس المبتدا
بالفاعل وجب تاخيره وان تطابقا تثنية وجمعا
نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون تعين خبرية
الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير وان لم يتطابقا
تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا او نائبا
عنه مغنيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد
بخبر واحد كما مر وقد يتعدد الخبر جوازا على الاصح
لان الخبر كالنعت فجاز تعدده واذا اختلف الجنس نحو
فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة انواع احدها
ان يتعدد لفظا ومعنا لا لتعدد المخبر عنه وعلامة
هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين
او الاخبار نحو زيد فقيه كاتب شاعر فان استعملته
بالعطف جاز اتفاقا وثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى
لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو
حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعهما بمنزلة
الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز خلافا لابي علي الفارسي
ولهذا يمتنع توسط المبتدا بينهما وتقدمهما عليه في
الاصح وثالثها ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة
نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله يداك

يد

خيرها اي يعطي
قوله تعالى

يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة او حكما نحو انما
الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم و
تكاثر الاية وهذا ما يجب فيه العطف وصرح ابن مالك
في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني و
في شرحه بان التعبير فيهما بغير لفظ الواحد لا يقال
الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع على عدم
التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع
ما تقدم فائدة اذا تعددت مبتداة متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان
احدهما ان تجعل الروابط في المبتدات صح
فتخبر عن اخرها وتجعل مع خبره خبر الما قبله وهكذا
الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف
غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه
ابوه قائم والمعنى ابو اخ خال عم زيد قائم والاخر
ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير
بها اخر للاول وتال للمتلو نحو زيد هند الاخوان
الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون
ضاربون للاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال
ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه
النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان واعلم
ان الاصل في الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه وصف له
في المعنى فحقه ان يتاخر عنه وضعا كما هو متاخر

ربما تقديمه

عنه طبعا ولكنه قد يتقدم عليه حيث لا مانع اما
جوازا نحو في الدار زيد او وجوبا بان يكون له صدر
الكلام اما بنفسه كالاستفهام و ذلك نحو اين
زيد اذ لو اخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته
او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تاخيره في
لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر
لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم تقديمه دفعا للالتباس
او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا
الا اتباع احمد عليه الصلاة والسلام او معنى نحو انما
قائم زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او
يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر
نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله
ولكن ملا عين حبيبها اذ لو اخر للزم عود الضمير على
متاخر لفظا ورتبة وقد يحذف كل من المبتدا والخبر
جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف كل منهما وابقاء
الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا
والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم
خبر لمبتدا محذوف اي انتم قال ابن اياز واذا دار الامر
بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى
قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر

محط

(هامش) نحو صلى

(هامش) لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتخصص حينئذ فلو تأخر الخبر لتوهم انه صفة لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم لذلك محه

(هامش) تعجيز التصيب

(هامش) اهابك اجلالا وما بك قدرة علي

محط

الفائدة وقال العبدي الاولى الخبر لان التجوز في
اخر الجملة اسهل و في المحذوف من نحو زيد وعمرو
اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب
حذف المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه
بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت
بزيد الكريم او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما كنعم
الرجل زيد اذا قدر خبرا او بصريح القسم نحو في
ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر جيء به بدلا من
اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري وما حذف
الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله ويجب اي الحذف
في الخبر في اربع مسائل الاولى والثانية قبل جوابي
لولا الامتناعية اي الدالة على امتناع الثاني لوجود
الاول والقسم الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون
الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله
بخلاف علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر
جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل
وجوب الحذف في الاولى ان يتعلق الامتناع على نفس
المبتدا كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم
يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك
اي لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدا

(هامش) قائم

جاز الحذف ان دل علي الخبر دليل والا وجب ذكره نحو
قوله صلي الله عليه وآله وسلم لولا قومك حديث عهد في
بالاسلام لهدمت الكعبة والثالث قبل الحال الممتنع
كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدا
مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سياتي او
مضافا الي المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق
ملتوتا والي مؤل به نحو اخطب ما يكون الامير قائما
ويجوز تقديم هذا الحال علي المصدر عند البصريين
وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ولا توسطها
بين الخبر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع
الي اخره الصالح جعلها خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب
كضربي زيدا شديدا واما قولهم حكمك مسمطا اي
حكمك لك مثبتا فشاذ والرابع بعد واو المصاحبة
الصريحة في معني المصاحبة بان تكون نصا في المعية
كما سياتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو
واردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص
علي المعية والحذف اعتمادا علي ان السامع يفهم من
اقتصارك علي ذكر المتعاطفين معني الاقتران والاصطحاب
واشار الي امثلة ما تقدم من المسائل الاربعة علي طريق
اللف والنشر المرتب نحو لولا انتم لكنا مومنين

فانتم

فانتم مبتدا والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل انحن
صددناكم وهذا كما تري مما نغلق فيه الامتناع علي الشبه
وقد تقدم ان حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب
فالاولي التمثيل بان يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما كان
حذفه واجبا لانه معلوم بمقتضي لولا اذ هي دالة علي
امتناع لوجود والمدلول علي امتناعه هو الجواب والمدلول
علي وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك
في ان وجوده يمتنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف
ووجب لسد الجواب مسده ونحو لعمرك لافعلن
لعمرك مبتدا والخبر محذوف قسمي للعلم به ووجب
لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل
بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم
مرادا به الحياة ونحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا
وهو مصدر عامل في زيدا النصب وقائما حال
من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد
الخبر والاصل حاصل اذا كان زيد قائما واذا كان
قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان
المحذوفة تامة وهذا الحال لا يصح جعلها خبرا عن
ضربي لان الخبر وصف في المعني والضرب لا يوصف با
لقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها

لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي
زيد القيام فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر والثاني
وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ونحو كل
رجل وضيعته بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي
الحرفة سميت بذلك لانها اذا تركها صاحبها ضاعت
فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف
اليه وضيعته معطوفة على المبتدا والخبر محذوف
اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة
والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع

باب في

ذكر ما ينسخ المبتدا والخبر النواسخ لحكم المبتدا والخبر
ثلاثة انواع من حيث العمل احدها ما يرفع المبتدا
وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس
وافعال المقاربة والثاني عكسه اي ينصب ويرفع
الخبر وهو ان واخواتها وسميت نواسخ لازالتها
حكم المبتدا والخبر اخذا من النسخ وهو الازالة وبدء
بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم
ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية كان وامسى و
اصبح واضحى وظل وبات وصار وليس وفي معنى

صار

صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول
والثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء وهو
اربعة ما زال ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول
فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره
الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال وما فتئ
وما برح وما انفك وهذه الاربعة معانيها متفقة
بلا خلاف مثال النفي ولا يزالون مختلفين لن نبرح
عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ تذكر وقوله فقلت
يمين الله ابرح قاعدا ومثال النهي قوله صاح شمر
ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعاء قوله
ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيده في الارتشاف
بلا خاصة كما في البيت القسم الثالث ما يعمل هذا
العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو
دام لا غير كاعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة
دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية
لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها او كانت
مصدرية غير ظرفية لم تعمل وانه وليها مرفوعها منصوب
فهو حال كعجبت من ما دام زيد صحيحا اي من دوامه
صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود
العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات

والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة
على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن
تبعه يذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال
ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها كما تقدم
في نعن هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدا تشبيها
بالفاعل ويسمى اسما لهن حقيقة وفاعلا مجازا
وينصبن خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرا لهن حقيقة
ومفعولا مجازا لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل
عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان
لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا
الابتدائية سواء كانت لنفسه او لمصحوب لفظي او
معنوي نحو وكان ربك قديرا واما قوله وكوني
بالمكارم ذكريني فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه
الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه
كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا
الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كانوا
هم الظالمين والضمير لا يتصل الا بعامله ويلزم على

بالاستقراء

مقابله

قوله ويشترط في المبتدء الذي تدخل
عليه كان واخواتها ان لا يلزم
التصدير ولا الحذف ولا عدم
التصرف ولا عدم الابتدائية
بنفسه او بغيره او لمصحوب لفظي
او معنوي والاول كالم الشرط
والثاني كالمخبر عنه بنعت
مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمنين والرابع نحو اقل
رجل ذالك الا زيد والخامس
مصحوب اذا الفجائية شرح

قوله بجزه

وذلك ذل ساجدة مناح

مقابلا ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا
لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم كما في
باب المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع
جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط
جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله
ليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو
يعجبني ان يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم
الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تاخره
عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني واما تمثيلهم
في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح
اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على
الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر
الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء و
تصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي
وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ
لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه وحسنا
كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل والمعمول الذي
هو جزئه بالاجنبي وقد يتقدم الخبر على الفعل و
اسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهؤلاء
اياكم كانوا يعبدون فان تقدم المعمول يؤذن بجواز

تقدم العامل

قوله ليس ان جهلت الناس
عنا وعنهم

تقدم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول
حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر
وجوازهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع
تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت
العروض وهو قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهدا
ما كنت او غائبا ثم قد يجب التقديم كان يكون له صدر
الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم مما
مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه
لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى و
نعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان
يكون يوم منصوبا بفعل مقدر اي يعرفونه لا بالخبر
وانه ظرف والظرف يتوسع فيه بما لا يتوسع
في غيره ولذا جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز
ما طعامك زيدا كلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم
خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا بمنعه والا
خبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان
معمول الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا على ما دام
وحدها لعدم تصرفها مثلا يلزم الفصل بين الموصول
الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا

١٧١ القطر مجمع

مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل
بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام
كل فعل قارنه [حرف يقومه] مصدري كيعجبني ان تكون عالما
واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمنع
على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسط بينها
وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان
زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا في
جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله
مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم
للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما
الى الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر
الاخر اسم اشارة اتصل به هاء التنبيه فان يكن
احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل
منهما مسوغ فيتعين ان يكون هو الاسم وان كان
لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا
ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر ولا
يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن
وروده يكون مزاجها عسل وماء وتختص الخمسة الاولى
وهو كان وظل وما بينهما بمرادفة صار الدالة على

لم

تحول الموصوف عن صفة التي كان عليها الي صفة اخري
اما باعتبار العوارض والحقائق فيصير المعني واحدا
في الجنسة نحو قوله تعالى فكانت هباء منبثوا وكنتم ازواجا ثلاثة
وقوله امست خلاء وامسي اهلها احتملوا وقوله
تعالي فاصبحتم بنعمته اخوانا وقول الشاعر اضحي
يمزق اثوابي ويضربني ابعد شيبي يبغي عندي الادبا
وقوله تعالي فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص
هذه الجنسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما
بعدها بعدم الدخول علي مبتدا خبره ماضي فلا يقال
صار زيد علم ولا دام زيد قعد وكذا البواقي
لان هذه الافعال تفهم الدوام علي الفعل واتصاله
بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا و
يختص غير ليس وفتئ وزال من هذه الافعال بجواز
التمام اي الاستغناء بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل
حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثر
الي ان معني تمامها دلالتها علي الحدث والزمان
فعلي الاول معني نقصانها عدم اكتفاءها بالمرفوع
وعلي الثاني دلالتها علي الزمان فقط قال في المغني
والصحيح انها كلها دالة علي الحدث الا ليس وابطل
ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في

شرح

عجوزه
اخنى عليها الذي اخنى على لبد

شرحه علي التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف مبني
عليه خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور
ام لا اي لا يتعلق فمن قال بدلالتها علي الحدث اجاز تعلقهما
بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت
بمعني فعل لازم فكان بمعني حصل نحو وان كان ذو
عسرة اي وان حصل وامسي واصبح بمعني دخل في
المساء وفي الصباح فسبحان الله حين تمسون اي
حين تدخلون في الصباح ودام بمعني بقي نحو خا
لدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت و
اضحي بمعني دخل في نحو اضحينا اي دخلنا في الضحي
وبات بمعني عرس كقول عمر رضي الله عنه اما رسول
الله صلي الله عليه وآله وسلم فقد بات بمني اي عرس بها
وقد تكون بمعني نزل قال وابات بالقوم اي نزل
بهم ليلا وصار بمعني انتقل نحو صار الامر اليك
اي انتقل وقد تاتي بمعني رجع نحو الا الي الله تصير
الامور اي ترجع وظل بمعني دام واستمر نحو
ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعني ذهب نحو واذ
قال موسي لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعني
انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي فانفصل واما
ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما اوهم

ادنا قصار

حين تدخلون في المساء وحين تصبحون

بيت
وجياد بني ابي بكر تسامى
على كان مسومة العراب
فيه ضرورة او شاذ

خلاف ذلك يزل وتختص كان بمرادفتها لم يزل كثيرا
فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شيء
قديرا ويجوز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين
ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره نحو زيد كان
عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك و
الموصول وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطردت زيادتها
بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعنى
زيادتها انها لم يوت بها للاسناد وفهم من قوله كان
انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لا يزاد
وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن
قوله متوسطة انها لا تزاد في صدر الكلام ولا في
آخره وهو كذلك لان ما ذكر اولا يكون معتنى بشانه
وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافي
الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الغاء
ظن آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا
تستعمل الا في ما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز
حذف نون مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو
الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا يحذف من غير
المجزوم والحذف المجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف

اذا لم تكن الحاجات من همة الفتى
فليس بمغن عنك عقد التمائم

من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل
الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف
او حرفين يجب الوقف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه
فلم يكن كلم يع فالوقف عليه باعادة المحذوف الذي كان فيه
اولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في
لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف
لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف
النون ان لم يلها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن
لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء
الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم تك
الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند
المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله
ولان استغنى ان كان ماؤك ذا فضل ولا ضمير
نصب متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن
تسلط عليه اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا
يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط
واجتمعت جاز الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون
بغيا فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين
والنون للتخفيف ولا يختص هذا الحذف بكان الناقصة
بل التامة كذلك قرئ وان تك حسنة برفع حسنة

وتختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها
معوضا عنها بعد الحذف ما الزائدة وذلك مطرد
بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه
تعليل فعل بفعل في مثل قوله ابا خراشة اما انت ذا
نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص
ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير
وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان
المحذوفة وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب
في المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب
غيره وقد مثل ش باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير
المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه
ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه في الشرح وتختص
ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا دون
خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما في مثل
قول الحريري فان وصلا الذ به فوصل وان صرما
فصرم كالطلاق وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم
خير وقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من
حديد اي ولو ما تلتمسه خاتما من حديد وقول

الشاعر

بحجة فان قومي لم تأكلهم الضبع

الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو
كان الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء
الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع وان كان في
عملهم خير وفي هذا ونحوه اربعة اوجه مشهورة
وان ضممت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية
ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها مع اسمها و
خبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي
ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا هي النافية
للخبر ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما
حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدا بما فقال
وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب
الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف
والنكرات وفي دخول الباء في خبرها وبنو تميم
لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف
لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها
ان لا تعمل قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت له
انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام اي هو تميمي لا حجازي
ولما كان اعمالها على خلاف الاصل شرط الحجازيون
لاربعة شروط اشار الى ذلك الاول بقوله ان تقدم
الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر على الاسم ما مسيء من

نحو

عجزه جنوده ضاق عنه السهل والجبل

وان كان ظرفا
منا عندك بطل عملها خلافا للفراء
او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثاني بقوله ولم
يسبق الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها
محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت
عن الشبه وروى ذهبا بالنصب واول على ان ان
نافية موكدة لما الزائدة والى الثالث بقوله ولا معمول
الخبر فان سبق به نحو وما كل من وافى منا انا عارف
بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول
خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا او جارا او
مجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي
انت معنيا لتوسعهم فيهما لم يتوسعوا في غيرهما
ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح والى الرابع بقوله
ولا الخبر بالرفع عطفا على الضمير المستكن في يسبق
اي ولم يسبق الخبر بالا فلو سبق بها نحو قوله تعالى وما محمد الا
رسول قد خلت من قبله الرسل بطل عملها لبطلان
معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تكرر وان لا
يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء
لا يعبا به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس نحو
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا عطفت على خبرها
بلكن

بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع على انه خبر
مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعدا او بل
قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بغيرهما فيجوز
فيهما الامران والنصب اجود وكذا لا النافية للوحدة
او للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس كما تقدم لكن
عملها قليل جدا لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط
لما تقدم من عملها من الشروط الاربعة ما عدا
الثاني وزيادة على ما مر تنكير معموليها فلا تعمل في
معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابغة و
حلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا من حبها
متراخيا واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع
نصرحه في التسهيل بالتردد وتاوله المانعون على
جعل انا لا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصب على
الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير
وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون محذوفا حتى قيل
بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله تعز فلا شيء
على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وكذا
يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش وهي لا زيدت
عليها التاء لتانيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء
الساكنين وفتحت تخفيفا قال في الاوضح وعملها

موجب
نا بعدهما وما لا تعمل الا
في النفي واما المعطوف و

صدره
وقالوا يعرفها المنازل من منا

باجماع من العرب انتهى ولكن لا تعمل الا في الحين نص
عليه ش فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها علي
لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو
ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث
قال تختص بالحين ومرادفه وصرح في الشذور وشرحه
بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة و
هذا منه كالمتوسط في المسئلة ولا يجمع في الكلام بين
جزئيها اي اسمها وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف
احدهما لصحة عملها والغالب في كلامهم حذف اسمها
المرفوع وابقاء المنصوب نحو ولات حين مناص اي
ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه
قرء شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم
وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي
ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعهما محمول
علي مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا
فيه ما لا يتصرفوا في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط
في عملها تنكير معموليها ولم يتعرض له لان النافية لان
عملها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذهب الفراء
واكثر البصريين الي المنع واعمالها لغة اهل العالية
كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية

وقول

وقول الشاعر ان هو مستوليا علي احد الا علي
اضعف المجانين والنوع الثاني من انواع النواسخ
إنّ المكسورة الهمزة والتشديد وأنّ بالفتح و
التشديد وهما موضوعان للتاكيد اي لتاكيد الحكم
المقترن باحدهما ونفي الشك عنه والانكار له و
من ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من
الحكم والتردد ويفترقان من حيث انّ ان المكسورة
لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها
في الحكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع
الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد وظاهر
اطلاقه كغيره ان ان لتاكيد الايجاب والنفي و
يشهد له قوله تعالي ان الله لا يظلم الناس شيئا و
هو الملائم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقائم
فيه تاكيدان لكن ذكروا في باب التبرئة ما ينافي الاطلاق
ولكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك و
هو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا
شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم من
اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من شيمة
الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تاتي
بلكن فتقول لكنه بخيل وقس علي هذا النفي ولا بد ان

يتقدمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا
ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا اسود
لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن
عمرا شارب ويمتنع ان يكون مماثلا له باتفاق
قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تاتي للتوكيد
نحو لو جاءني احسنت اليه لكنه لم يجئ وكان بفتح
الهمزة والتشديد للتشبيه المؤكد عند الجمهور لتركبها
مع الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد
سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كان زيدا
اسد اذ اصله ان زيدا كاسد فقدمت الكاف
على ان ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة و
فتحت همزة ان للجار وصارا حرفا واحدا مدلولا
بهما على التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة لان
الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان تكون لمطلق التشبيه
ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فان الذي
يليهما المشبه به او للظن على راي بعضهم نحو كان
زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا
تاتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم
خلاف التشبيه فهو مؤول به وليت وهي موضوعة
للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب

يعود

يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب فان عوده
مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج
منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر وتعلق
التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون في الواجب
ويجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك
توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولعل
وهي موضوعة للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب
حصوله نحو لعل الله يرحمنا او الاشفاق وهو توقع
المكروه نحو قوله تعالى لعلك باخع نفسك ولا يكون الا في الشيء
الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا
واما الترجي في قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فجهل منه او افك قاله في المغني ولو عبر
في التوقع لكان اخص لشموله لما ذكر وللتعليل على
راي الكسائي والاخفش نحو قوله تعالى فقولا له قولا لينا لعله
يتذكر او يخشى اي لكي يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور
للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله
تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة
والسلام لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا
لعلنا اعجلناك والاية عند المانع محمولة على الترجي
والحديث على الاشفاق وعقيل يجر بها المبتدا و

والثانية الفتح و
لهم في لامها الاولى الاثبات والحذف
الكسر وهي ح غير عاملة عمل إنّ كما في المغني وكلامه
في الاوضح يشعر بخلافه فتنصب هذه الاحرف المتقدمة
المبتدا اتفاقا بدخولها عليه ويسمي اسمها لهن وترفعن
الخبر اي خبر المبتدا ويسمى خبرالهن لكن يشترط في اسمهن
ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة الرفع الي هذه
الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا
الي ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا
ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف
شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر
والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا
والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها علي
الفعلية الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت
اي الاخبار كالعمدة والاسماء كالفضلة فاعطيا
اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقدير العلة
وهي متأتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها و
يبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع
علي اسم ان قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها
منع العطف لئلا يتوارد عاملان علي معمول
واحد

واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما
اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله ان لم يقترن
بهن ما الحرفية الزائدة فان اقترنت بهن نحو انما الله
اله واحد وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد و
كانما يساقون الي الموت ولكنما اسعى لمجد مؤثل و
لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ابطل عملهن
وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا سميت
ما هذه كافة لكف ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى
عن ذلك الا ليت فيجوز ح فيها الامران الاعمال و
هو الارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال حملا علي اخواتها وقد روي بهما
قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قال ابن
مالك في شرح الكافية رفعا قيس وما اقتضاه
كلامه من وجوب الالغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها
هو الارجح وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية
وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرج بالحرفية الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اي ان
فعلك حسن ويحتملهما قوله تعالى انما صنعوا كيد
ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك

صدره
احد نظرا يا عبد قيس لعلما

عجزه
الي حمامتنا او نصفه فقد

صدره
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

يوجب نصب كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ
الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي بها الكافة
وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما يجوز في ان
المكسورة ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بان
سكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها با
لاسماء وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد
قرء بها قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون
الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر
كقوله ان يزينك لنفسك وان يشنيك لهم وان
اهملت لزم اللام في الغالب كما سياتي لئلا يتوهم
كونها نافية واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة
فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل و
لكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز
الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب
واما ان المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما
اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل
منها قاله ابن مالك في شرح الكافية ولكن يجب
في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان

الخبر

تبع

تبع في
نقلا لابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك
بل يجوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المص في التذ
والاوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية
لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل
حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شيء
مما تقدم كقوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك
تكون ثمالا وكون الجملة مفصولة من ان ان بدات
بفعل متصرف غير دعاء اما بقد نحو ونعلم
ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو ان سيكون و
قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا
او بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان لن
تحصوه ايحسب ان لم يره احد او لو الا امتناعية
نحو ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم وقل من ذكرها
من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله علموا
ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤال واطلق الثاني هنا وقيده في
الاوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك انه مقصود على
احدهما وافهم كلامه ان الجملة ان بدات باسم او فعل
جامد او دعاء لم يحتج الى فاصل بينها وبين ان نحو
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس
للانسان الا ما سعي والخامسة ان غضب الله عليها

صدره
لقد علم الضيف والمرملون
اذا اغبر افق وهبت شمالا

علم

عجزه
قبل ان يسألوا باعظم سؤال

في قراءة بعضهم واما كأنْ اذا خففت فتعمل وجوبا
عند الجمهور استصحابا بالاصل وحملا لها على ان المفتوحة
لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان
اسمها لا يجب كونه ضمير الشان ولا حذفه بل يجوز اظهاره
كما قال ويقل ذكر اسمها في اللفظ كقوله كأنْ ظبيةٌ تعطوا
الى وارق السلم في رواية نصب ظبية ويفصل الفعل
المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبرا
منها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كأن لم تغن بالامس
او بقد نحو فمحذورها كأن قد المَّا فان كان خبرها
مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله وصدر
مشرق النحر كأن ثدياه حقان ويروى كأن ثدييه حقان
وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل انما
خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاؤه
وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن
وقسم يمتنع الغاؤه وهو أنّ المفتوحة وكأن الملحقة
بها وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن وبين
اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وعملهن
عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك
كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا و
مجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما

صدره
ويوما توافينا بوجه مقسم
رويت حسنه

صدره
لا يلهك النكث اصطلاء الحرب

عجزه
فابصرته ولم اعرف من
الخجلان وجدان

مع تاخرهما عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال
للمجرور ان لدينا انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك
لعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار صاحبها
وكذلك لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا
ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز
توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن
اذا علم مطلقا عند س وقد يجب اذا سد مسده
واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد
ليت شعري اذا اردف باستفهام قاله في الكافية
الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه
ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه
اختيارا خصه بضمير الشان غالبا واعلم ان للهمزة
ان ثلاث حالات وجوب الكسر ان لم يسد المصدر
مسدها او مسد معموليها ووجوب الفتح ان سد
ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة
الاولى اقتصر المص وذكر من صورها اربعة فقال
وتكسر ان اذا وقعت في الابتداء اي ابتداء الكلام
حقيقة او حكما نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم الآية اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتاولها
بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام وبعد القسم

اي بان تقع جوابا له سواء وجد معه اللام نحو يس
والقران الحكيم انك لمن المرسلين ام لا كما في حم والكتاب المبين
انا انزلناه لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض
ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه
كما في الاوضح وغيره نحو او تحلفي بربك العلي اني ابو
ذيالك الصبي لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم و
بعد القول بان تقع مع معموليها محكية به نحو قال اني
عبد الله لان محكي القول لا يكون الا الجملة او ما يؤدي
معناها فان وقعت بعد القول غير محكية به و
جب كسرها في نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا وفتحها في نحو اخصك بالقول انك صالح و
نحو تقول ان زيدا عاقل وقبل اللام الابتدائية المعلقة
للعامل عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله لوجود
اللام اذ لو فتحت ان لزم تسليط العامل عليها و
لام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام
لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تاخرت
لفظا لمانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر ايضا اذا
وقعت في اول الجملة المخبر بها عن العين وفي اول
الصفة والصلة والجملة الحالية والمضاف اليها ما
يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في

الكافية

الكافية وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل كاذ وحيث
قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث
الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار
كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة
لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه
ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو
في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي جوز اضافتها وعلى
ذلك ينبغي جوازهما ايضا بعد اذ ويؤيده جوازهما
في اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل تمت
تفتح أن وجوبا اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه
او مفعولا غير محكية او مبتدا او خبرا عن اسم معنى
غير قول ولا صادق عليه خبرها او مجرورة بحرف
او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشيء من ذلك وتكسر
او تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية او فاء الجزاء او اما
او لا جرم او واو مسبوقة بمفرد صالح العطف عليه
او وقعت في موضع التعليل او خبرا عن قول و
خبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط
في الاوضح الكلام على هذه الامور ويجوز دخول
اللام الابتدائية عند ارادة المبالغة في التاكيد
على ما اي الذي او شيء تاخر من خبر ان المكسورة

ضرورة

لتقعدن مقعد القصي

فاضل

ناصح

اليه ومن ثم قال المرادي ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي صحه

...او وصلي الجارة او العاطفة صح

وان تقدم معموله نحو اني لو زيد وان زيدا لابوه
قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان
مع تاخره منفيا او ماضيا متصرفا خاليا من
قد وهذه اللام هي الداخلة علي المبتدا وانما اخرت
مع الخبر كراهة اجتماع حرفي التاكيد وتسمى اللام
المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها
عليها او من اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة
ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا او عن معمول
خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم
تقتضي ان تاخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام
عليه وليس كذلك بل الشرط ان لا يلي ان لئلا يجمع بين
حرفي تاكيد كما مثلنا او ما توسط بين الخبر واللام
او بين الاسم وغيره من معمول الخبر نحو ان زيدا
لطعامك اكل وان في الدار لعندك زيدا جالس
فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان
مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر
كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو
ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم المنع
لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل
عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة

وقضية

وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم
والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان
يفصل المعمول عنها ان ... كما مثلنا او من ضمير
الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه
فاصلا بين الخبر والتابع الصفة والكوفيون يسمونه عمادا
لانه يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ لما
بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم
وانه لا محل له من الاعراب ومن من خبر ان للبيان
تنبيه لا تدخل اللام علي غير ما ذكر وسمع
في مواضع وخرجت علي زيادتها نحو ام الحليس لعجوز
شهربة وكنني من حبها لعميد قال البدر ابن مالك
واحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم
لذميمة وخلائف ظرف لمما احمق ويجب دخولها
مع ان المخففة المكسورة الهمزة ان اهملت ولم يظهر
المعنى لانها لما اهملت صارت بصورة ان النافية
فخيف اللبس فجيء بها بعدها باللام دفعا له و
تسمي اللام الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود
قرينة رافعة لاحتمال النفي لفظية بان يكون الخبر
منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كان يكون

في قوله

بحمزه
ترضى من اللحم بعظم الرقبة

الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن لم يجب دخولها بل
قد يجب تركها كما في المثال المذكور وقضية كلامه في
الشرح ان هذه اللام هي لام الابتدائية وصرح في
الاوضح وهو مذهب سي واختاره ابن مالك وذهب
بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف
تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة
والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها الابتداء
كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها ومثل
ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية للجنس
لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول
على الجمل الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي
الجنس فكانها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا
الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس
لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن صح تقدم
ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى
التعبير بلا المحمولة على ان كما قاله ابن مالك في نكته
على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس
وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما

النافية

النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس
وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي
الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل
عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل بينها و
بين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين واليهما
اشار بقوله ولكن اعمالها خاص بالنكرات المتصلة بها
فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك يؤول بما
يناسبه ولا في النكرة منفصلة فاذا وجدت هذه
الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت
ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم ممقوت
او شبيها نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين
درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق
والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من تمام معناه
سواء كان ذلك الشيء مرفوعا ام منصوبا ام
مجرورا وانما سمي ذلك شبيها بالمضاف لعمله
فيما بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف
الى نكرة ولا شبيه بان كان مفردا او مثنى او مجموعا
يبنى معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه
معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى
او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني

ممقوت: مغبوض، مبغوض

بني على الفتح كما في نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا
هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت ويبنى عليه او على الكسر مع عدم التنوين
عند الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما في نحو لا
مسلمات وقد روي بهما قوله نلذ به ولا لذات للشيب
فالكسر استصحابا بالاصل والفتح نظرا للاصل في بناء
المركبات قال المص وهو ارجح والتزمه ابن عصفور
ويبنى على الياء على الاصح ان كان مثنيا ومجموعا على
حده كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم
ان لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال
ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب تكررت
فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين واذا فتحته
ففي الثاني ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا الثانية نحو
فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام ح جملتان
والنصب على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على
محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم
ولا خلة بنصب الثاني والكلام ح جملة واحدة و
الرفع على اعمالها عمل ليس وزيادتها وعطف ما بعدها
على محل لا الاولى مع اسمها فانهما في موضع رفع با
لابتداء لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحذف

الاسم

موجود

الاسم الذي المخبر عنه ان يرفع بالابتداء والكلام على
اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة
جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا
نحو لا غلام رجل ولا امراة كالصفة اذا كانت مفردة
متصلة باسم لا المبني كما في نحو لا رجل ظريف ولا
ماء باردا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف
ركبا تركيب خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما بعد ان
صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل
اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة
في ذلك التوكيد اللفظي المتصل واما البدل فان
كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سياتي نحو
لا احد رجلا وامراة في الدار ومثله عطف البيان
ان اجريناه في النكرات وان كان معرفة وجب
الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها ولك
فيه ايضا رفعه اي الاول على الابتداء او على اعمال
لا عمل ليس واذا رفعته فيمتنع ح في الثاني النصب
لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز
فيه الفتح على اعمال لا الثانية فيها نحو فلا لغو
ولا تاثيم فيها والرفع على اعمالها عمل ليس وزيادتها
وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها

ولا جمل ففي جملة التركيب خمسة اوجه وجهان في الاولى
وثلاثة في الثاني ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا
امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد وان لم تتكرر
لا مع المعطوف نحو لا حول وقوة او فصلت الصفة
من موصوفها نحو لا رجل فيها كريما او كانت غير
مفردة بان كانت مضافة او شبيها به سوآء
كان الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر
عندنا ولا غلام رجل صاحب بر عندنا او كانت
مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر حاضر ظريفا
امتنع في المسائل الاربع في المعطوف والصفة الفتح لعدم
لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا
ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد وجاز فيهما الرفع
والنصب فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروى برفع
ابن ونصبه تتمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا
عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو
قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي موجود
فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه
الصلاة والسلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد
يحذف اسم لا للعلم به كقولهم لا عليك اي لا باس عليك
الثالث من انواع النواسخ ظن من الظن بمعنى

الحسبان

الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم ورأى
بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد بمعنى ظن وحسب
وهو كظن ودرى في لغة بمعنى علم والاكثر تعديها
بالباء لواحد فان دخلت عليه الهمزة تعدت لاخر
بنفسها وخال ماضي يخال وهي كظن لا ماضي يخول
بمعنى يتكبر وزعم وهي كظن والاكثر وقوعها على
أنْ وانّ وصلتهما فتسد مسد مفعوليهما والزعم
قول يطلق على الحق والباطل والاكثر ان يقال فيما يشك
فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم
في القران الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول
هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته
تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقوله
لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر
انتهى ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب
ودعوتني وزعمت انك صادق ولقد صدقت وكنت
ثم امينا ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن وحقد
وعلم بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله القلبيات
اي القائم معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها غير
قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى ابصر كرأيت
الهلال اي ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه

وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كا
البرصي ودري بمعنى ختل نحو دري الذيب
الصيد اذا ختله واستخفي له ليفترسه وخال بمعنى
ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن او
هزل نحو زعمت الشاة اي سمنت او هزلت ووجد
بمعنى استغني فصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق
الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه
الافعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدا
والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما معا مفعولين
لها عند الجمهور نحو فظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه
وقوله رايت الله اكبر كل شيء محاولة واكثرهم جنودا
وقوله حسب التقي والجود خير تجارة وقوله رايت
الوفي العهد يا عروا فاغتبط وقوله ما خلتني زلت
بعدكم ضمنا وقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله
تعالى إنا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مؤمنات
والاصل في هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض
لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن معه بمرجوحيته
ويلغين برجحان والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه او تاخره ان تاخرن عن
المفعولين نحو قول القوم في اثري ظننت فاخر
الفعل

وتمامه
فان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

الفعل واهمل لضعفه بالتاخر وما قبله مبتدا و
خبر ويلغين بمساوات للاعمال لهن ان توسطن بينهما
نحو قوله ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز
خلت اللؤم والخورا فوسط الفعل بين اللؤم والخور
واهمل لضعفه بالتوسط ايضا وانما كان الالغاء
والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما
مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل
اللفظي اقوى من المعنوي وبه جزم في الاوضح وفهم
من كلامه ان الالغاء جائز لا واجب وانه لا يجوز
مع تقديم العامل على المعمولين وان تقدم عليه غيره
وهو كذلك على المشهور وهذه الافعال الآن وليهن
ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي
ما مطلقا ولا وان في جواب قسم ملفوظ به او
مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام الا في النافيات لما
وليهن نحو علمت ما زيد قائم في الدار ولا عمرو و
علمت والله ان زيد قائم او لام الابتداء نحو ولقد
علموا لمن اشتراه الاية ومنه قوله اني رايت ملاك
الشيمة الادب او لام القسم نحو علمت والله ليقومن
زيد وقوله ولقد علمت لتاتين منيتي والاستفهام

وتمامه
ان المنايا لا تطيش سهامها

سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان ادري
اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم
استفهام كما سياتي ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام
كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا
ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به
ولا مضاف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية بطل
عملهن اي عمل هذه الافعال في اللفظ دون المحل و
جوبا لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ما له صدر
الكلام ويسمى ذلك تعليقا لانه ابطال في اللفظ
مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي لا هي
مزوجة ولا هي مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب
على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام
بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى ونحو
علمت متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق
منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله
لان الاستفهام له صدر الكلام تتمة ذكر ابو
علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى
وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور و
شرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل

والمص

ستم النحو بيتك

والمص في الشذور وشرحه ايضا كقوله ولقد علم
الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ولا
يجوز حذف المفعولين ولا احدهما لغير دليل لانك اذا
اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فائدة اذ لا يخلو
الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك تنبيه
قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدا والخبر
مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع
مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به او منفصل
عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا منطلقا وفي
الدار تقول عمرا مقيما واجهالا تقول بني لوي
فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية **باب**
في ذكر الفاعل واحكامه اما الفاعل هو اسم صريح او
ما في تاويله قدم عليه فعل تام او ما في تاويله و
اسند اليه على جهة قيامه او وقوعه منه وله
احكام منها انه مرفوع بما اسند اليه ورفعه اما
حقيقة كقام زيد وعمرو قائم ابوه ومات عمرو
وخالد ميت اخوه او حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو ... قوله تعالى
وما ياتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو ... قوله تعالى
لولا دفع الله الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان
الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من

الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني
ومنها انه لا يتاخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل
عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل
عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة علي صدرها واستدل
ابو البقاء في اللباب علي انهما كالكلمة الواحدة باثني
عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن جني فان
وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب
تقدير الفاعل عني ضميرا مستترا وكون المقدم اما
مبتدا كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف
كما في نحو وان احد من المشركين استجارك واما نحو
قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فضرورة او مؤول
ومنها ان عامله لا تلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل
مثني ظاهرا ولا علامة جمع اذا كان مجموعا ظاهرا
فلا يقال علي اللغة الفصحي قاما رجلان وقاموا
رجال وقمن نساء بتجريد العامل من علامة التثنية
والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال
الظالمون وقال نسوة كما يقال مع المفرد قام رجل
وقامت نساء بتجريد العامل الفعل اذ لو قيل قاما
رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر
وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم

تجريد

بل يقال قام رجلان قام رجال وقام نساء صح

ش

تجريد العامل دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك
حكم الفعل وشذ الحاقهما بالعامل المسند لما بعدها
من مثني ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه
مبعد وحميم وقوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي
فكلهم الوم وقوله نتج الربيع محاسنا الحقنها غر السحائب
وهذه لغة طي يسميها النحويون لغة اكلوني البراغيث
وعليها جاء ظاهر قوله صلي الله عليه وسلم يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله ايضا لورقة
ابن نوفل او مخرجيهم بتشديد الياء حين قال له
ورقة ابن نوفل ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك
واصله او مخرجويهم اجتمعت الواو والياء وسبق
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
بالياء وكسر ما قبلها فصار او مخرجيهم وفهم من
كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر
وهو كذلك علي هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين او
المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح
ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة
تانيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما
بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون
مقدر التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه

صدره
تولي قتال المارقين بنفسه

والاكثرين علي ان هذه اللغة هي علامات للفاعل كالتاء فخالف ما فهمه

ثم ومنها ان عامله تلحقه علامة التانيث في اخره ان
كان الفاعل مونثا حقيقيا كان وهو ماله فرج كقامت
هند وتقوم دعد وزيد قائمة امه او مجازيا وهو
بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة
الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند
الي ظاهر متصل حقيقي التانيث ولو مثني كقامت الهندان
او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات او الي ضمير
متصل عايد الي مونث مطلقا كالشمس طلعت وشذ
قول بعضهم قال فلانة واما قوله ولا ارض ابقل
ابقالها فضرورة ويجوز الوجهان اي الحاق العامل
العلامة وعدمه في اربع مسائل والالحاق ارجح في
جميعها احدها في الفاعل اذا اسند الي مجازي التانيث
الظاهر المتصل نحو طلعت الشمس وطلع الشمس و
المنفصل قد جاءتكم موعظة ونحو فقد جاءكم بينة
وكلامه في الشرح يقتضي ان التانيث في هذا ارجح
وكلامهم صريح في خلافه كما ستراه والثانية في
العامل اذا اسند الي الحقيقي التانيث المنفصل من العامل
~~والثانية في العامل اذا اسند الي الحقيقي~~ بغير الا نحو
قامت اليوم هند وحضرت القاضي امراة ونحو اذا جاءكم
المومنات وقوله ان امرأ غره منكن واحدة وغرج

بقوله

عدره
فلا مزنة ودقت ودقها

عجزه
بعدها وبعاد كل
في الدنيا لغرورة

بقوله الحقيقي غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة
احسن اظهار الفضل الحقيقي على غيره قاله الدماميني في
شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر لي
خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر الاتيان فيه با
لعلامات عند الاسناد الي ظاهر غير الحقيقي كثيرة
فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف علي مايتي موضع
ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصور المذكورة
نحو خمسين موضعا واكثرية احد استعمالين دليل
علي ارجحيته فينبغي المصير الي القول بان اتيان
بالعلامة في ذلك احسن انتهي وما بحثه موافق
لمقتضي عبارة الشرح والثالثة هي المشار اليها بقوله
او المنفصل بعامله كما في باب نعم وبئس وذلك نحو
نعمت او نعم المراة هند فالتانيث علي مقتضي الظاهر
والتذكير علي ارادة الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة
بل المراد بالجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا
من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين
والرابعة في العامل اذا اسند الي الجمع سواء كان
جمع تكسير لمذكر نحو قالت الاعراب او لمونث كقامت
الهنود ام اسم جمع كقامت النساء ام اسم جنس كاورقت
الشجر فالتانيث في ذلك كله علي التاويل بالجماعة و

التذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع الا جمعي
التصحيح المذكر والمؤنث فكمفرديهما اي في التذكير
والتانيث فيجب التذكير على الاصح في نحو قام الزيدون
مما هو جمع لمذكر السالم كما يجب في نحو قام زيد لان
سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة
جواز الوجهين في نحو جاء البنون لتغير نظم واحده
وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك
ويجب التانيث في نحو قامت الهندات مما هو جمع المؤنث
السالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب البصريين
وصححه المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون واحده
مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير
ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية
ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال قدموا ان
الفاعل الحقيقي التانيث المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم
منعتم التانيث في ما قامت الا هند مع انه حقيقي التانيث
اشار الى دفعه بقوله وانما امتنع في النثر ان يقال
ما قامت الا هند بتانيث الفعل لان الفاعل في الحقيقة
ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكور محذوف
والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه و
التقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة
امتناع

امتناع نحو ما طلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز
التانيث في النظم وهو مذهب الاخفش كقول
الشاعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات
العم وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في
النثر وصححه المرادي بقلة وصرح المص في الشذور
بمرجوحيته ومنه قراءة بعض ابي جعفر ان كانت الا
صيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذه
جائز مطرد كحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما في
نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام
مصدر وفاعله محذوف والتقدير او اطعامه
يتيما بالاضافة الى الفاعل وكحذفه في باب النيابة
عن الفاعل نحو قضي الامر اصله والله اعلم قضى الله
الامر وكحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل
عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا بناء على ان
افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي
وما بعده فاعل كما سياتي في بابه لكن لما غيرت الصيغة
قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت
الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى
لا لمعنى وفي هذه الاربعة المواضع يطرد حذف
الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد تين
والمخاطبة

بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند
كما قرر في محله ويمتنع حذفه في غيرهن لانه عمدة
وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل ان
ظهر في اللفظ فذاك واضح والا فهو ضمير مستتر
راجع اما المذكور نحو هند قامت او لما دل عليه
الفعل كقوله عليه الصلوة والسلام ولا يشرب
الخمر حين يشربها ولا يشرب الشارب وحسن
ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني او لما
دل عليه الحال المشاهد نحو كلا اذا بلغت التراقي
اي بلغت الروح والاصل في الفاعل ان يلي عامله
لانه كالجزء منه ولذلك سكن اخر الفعل اذا كان
ضميرا كراهة توالي اربع متحركات وانما يكرهون
ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة
الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه
ويتاخر عن الفاعل لانه فضلة وقد يجيء بخلاف
الاصل فيلي المفعول الفعل ويتاخر الفاعل عنه
اما جوازا كما في نحو ولقد جاء ال فرعون النذر
وقوله جاء الخلافة اذ كانت له قدرا وكما اتى ربه
موسى على قدر ولا يضر في هذا اتصاله بضمير
الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واما وجوبا و
ذلك

كزيد قام

وهو مؤمن

ذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل
ضمير المفعول كما في نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر
للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا
يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة واجازه
ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان
استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية
ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ
لو تقدم وذلك نحو ضربني زيد اذ لو اخر والحالة
هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وهو لا يجوز
الا فيما استثني الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو انما
يخشى الله من عباده العلماء او بالا على الاصح نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وقد يجب ذلك الاصل الذي هو ايلاء
الفاعل لعامله وتاخر المفعول عنه وذلك في ثلاثة
مواضع ايضا احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم على الفاعل لانفصل
مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك ان تاخير المفعول
انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقديمه
على عامله جائز كما صرح به في الاوضح واعترض فيه
على ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع
التقديم الثاني ان يخاف التباس احدهما بالاخر لعدم

الضمير

ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الاخر
سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين
ام مضافين الى ياء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى
عيسى او غلامي غلامي او هذا ذاك او من في الدار
من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الاول فاعلا
والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب
تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبان الاجمال من
مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر
وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق
وشرعا على الاصح وبان الزجاجي نقل الاتفاق على انه
يجوز في نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك اسمها
ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت
قرينة لفظية او معنوية فلا يجب التاخير بل يجوز
التقديم كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضربت
موسى سعدى الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو
انما ضرب زيد عمروا او بالا على الاصح نحو ما ضرب
زيد الا عمروا وقد يتقدم المفعول على العامل و
الفاعل جوازا نحو فريقا هدى وفريقا حق عليهم
الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين احدهما
ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فايا اسم

شرط

زيد وعمرو م

اما

شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا
مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين
مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء
في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم
نحو فاما اليتيم فلا تقهر ونحو وربك فكبر
والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تاخره و جوازا
جوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا
وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ وان
كان الفعل العامل في الفاعل نعم وبئس فالفاعل
اما ظاهرا او مضمرا فالظاهر يجب ان يكون اما
معرفا بال الجنسية على احد القولين او العهدية
على الاخر والقول بانها للجنس حقيقة او مجازا
او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات
نحو نعم العبد انه اواب وبئس الشراب او مضافا
لما هي ال الجنسية فيه نحو ولنعم دار المتقين
وبئس مثوى المتكبرين او مضافا لما هي فيه
كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل و
اشتراط كون الظاهر بال او مضافا لما هي فيه
هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش
ان اناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة

وللمفعول اربع حالات تاخره وجوبا وتوسطه وجوبا [illegible]

لما مضافا م

مفردة ومضافة واجاز الجرميان يكون علما
كقوله عليه الصلوة والسلام نعم عبد الله خالد
ابن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان
الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون
المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما
واما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي
ان يكون تابعا لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم
اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر فقد
اشار اليه بقوله او مضمرا مفردا مستترا و
جوبا مفسر لكونه مبهما بتمييز بعده قابل لال
مذكور غالبا مطابق ذلك التمييز المخصوص با
لمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما نحو بئس
للظالمين بدلا ونحو نعم امرءً هرم ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح
او الذم مبتدا والجملة خبره تقدم عليها او تاخر
والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا
كما مر وكذا اذا كان مضمرا فتامل ولا يجوز توسطه
بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا
يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز
حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي

ايوب باب في ذكر النائب عن الفاعل وهو
ما حذف فاعله واقيم هو مقامه ويحذف الفاعل
للجهل به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او
معنوي كالتعظيم فينوب عنه في احكامه كلها من
وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه للاتصال
به وتانيث العامل لتانيثه وامتناع حذفه وغير
ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها
احسن من عبارته في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو
النائب عنه بالاصالة ولا ينوب عنه غيره مع لهذا
وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله فان لم يوجد
في اللفظ فينوب عنه تماما اي الذي او شيء اختص
وتصرف من ظرف زماني او مكاني نحو صيم رمضان
وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية
وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما
او مجرور بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم
ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا
في الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم او استثناء
وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو
ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين و
قال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفي الارتشاف

انه لم يقل به احد وقال الفراء النايب الجار فقط
وهو بعيد اذ الحرف لاحظ له في الاعراب لا لفظا
ولا محلا او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة والمتصرف منهما ما فارق النصب على المصدرية
والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد
العدد او كونه اسم نوع وافهم عطفه هذه الاشياء
بلو انه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار
في الجامع تبعا لابن عصفور اولوية المصدر وفهم
من تخصيصه النيابة بما ذكر انه لا يجوز نيابة الحال
والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له والمفعول معه
ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا
تاتي النيابة الا بدونه بقوله ويضم اول الفعل المتصرف
عند ارادة اسناده الى النايب لفظا او تقديرا مطلقا
اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا مجردا
او مزيدا ويشاركه في الضم ثاني الماضي المبدو بتاء
زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة نحو تعلم وتضورب
وثالث الماضي المبدوء بالهمزة بهمزة الوصل نحو انطلق
واستخرج ويفتح ما قبل اخره لفظا او تقديرا ان
كان مضارعا مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا في
الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله مضموما في الاصل

ويكسر

ويكسر كذلك ان كان ماضيا كضرب زيد بضم اوله
وكسر ما قبل اخره ويضرب عمرو بضم اوله وفتح
ما قبل اخره واما الفعل الجامد فلا يبنى للنايب
اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف فمذهب
الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل
ان قلنا انها تعمل في الظرف اقيم والا تعين ضمير المصدر
ولم يتعرض لرافع النايب اذا كان اسما وذكر في الجوامع
انه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى
اسم المفعول وذلك في الفعل الثلاثي المعتل العين نحو
قال مما عينه واو وباع مما عينه ياء الكسر مخلصا
نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين
لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني
لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا و
الكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى
الاشمام هنا شرب الكسرة شيئا من صوت الضمة
ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما
مع ان القراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى
وبها قرا ابن عامر والكسائي في قيل وغيض
والضم مخلصا نحو قول وبوع بحذف حركة العين

وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه
قوله حوكت على نولين اذ تحاك وقوله ليت شبابا
بوع فاشتريت وهذه لغة ضعيفة وظاهره اطلاقه
جواز اللغات الثلاثة في المعتل العين وان حصل لبس
وهو مذهب س وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم
يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل
المفعول باحد الوجوه الثلاثة اجتنب كبعت وعقت
مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم
في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع نحو
اختار وانقاد مما على عينه **باب** الاشتغال اي
اشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتاخر
عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره او
ملابسه ولولا ذلك لعمل هو ومناسبه فيه والمراد
بالعامل ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب
الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما
يترجح نصبه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما
يستوي فيه الامران هكذا ذكرها النحويون وتبعهم
المص فشرع في بيانها بقوله يجوز في نحو زيد ضربته
او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه او رجلا يحبه
رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى

تقدير

تقدير فالجملة بعده في محل رفع على انه خبر له و
الرابط بينهما الضمير وجملة الكلام ح اسمية ذات
وجهين ونصبه باضمار عامل على الاصح موافق
للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط مقدم على
الاسم الا المانع من ذلك فيقدر في المثال الاول
ضربت فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع
من ذلك وفي الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا
مررت به اذ لا يصل مررت بنفسه وفي الثالث
اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا
يحبه لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه
الامثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف
لان المذكور عوض عن المقدر فلا يجمع بينهما فلا
موضع للجملة التي هي بعده من الاعراب لكونها مفسرة
وجملة الكلام ح فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية
الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما في نحو
رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي ويترجح
النصب على الرفع في نحو زيدا اضربه او لا تضربه
مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر
وانما رجح للطلب الواقع بعد الاسم اذ في الرفع الاخبار
بالطلب عن المبتدا وهو خلاف القياس بل منعه

مخزه
تخبطه الشوكى والاشتاك
الاولة
ليت وهل ينفع شيئا ليت



الرفع بعضهم واول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع
في نحو زيد احسن به لان الضمير في محل رفع واما
نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانما
اجمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل
ذو طلب لانه متاول عند س على حذف الخبر و
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما
يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استانف الحكم
وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في
مثل هذا ومثله والزانية والزاني فاجلدوا ويترجح
ايضا في نحو والانعام خلقها لكم بعد خلق الانسان
من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له
على جملة فعلية على مثلها وهو اولى من التخالف فان
فصل عما قبله باما نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته
ترجح الرفع لان اما تقطع ما قبلها بعدها عما قبلها
وحتى ولكن وبل كالعطف نحو ضربت القوم حتى زيدا
ضربته قاله في الاوضح ويترجح ايضا في نحو ابشرا
منا واحدا نتبعه وما زيدا رايته مما الاسم السابق
وقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كاذ ولا النافية
وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه
فاكرمه وانما ترجح لغلبة وقوع الفعل بعد همزة

تمامه فاذا هو خصيم مبين ه

تمامه فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون ه

بعد همزة الاستفهام صح

الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة
بغير ظرف نحو ءانت زيد تضربه فالمختار الرفع و
يترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم السابق جوابا لا
ستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال
ايهم ضربت او من ضربت او كان رفعه يوهم ان
الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء
خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان
الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا
كما اشار الى ذلك اول الباب ويجب النصب اذا وقع
الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد
اداة الشرط كما في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه و
متى عمرا تلقه فاحسن اليه او اداة تحضيض كما في نحو
الا عمرا اهنته وهلا زيدا اكرمته او اداة استفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته وانما وجب لوجوبه
اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو
جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال وصرح
في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة او
ادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في
الشعر الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان
والفعل ماض فيقع في الكلام ويجب الرفع على

الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدآء كاذا
الفجائية كما في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان
اذا الفجائية لا يليها الا مبتدا وخبر نحو اذا لهم مكر
في اياتنا فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه
اي لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق
الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتدا وكذا يجب الرفع
اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر
الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا يعمل ما لا يفسر
عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان
كان ليس من هذا الباب لا يعمل لعدم صدق ضابط
الباب عليه كما قال في الاوضح ويستويان اي الرفع
والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية في نحو
زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز
في عمرو الرفع والنصب للتكافي الحاصل على تقدير
لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فاذا راعيت
صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبته فالتناسب
بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح
وظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط في الجملة المعطوفة
وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم
به

كالاستفهام وما النافية
واداة الشرط نحو زيد
هل اكرمته وعمرو
ما صحبته وخالد
ان رايته فاكرمه لان
ما له صدر الكلام صح

به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان
نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي لكن خالف
في اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في
نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش
والسيرافي قال وهو المختار وليس منه اي من
باب الاشتغال وكل شيء فعلوه في الزبر اي
لعدم صحة تسليط العامل على ما قبله اذ لو صح
لكان تقديره وفعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل
فرفع كل واجب على الابتدآء وجملة فعلوه في موضع
رفع صفة كل او في موضع جر صفة لشيء وفي
الزبر خبر كل والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت
في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء للمفعول
وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه
اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعمال
النصب فيه فرفع زيد واجب اما على الابتداء او على
اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم
ينبه على هذا في الشرح تتمة الاشتغال كما
يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على
الابتدآء او على الفاعلية باضمار فعل وتاتي فيه
الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك

في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو
خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند
المبرد وتجب الفاعلية في نحو ان امرء هلك ليس له ولد
ويترجح في نحو ابشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد
قام وعمرو قعد **باب** التنازع في العمل وهو ان يتوجه
عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما مؤكدا للاخر
الي معمول فاكثر متاخر عنهما يجوز ذلك اذا تنازع عاملان
اتفقا في العمل كقام وقعد اخواك ام اختلفا كما في
نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول منهما في الاسم
الظاهر واهمال الثاني وهذه الوجه اختاره الكوفيون
لقوته بالسبق فيضمر في الثاني المهمل كلما يحتاجه
من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع
فيه لرجوع الضمير الي متقدم رتبة لانه معمول
للاول نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما
اخواك او قام ومررت بهما اخواك وقد يحذف
منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف
غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع
فيظهر او اعمال الثاني في الظاهر واهمال الاول
وهذه الوجه اختاره البصريون لقربه ولسلامته
من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وهو الصحيح

اذ لا محذور فيه م

لان

لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر
ذلك ش قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الي الاول والثالث قال الشيخ خالد الازهري
وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه علي
الثالث او بالثاني لقربه من المعمول الي الاول ويستوي
فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فيضمر في الاول المهمل
مرفوعه فقط فاعلا كان او نائبه مطابقا للاسم
الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار
قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم و
بئس بل وفي هذا الباب نثرا ونظما نحو ضربوني و
ضربت قومك حكاه ش وقوله جفوني ولم اجف
الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل واوجب الكسائي
حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة والفراء اضماره موخرا ان طلب الثاني منصوبا
لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل
والا اعملهما في المرفوع وهو مشكل فان اجتماع
مؤثرين علي موثر واحد ممنوع في الاصول والنحويون
يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضي
وافهم كلام المص حذف غير المرفوع وهو كذلك
ان استغني عنه كضربت وضربني زيد ومررت

بالنسبة

اي في علم الاصول

ومر بي زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بل اوقع
حذفه في لبس كرغبت ورغبت في الزيدان عنهما
او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان
او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني و
ظننت زيدا ...... قائما اياه وجب اضماره متاخرا
عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الاول ولكون المنصوب
عمدة في الاصل في الثاني لكن صح في الاوضح جواز
حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل ومنه اي
من هذا الباب نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس
معنى المهمل ولا نحو وعزة ممطول معنى غريمها
لزوال الارتباط قاله في الجامع وقول امرء القيس و
لو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال لفساد المعنى اذ لو وجه كفاني ولم اطلب
الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو
لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في
سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا
اذ امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات فيكون
السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق
لو ولو وجه ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل
مثبتا

بيان

مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد
في المعنى فيؤدي الى اثبات الشيء ونفيه في كلام
واحد وهو باطل فتعين ان يكون مفعولا طلب
محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد ويدل
عليه قوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي **باب** في ذكر
المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل في
النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوب
ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان
الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع
اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف الاكثر
ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتحة
موازنة لكثرة المفعول وهو خمسة على المشهور احدها
المفعول به وقدمه على غيره من المفاعيل لانه احوج
الى الاعراب ازالة الالتباس الحاصل بينه وبين الفاعل
وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل
وذلك كضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع
فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد
تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل من انه غير جامع

ولا تضرب عمروا اذ
لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمروا اذ
الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله ما
وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول
المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله
والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه
والناصب له اما فعل متعد نحو وورث سليمان
داود او وصف نحو ان الله بالغ امره او مصدر
نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم
انفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما
ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم اللبس
ولا يقاس عليه شيء من ذلك والضمير المجرور في
قولهم مثلا المفعول به عائد على ال اي الذي يفعل
به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا
نحو قالوا خيرا او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب
على الاشتغال كما تقدم او على الاختصاص نحو نحن
العرب اقرى الناس للضيف او على الاغراء نحو السلاح
السلاح او على التحذير نحو الاسد الاسد او على
الندا كما اشار اليه بقوله ومنه الاسم المنادى بجميع
انواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
ادعوا لفظا او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد

اصله ادعوا فحذف الفعل وعوض عنه حرف الندا
للتخفيف وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه ثم المنادى
قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو
بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله
وانما ينصب المنادى لفظا اذا كان مضافا سواء
كانت الاضافة محضة كيا عبد الله ام لا كيا حسن
الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادات
الا المضاف الى ضمير الخطاب فلا يقال يا غلامك لا
ستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجود تغايرهما او كان شبهه
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل
او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل كيا حسنا
وجهه او مفعول كيا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا
او مجرور كيا خيرا من زيد ويا رفيقا بالعباد و
مثال المعطوف عليه قبل الندا يا ثلاثة وثلاثين
فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
لانه من العلم ومن المشبه به عند المص والرضي
قولهم يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يبخل او كان نكرة

غير مقصودة سواء كانت جامدة ام مشتقة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي ويا رفيقا انقذني وقد اشار
الى الثاني بقوله والمفرد وهو ما ليس مضافا ولا شبيها
به ولا نكرة لم تقصد المعرفة اي المعين سواء كان
معرفة قبل النداء ام بعد النداء ينصب محلا لان اعراب
المبني اعراب محله ويبنى لفظا على ما يرفع به من حركة
او حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من
حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه مو
قعه وبني على الحركة للاعلام بان بنائه غير اصلي و
كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى
المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر
لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها
او على الفتح لالتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة
عنها وتعبيره بما ذكر اولى من قول بعضهم يبنى على
الضم لشموله للمبني على الضم كيا زيد وللمبني على
الالف نحو يا زيدان وللمبني على الواو نحو يا زيدون
ومن المبني على الضم النكرة المقصودة نحو يا رجل
لمعين ثم المبني على الضم ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه
الضمة والا قدرت نحو يا موسى ويا قاضي وكذا
ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سٓ ويا

برق

برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون مضموما
او منصوبا وهو اقوى واذا كان علما موصوفا بابن
متصل به مضافا الى علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما
بعده نحو يا زيد بن عمرو فصل في الكلام على المنادى
الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم او الى المضاف اليها
وتقول في نحو يا غلام مريدا به الاضافة الى الياء يا
غلام بالحركات الثلاث على الميم من غير ياء وبالياء فتحا
اي مفتوحا يا عبادي الذين اسرفوا واسكانا اي
ساكنة نحو يا عبادي الذين ~~اسرفوا واسكانا~~ فالنون
وبالالف نحو يا اسفى على يوسف فهذه ستة لغات
لكنها متفاوتة في القوة والضعف فافصحها حذف
الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها
الفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الميم اكتفاء
بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى
الا وهو مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم
يا ام لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات
مشروط بما اذا كانت الاضافة فيه كما في التسهيل والجامع
احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا
ضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة
وساكنة ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة

لا غير المنادى المعتل المضاف الي اليآء نحو يا فتاي وقاضي
ولا يجوز حذفهما الالتباس ولا اسكانهما لئلا يلتقي سا
كنان ولا تحريكهما بالضم ولا بالكسر لثقلهما علي اليآء
وتقول في يا ابي ويا امي زيادة علي اللغات الست يا
ابت ويا امت بفتح التآء وكسر التآء المزيدة عوضا
عن يآء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم لكن الفتح اقيس
وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد
قرئ بهن ولا يجوز الجمع بين يآء المتكلم والتآء الا في
الضرورة كما سياتي فهذه تسع لغات جائزة في الاب
والام مضافين لليآء في الندآء وسياتي ان فيهما لغتين
اخريين فالمجموع فيهما احدى عشر لغة علي خلاف
في بعضها وتقول فيما اذا نودي المضاف الي المضاف
الي اليآء وكان لفظ ام او عم يا ابن ام ويا ابن عم ويا بنت
عم ويا بنت ام بفتح اخر كل منهما للخفة وقيل علي انهما
ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا علي الفتح وكسر ذلك
ايضا وهو الاكثر علي حذف اليآء والاجتزاء بالكسر
وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان
لكثرة استعمالهما في الندآء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما
فحكم اليآء فيه كحكمها في غير الندا نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي
والحاق الالف والياء للاولين وهما يا ابت ويا امت

قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه او
بدله وسبيل ذلك الشعر يا ابتا علك او عساك
وقوله يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحق لاحب
وقوله يا ابتي لا زلت فينا قائما والحاقهما للاخريين
وهما ابن ام وابن عم ضعيف لا يكاد يوجد الا في
الضرورة كقوله يا بنت عما لا تلومي واهجعي وقوله
يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد

فصل في احكام توابع المنادي ويجري ما افرد
او اضيف حال كونه مقرونا بال من نعت المنادي
المبني العلم والنكرة المقصودة وتاكيده وعطف بيانه
وعطف نسقه المقرون بال علي لفظه اي المبني فيرفع
مراعاة للفظه او علي محله فينصب مراعاة للمحل نحو يا
زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم
اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا ويا جبال
اوبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب فالاول مختار
الخليل والمازني تنبيها علي انه منادي ثاني والثاني
مختار ابي عمرو ويونس لان ما فيه ال للتعريف فالنصب
وما لا فالرفع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع و
النصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فان
من في قوله من نعت المبنى بيان لما في قوله ما افرد

الشقيق عن الذي
من الاب والام

لا يلي حرف الندا فلم يجعل
لفظه كلفظ ما يليه وفصل
المبرد بين ما فيه ال صح

او اضيف وانما الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد
في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج
بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان
ونسق مقرون بال منصوب لاغير ولو كان مفردا
نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا بني تميم اجمعين
ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله والحارث وسياتي حكم
البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد و
قد اشار اليه بقوله ويجري ما اضيف من نعته
وتوكيد وبيان حال كونه مجردا من ال على محله دون
لفظه فينصب فقط كما لو كان منادي نحو يا زيد صاحب
عمرو ويا تميم كلكم او كلهم اجمعين ويا زيدا با عبد
الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الرفع على الاصل و
يجري نعت اي وآية في تبعيته لمتبوعه على لفظه
فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان
يا ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل وقرئ
شاذا قل يا ايها الكافرين ولا تنعت اي الا بما فيه
ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا ايهذا
الرجل والبدل والنسق المجرد من ال كالمنادي المستقل
فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبني المنادي و
ينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف
ذلك

الفرح

من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالتباس
لندوره ونواله بالقراين وترسم الالف المتطرفة في
الخط ياء عند الجمهور ان تجاوزت الالف الثلاثة الاحرف
بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء
كانت زائدة للالحاق كحبلى ام لغير ذلك وسواء كان
ما هي فيه فعلا كاستدعى واستقصى او اسما كالمستقصى
والمصطفى فان كان ما قبلها ياء رسمت الفا كزكريا ويحيا
كراهة اجتماع يائين في الخط الا يحيى ويحيي علمين فيرسمان
ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا
لثقل الفعل والصفة وكون الالف اخف من الياء او لم
تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها الياء بان كانت منقلبة
عنها سواء كان ذلك في فعل كرمى وهدى ام اسم كالرحى
والفتى فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها
الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف الفا
على حالها في غيره اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة
عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل ام لا وسواء كان
ما هي فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما كالقفا والعصا
ثم اشار الى ما يتعرف فيه من الواوي من اليائي
بقوله وينكشف امر الف الفعل بالتاء اي باتصال تاء
الفاعل به فمهما ظهر فهو اصله كرميت وعفوت

٧ ام لتانيث

كعلقى

كدنيا

فعلم بالاول ان الف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني ان
الف عفى عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان
اعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع
كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي
مضمومها وبكون الفاء واوا كوعى لان اللام حينئذ ياء لا
واو اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو وبكون العين
واوا كشوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما
عينه ولامه واو وامر الف الاسم بالتثنية فمهما ظهر
فيهما فهو اصله كعصوين وفتيين فعلم ان الف عصا عن
واو والف فتى عن ياء وينكشف ايضا بالجمع بالالف و
التاء كالفتيات والقنوات وبكون الفاء و[illegible] العين
واوا كالماس وشذ نحو القوى والضوى فان جهل حال
الالف المنقلبة عن واو او ياء بان لم يكن معها شيء من
العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء كمتى والا
نحو المثل
بالالف وانما كتبوا لدى بالياء لانقلاب الفه ياء
مع الضمير في لديك وكلا تكتب بالالف اذا لم تضف
الى مضمر لان الفه منقلبة عن واو عند البصريين
واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لامالة
الفه والى وعلى لانقلاب الفهما ياء مع الضمير في اليك
وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها **فصل**

في الكلام

في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه
تتم المقدمة فنسأل الله حسن الخاتمة وهمزة سابقة مو
جودة في الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك
لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل
سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة
بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه
من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر
كما هو الاصل وظاهر كلام سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة
التي هي اعدل لانها تحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة
فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد
تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا
ولا ماض ثلاثي مجرد ولا رباعي مجرد ولا في حرف غير اللام
لام التعريف ولا اسم غير ما سيجيء بل تكون في مواضع
اشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله همزة اسم
مبتدا خبره سيأتي واصله عند البصريين سمو كقنو
لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمي حذف لامه
للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون
الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتي بالهمزة
فادله بكسرها وضم وهو قليل والمجرور في محل نصب
على الحال وهمزة است بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره

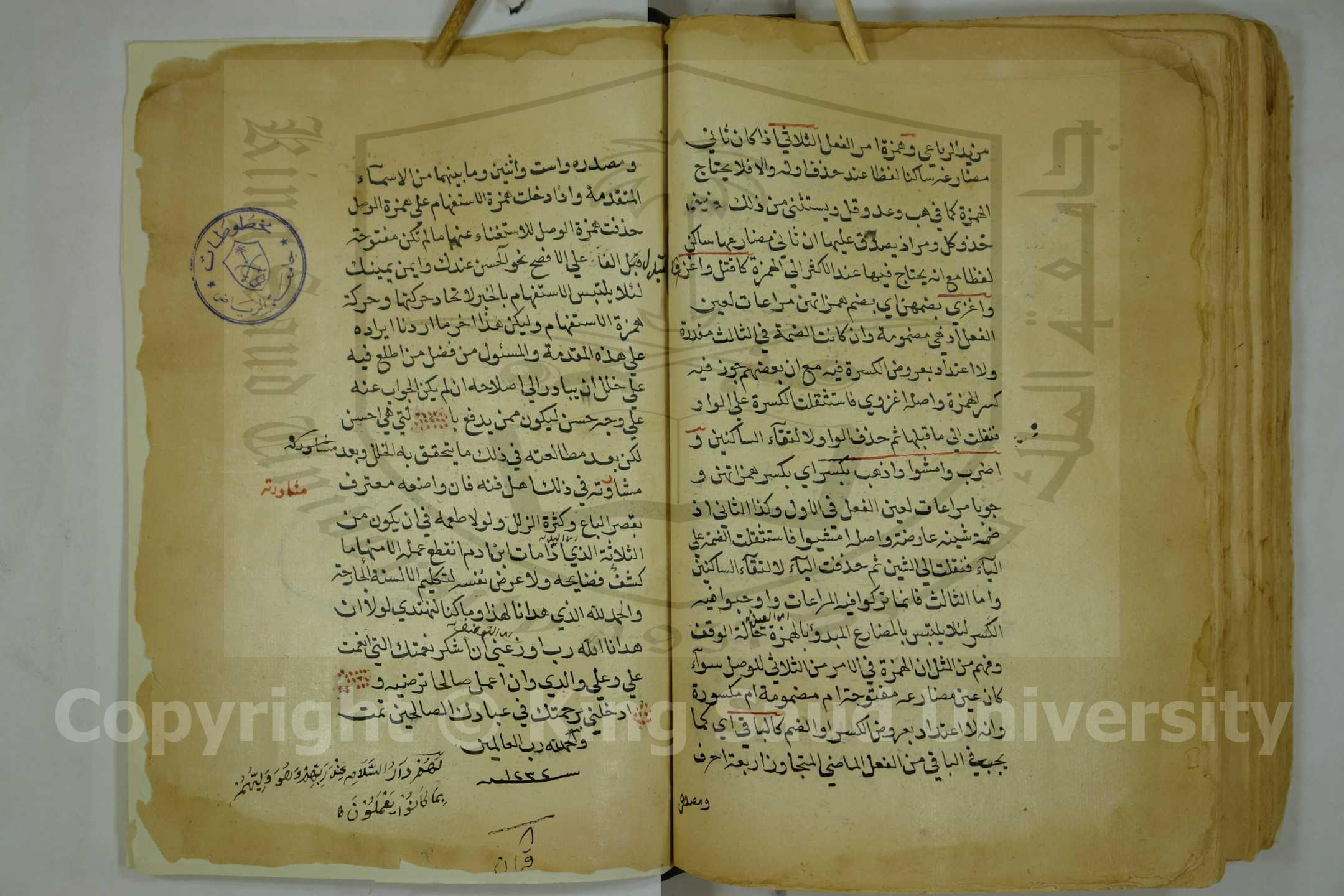
وهو الدبر واصله سته

وابن اصله بنو بفتح اوله على استاه وتصغيره على بني وتاتيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتي بها للتوصل الى النطق بالساكن وابنم هو ابن زيدت فيه ميم للمبالغة سمع مخففا ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب كما في امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض وابنة اصلها بنوة كشجرة لانها مونث ابن فالتاء فيها للتانيث بخلاف تاء اخت وبنت فانها بدل من اللام لا للتانيث لسكون ما قبلها لانه لو سمي بهما رجل لصرفا وانما استفيد التانيث من صيغتهما وامرء وامراة اصلهما مرء ومرءة وهما لغتان اخريان سكن اولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مره ومرة فجريا مجرى ابن وابنة وتثنيتهن اي السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع واثنين واثنتين اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان لانهما من تثنيت فحذفت اللام وسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما بدا بلام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طي وحمير واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل

يقول

يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله بناء على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سياتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن والضمير في قوله بفتحهما عائد الى الغلام وايمن قال او بكسر فا يمن وفيه اثنتا عشر لغة جمعها ابن في قوله ... ايم وايمن فافتح اواكسر وام قل وقل م او من بالتثليث قد شكلا وايمنا ختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا وهمزة اسم وصل خبر المبتدا ودخولها في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله وكذا همزة الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة وصل كاستخرج وانطلق وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة مصدره تبعا للفعل وهو منحصر في احد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواز والافعنلال كالاقعنساس والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من

يعني ابن مالك ... لكثرة الاستعمال الجائز ... ايمن الله بركة الله ... بكسر ... مالك



مزيد الرباعي وهمزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني
مضارعه ساكنا لفظا عند حذفها وله والا فلا يحتاج
الهمزة كما في هب وعد وقل ويستثنى من ذلك ونحو
خذ وكل ومر اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعها ساكن
لفظا مع انه يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة كاقتل واغزو
واغزي بضمهن اي بضم همزاتهن مراعات لعين
الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في الثالث مقدرة
ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه
كسر الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو
فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين و
اضرب وامشوا واذهب بكسر اي بكسر همزاتهن و
جوبا مراعات لعين الفعل في الاول وكذا الثاني اذ
ضمة شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على
الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
واما الثالث فانما تركوا فيه المراعات واوجبوا فيه
الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدو بالهمزة في حالة الوقف
وفهم من المثل ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء
كان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة
وانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم كالباقي اي كما
يجيء الباقي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف

ومصدره

ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء
المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل
حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة
فتبدل الفا على الافصح نحو آلحسن عندك وآيمن يمينك
لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة
همزة الاستفهام وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده
على هذه المقدمة والمسئول من فضل من اطلع فيه
على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يكن الجواب عنه
على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن
لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته
مشاورة في ذلك اهل فنه فان واضعه معترف
بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه في ان يكون من
الثلاثة الذي اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا منها ما
كشف فضايحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة الجارحة
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت
علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضيه و
ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين تمت
والحمد لله رب العالمين

لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم
بما كانوا يعملون